وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

قياس أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1990-2013)

رسالة تقدمت بها الطالبة فاطمة تركي نعمة موسى إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

رحيم كاظم حسن الشرع

1436 هـ **2015م**

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

الإسراء/58

الاهداء

إلى . . . .

واهب الحياة أسرار ديمومتها ، وصوَرها فأحسن

صورها . . . . الله ربي وخالقي .

إلى . . . .

رسول الإنسانية ومعلم الناس الخير . . . . النبي محمد (صلى الله

عليه واله وسلم)

إلى . . . .

كل مجاهد على أرض العراق يرسم طريق الحرية والعزة

والكرامة بدمائه وتضحياته وبطولاته . . .

أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

الباحثة

شكر وامتنان

الحمد لله واهب الأفكار، والصلاة والسلام على سيدنا محمد (صل الله عليه واله) رسوله الذي نور العقول والأفكار، وعلى آله وصحبه وأمته الذين يسترشدون في تفكيرهم بوحي الله تعالى نور الأنوار ...

يسرني، وقد أكملت متطلبات بحثي هذا، أن أقدم كلمة شكر وامتنان الى أستاذي المشرف (الأستاذ المساعد الدكتور رحيم كاظم حسن) على ما بذله من جهود علمية مخلصة, وما قدمه من عون ومساعدة, وتوجيه وإرشاد يسرت لي مهمة إنجاز بحثي وساعدت على تذليل الصعوبات التي واجهتني؛ لذا التمس لنفسي العذر منه, والتجئ داعية الله العلي القدير أن يوفقه في مسيرته العلمية فجزاه الله خير جزاء المحسنين .

واتقدم بالشكر والثناء إلى رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور (مهدي سهر غيلان) والى الأستاذ المساعد الدكتور (عامر المعموري والأستاذ الدكتور محسن الراجحي) والى الأساتذة أعضاء هيئة التدريس في قسم الاقتصاد لما قدموه من توجيهات علمية اثناء السنة التحضيرية .

واتقدم بالشكر الجزيل الى المدرس المساعد (سلام كاظم شاني) الذي رفدني بالكثير من المعلومات فجزاه الله عني خيرا .

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من الخبير اللغوي لما أبداه من جهود علمية جعلت الرسالة سليمة من الأخطاء اللغوية ,والخبير العلمي لما سيدونه من ملاحظات مهمة وقيمة ستكون مثار اهتمامي واعتزازي.

واقدم شكري وتقديري الى موظفي مكتبة الدراسات و الى كادر مكتبة الحضرتين الحسينية والعباسية المقدستين لما أبدوه من تعاون في إتمام الرسالة.

و أقدم شكري وامتناني الى زوجي وأفراد عائلتي جميعاً الذين وقفوا بجانبي وكانوا خير سند لي في إكمال الرسالة.

وأسجل شكري إلى كل من أبدى المساعدة وأسدى النصيحة والمشورة العلمية في هذا البحث.

وأخيراً أقدم شكري واحترامي للجنة المناقشة رئيساً وأعضاءً لما سيكون في مناقشاتهم وملاحظاتهم من أثر لهذه الرسالة واخراجها بالشكل اللائق داعين للجميع الخير والتوفيق .

الباحثة

المستخلص

تعتمد هذه الأطروحة على فرضية تشير إلى أن تأثير النمو الاقتصادي في العراق يقتصر على زيادة العمالة في العراق. لأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد إيجاري يعتمد على قطاع النفط الذي يحتوي على نسبة عالية كما يعتمد قطاع النفط على التكنولوجيا العالية. لذلك ، فإن نسبة التوظيف .من الناتج الوطني في العراق منخفضة للغاية

بالإضافة إلى ذلك ، رأينا من متوسط البحث أن الزيادة في الناتج القومي الإجمالي تشير إلى زيادة الإنفاق العام ، من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري ,وهو ما يؤثر على مستويات التوظيف في جميع القطاعات .الاقتصادية

لذا فإن الناتج القومي يعتمد على قطاع النفط. لذلك ، هناك علاقة منخفضة بين الزيادة في الناتج القومي والعمالة في العراق. واخيرا ونتيجة لهذه الدراسة نشير الى ان الاقتصاد العراقي يجب ان يعتمد على .القطاعات الصناعية والزراعية لان قدرة هذه القطاعات عالية جدا

المحتويات Contents

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الأهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
قائمة المحتويات	ج-ح
قائمة الجداول	ح
قائمة الملاحق	ح
قائمة الاشكال والرسوم البيانية	ح
المقدمة	3-1
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للنمو والتشغيل	56 – 4
المبحث الاول : الاطار النظري للنمو الاقتصادي	30-4
اولا : مفهوم النمو الاقتصادي	4
ثانيا : انواع النمو الاقتصادي	7
ثالثا : مصادر النمو الاقتصادي	8
رابعا: نظريات النمو الاقتصادي	10
خامسا: نماذج النمو الاقتصادي	19
□ادسا: مقياس النمو الاقتصادي	24
□ابعا : أهمية النمو الاقتصادي	25
ثامنا : دور النمو في التشغيل	26
المبحث الثاني : الاطار النظري للتشغيل	56-31
اولا : السكان	31
ثانيا : مفاهيم نظرية	33
ثالثا : أهمية التشغيل	37
رابعا : أنواع التشغيل	37
خامسا : النظريات المفسرة للتشغيل	38
□ادسا : مفهوم□يا□ات التشغيل	41
□ابعا : البطالة	43
ثامنا: □باب تزايد ظاهرة البطالة في الدول النامية والسيا□ات اللازمة لمعالجتها	54
الفصل الثاني :واقع النمو الاقتصادي والتشغيل في العراق	104-57
المبحث الاول : تحليل هيكل الناتج والانفاق في العراق	79-57
اولا : تحليل الناتج المحلي الاجمالي في العراق	57
ثانيا : تحليل اتجاه الانفاق العام في العراق	76
المبحث الثاني :تحليل هيكل التشغيل في العراق	104-80
اولا: تحليل هيكل السكان والتركيب العمري في العراق	80
ثانيا : □يا□ات التشغيل في العراق	86
ثالثا : التشغيل بحسب القطاعات الاقتصادية	91
رابعا : توزيع قوة العمل بين القطاعين العام والخاص	97
خامسا : واقع البطالة في الاقتصاد العراقي	99
الفصل الثالث: قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في العراق	**116-105**
المبحث الاول : النموذج القياسي والمتغيرات المستخدمة	**111-105**
أولا: مراحل بناء النموذج القيا□ي	105
ثانيا:- اختبار كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية Granger Causality Test	110
المبحث الثاني :تقدير وتحليل الانموذج الاقتصادي	116-112
اولا : تحليل نتائج الانموذج	112
ثانيا : تحليل العلاقة السببية بين المتغيرات الداخلة في النموذج	114

الاستنتاجات والتوصيات	119-117
المصادر	133-120
الملاحق	141-134

قائمة الجداول List of Tables

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة (1990-2013)	58
2	تطور الاهمية النسبية لمجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2013)	60
3	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2013)	63
4	معدلات النمو المركبة للقطاعات الاقتصادية للمدة(1990-2013) بالأسعار الثابتة (1988=100)	64
5	تطور الأهمية النسبية للنفط الخام للمدة (1990-2013)	68
6	إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (1990-2013)	77
7	زيادة السكان في العراق للمدة (1990-2013)	81
8	التوزيع النسبي للفئات العمرية للسكان في العراق للمدة (1990 – 2010)	84
9	نسبة المشتغلين من إجمالي العاطلين المسجلين من تاريخ افتتاح مراكز التشغيل ولغاية (21-10-2004)	90
10	معدلات نمو القوى العاملة حسب الانشطة الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2010)	96
11	الهيكل النسبي للمشتغلين في القطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2002-2007)	97
12	معدل نمو البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)	102
13	يوضح نتائج النموذج القياسي المقدر للمدة (1990-2012)	112
14	يوضح نتائج الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة	114
15	يوضح نتائج اختبار السببية للنموذج القياسي المقدر	114

قائمة الملاحق

ت	عنوان الملحق	الصفحة
1	الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للمدة (1990-2013)	136-134
2	تطور ناتج القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة (1990-2013)	137
3	الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (1990-2013)	138
4	تطور القوى العاملة حسب الانشطة الاقتصادية للمدة (1990-2010)	140-139
5	المتغيرات الاقتصادية للمدة (1990-2012)	141

قائمة الاشكال Figures List

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	دالة الاستهلاك لدى كوزنتس	22
2	الهرم السكاني في العراق لعام 2009	85
3	أختبار D.W	109

المقدمـــــة:

شكل موضوع النمو الاقتصادي موقعا محوريا في الفكرالاقتصادي والنظرية الاقتصادية على مدى زمني ليس بالقليل ,إذ إن الأمل في تحقيق النمو يرتبط أشد الارتباط بإمكانية انعكاس ذلك على مستويات المعيشة من ناحية وعلى ولوج مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي, من ناحية أخرى, دفعا باتجاه رفاهية المجتمعات البشرية؛ لذلك نجد أن المدارس الاقتصادية ومن ورائها المفكرين الاقتصاديين والباحثين على اختلاف رؤاهم وتوجهاتهم قد اجمعوا على هدف النمو الاقتصادي كلاً حسب الفلسفة التي يعتمدها.

على وفق هذا فإن النمو الاقتصادي ليس تحقيق التطور الاقتصادي فقط بل يدخل ضمن اهتماماته المجالات الاجتماعية والتي تشمل من ضمن ما تشمله الاهتمام بزيادة رفاه المجتمع الى أقصى حد والقضاء على الفقر ولن يتم ذلك مالم يتم التحكم في تفاقم ظاهرة البطالة والإسهام الفعال في توفير فرص العمل .

يعد النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الذي يُفترض ان يؤدي الى رفع مستوى التشغيل داخل الاقتصاد القومي ,فتحقيق المزيد من المخرجات (الناتج) يتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الانتاج) , ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو مرتفع في الناتج يتطلب توافر حجم كبير من العمالة ,وبالتالي يفترض ان زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليها زيادة حجم التوظيف , الامر الذي يؤدي بدوره الى خفض اعداد العاطلين عن العمل داخل الاقتصاد .

شكلة الدراسة:

لم ينعكس ارتفاع النمو الاقتصادي المتحقق في العراق بفعل العوائد النفطية المتحققة على التشغيل , بفعل السياسات الاقتصادية غير الصحيحة.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ,ان النمو في الاقتصاد العراقي لا يساهم بشكل كبير في زيادة التشغيل في العراق ,وبالتالي فإن أثر النمو الاقتصادي في العراق له تأثير طفيف على التشغيل كون العوائد الاقتصادية المتحققة من النفط لا توظف بشكل سليم في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية موضوعها إذ يعد العمل من أهم عناصر الانتاج على الاطلاق ,لأن الانسان ليس مجرد يد عمل بل هو الذي تؤول اليه ثمار العملية الانتاجية بمجملها.

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى قياس اثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق ,أضافة الى المصادر الاخرى خلال المدة من (1990- 2013) .

نهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على الاسلوبين الوصفي والكمي من خلال تطبيق الاسلوب القياسي, وقد استخدم البرنامج الجاهز على الحاسبة الالكترونية Eviews -7 لبيان أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق.

هيكلية الدراسة:

لغرض الوصول الى هدف البحث فقد قسم الى فصول اساسية ,جاء الاول منها ليتشكل اطارا مفاهيمياً لموضوع النمو والتشغيل في ظل توجهات ومدارس اقتصادية مختلفة , فجرى التركيز في المبحث الاول على الاطار النظري للنمو الاقتصادي وتناول ايضا المدارس الفكرية للنمو الاقتصادي, أما المبحث الثاني فقد جرى التركز على الاطار النظري للتشغيل, وتناول ايضا النظريات المفسرة للتشغيل.

فيما خصص الفصل الثاني للاهتمام بواقع النمو الاقتصادي والتشغيل في العراق, مفرداً المبحث الاول لتحليل هيكل الناتج والانفاق في العراق, وتناول المبحث الثاني تحليل هيكل التشغيل في العراق.

أما الفصل الثالث فقد انصرف بكامله الى موضوع القياس الاقتصادي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل من خلال مبحثين , عني الاول منها النموذج القياسي والمتغيرات المستخدمة بينما انصرف المبحث الثاني الى تقدير و تحليل الانموذج الاقتصادي وبيان مدى مطابقتها للنظرية الاقتصادية , وكنهاية أي بحث توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

أ- عدم توفر البيانات التي تخص المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة , فضلا عن تضاربها من مصدر الى آخر , لذا فقد حاولت الباحثة الحصول على البيانات الاحصائية الصادرة من قبل وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء.

ب- عدم توافر بعض أجزاء البيانات المطلوبة (مثل أعداد المشتغلين في مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني لسنوات معينة).

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي للنمو والتشغيل

المبحث الاول

الاطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني

الاطار النظري للتشغيل

المبحث الاول
الاطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد :

يُعد النمو الاقتصادي هدفاً لأي سياسة اقتصادية بغض النظر عن وضع البلد سواء أكان متقدماً أم نامياً, والنمو هو عملية معقدة يصعب التعرف على طبيعة العوامل المؤثرة فيها. إذ يتطلب تحقيقه توفير البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الملائمة من أجل الوصول إليه؛ لكونه يعبر عن درجة التقدم وتطور البلد ومدى استقراره سواء أكان ذلك استقراراً اقتصادياً أم سياسياً.

أولاً :- مفهوم النمو الاقتصادي The Concept Of Economic Growth

لقد وجهت عناية كبيرة لتحديد مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المساهمة في تحقيقه؛ لكونه ظاهرة اقتصادية – اجتماعية معقدة تتضمن تغيرات كمية ونوعية في النظام الاقتصادي خلال فترات زمنية متعاقبة مما يساعد على تعبئة افضل واوسع للموارد الاقتصادية المتوفرة وتوجيهها نحو احداث التراكم الضروري لعملية التوسع المستمر للطاقة الانتاجية الكلية.

قد ظهرت العديد من المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي, إذ يشير النمو الاقتصادي الى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بين فترتين [1], كذلك يشير النمو الاقتصادي الى الزيادة في انتاج بلد ما او في الدخل القومي [2].

كذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان [3].

كما عرف أيضاً بأنه الزيادة بالدخل القومي أو نمو اجمالي الناتج المحلي لدولة ما [4].

1- خالد واصف الوزني, احمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, 1999 , ص 318 .

2- E. wayne nafziger, " Economic Development " , fourth Edition, Cambridge university press, America, 2006, P 15.

3- محمود حسين الوادي وآخرون, مبادئ علم الاقتصاد, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2010, ص 343 .

4- أوجست سوانينبيوج , الاقتصاد الكلي , ترجمة : خالد العامري, الطبعة الاولى, دار الفاروق, القاهرة, 2008 ,ص 179 .

وعرَف آخرون النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته [1].

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المطردة (المستمرة) في انتاج بلد ما خلال مدة (أو فترات) طويلة [2].

ومن جانب آخر يعرف الاقتصادي (سيمون كوزنتس) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد النمو الاقتصادي على انه أساساً ظاهرة كمية وعليه, يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على انه الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي [3].

يمثل النمو الاقتصادي بأنّه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وبالتعمق في هذا المفهوم فانه يتعين التأكيد على ما يأتي[4]:

1- إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابدّ وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى ان معدل النمو لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني وفقا لذلك

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني.

2- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية.

3- إن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

من خلال التعاريف آنفة الذكر يتبين بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستدامة لحصة الفرد من اجمالي الدخل الوطني.

أما علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية فيرى عدداً من الاقتصاديين أن هناك اختلاف بين هذين المفهومين على الرغم من ارتباط بعضهما ببعض.

1- أحمد بعلبكي, موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية, الطبعة الاولى, دار الفارابي, بيروت, 2007 , ص15 .

2- مسعي محمد, سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو, مجلة الباحث, العدد 10 , الجزائر, 2012 , ص151 .

3- مالكولم جبلز وآخرون , اقتصاديات التنمية, ترجمة :طه عبد الله منصور, عبد العظيم محمد مصطفى, دار المريخ, الرياض – السعودية, 1995 , ص 32 .

4- محمد عبد العزيز عجمية ,وآخرون, التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق, الطبعة الثانية, دار الجامعة للطباعة, الاسكندرية, 2010, ص80-77.

فالاقتصادي جيمس بلاكورد ينظر الى النمو الاقتصادي على انه زيادة كميه : مثل النمو السكاني ونمو الناتج المحلي.

أما التنمية الاقتصادية هي ما يحصل عليه الشخص من مواهب ومدارك وقدرات علمية وفنية وثقافية التي يستفيد منها ويفيد (زيادة كمية ونوعية)[1].

كذلك فرق آخرون بين النمو والتنمية الاقتصادية فقد عرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع مرور الوقت.

أما التنمية الاقتصادية :هي مفهوم أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي فهي تضم مفاهيم "التنمية ".[2]

1- تحسين نوعية حياة السكان وخاصة الفقراء منهم .
2- تحسين المهارات والمعرفة والإمكانات والخيارات .
3- تحسين الحقوق المدنية والحريات مثل الاستقلالية وحقوق التمثيل السياسي .

أما الاقتصاديان جوارتيني وستروب فأنهما ينظران الى النمو الاقتصادي بأنه معدل التغير في الناتج القومي الاجمالي, والى التنمية الاقتصادية على انها مفهوم يشمل النمو والتوزيع والتغيرات الهيكلية التي تستهدف تطوير مستوى الحياة لغالبية افراد المجتمع.[3]

وعليه فأن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ، أي على كم السلع و الخدمات التي قد يحصل عليها و لا يهتم بنوعية السلع والخدمات من ناحية, أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية اخرى . فضلا عن ان النمو الإقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل الحكومة[4]. وعلى الرغم من ان النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من تطور إقتصادي هو حصيلة عوامل إقتصادية وغير إقتصادية ، الا أن معاييرهُ أصبحت إقتصادية بطبيعتها من دون أهمال لنواحيها النوعية الأخرى، و تشمل هذه المعايير على مقادير مثل الدخل القومي و توزيعه و معدل دخل الفرد ،و تراكم رأس المال وهناك معايير أخرى تشمل نمو السكان و صحة المواطنين والتعليم و العمر المتوقع و هي معايير ذو طبيعة أجتماعية اي انها

1- جيمس بلاكورد , الموجز في النظرية الاقتصادية , ترجمة :أشرف محمود , دار زهران , عمان – الاردن , 2009 , ص 40 .

2- دوناتو رومانو , الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة , المركز الوطني للسياسات الزراعية, دمشق ,2003, ص 53 ,على الموقع الالكتروني: http://almajd.synthasite./02.php

3- جيمس جوارتيني , ريجارد ستروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد , دار المريخ للنشر , السعودية , 1999 , ص581–582.

4- محمد عبد العزيز عجمية, وآخرون, مصدر سابق, ص81.

ليست معاييرا إقتصادية صرفه ، و بذلك يكون النمو الإقتصادي هو عملية الزيادة الثابتة او المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياه . وان من المهم رصد النمو الإقتصادي وتسجيل ارقامه ولكن الأهم من ذلك هو اكتشاف اسباب ذلك النمو وعوامله بالتالي القدرة على تحقيقه وهنالك مجموعتان من العوامل تؤثران على النمو الاقتصادي وهما[1]:

1- عوامل داخلية تؤثر في النمو الإقتصادي تتوقف على مدى أستخدام عوامل الإنتاج اذ ليس من الضروري مضاعفة عدد الآلات والابنية والعمال إذا ما اردنا مضاعفة الإنتاج في بلد ما او مؤسسة ما وهذه الحقيقة هامة وحيوية في ميدان التنمية الإقتصادية ، اذ يفترض ان يكون العمال الاضافيين لزيادة الإنتاج على مستوى من المهارة والأستعداد ويأتي ذلك من خلال التعليم الذي حصلو عليه في المدارس والمعاهد والجامعات أو من خلال التدريب أثناء العمل ومن هنا نرى أن حجم القوة العاملة وحده لا يحدد إنتاج الإقتصاد وانما يحدده قبل ذلك المستوى الفني والجيد للآلات المستخدمة في الإنتاج و يعدان من نتاج التربية والتعليم والتي من خلالها يتم رفع المستوى الفني للعمال والى صنع الآلات الجيدة والمعقدة وبذلك تكون الاموال المخصصة لعملية التربية والتعليم في مرحلة معينة تمكن الإقتصاد في مرحلة لاحقة ان ينتج إنتاجا أكبر .

2- عوامل خارجية وتشمل هذه العوامل قوانين الدولة المنظمة للشؤون الإقتصادية خاصة كالضرائب وقوانين تشجيع الاستثمار وغيرها وتشمل ايضا الأستقرار السياسي الذي يسهل عملية النمو الإقتصادي ويدعمه.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي[2]:

1- النمو الطبيعي: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية ,في مسارات تاريخية ,تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي , وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالإنتقال من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الرأسمالية .

1- جمال عزيز فرحان العاني , علياء حسين خلف الزركوش, العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية(العراق إنموذجا), مجلة الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية ,السنة السادسة والثلاثون ,العدد سبعه وتسعون,2013,ص48.

2- مصطفى بن ساحة ,اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ,رسالة ماجستير في تخصص تجارة دولية , الجزائر ,2011, ص7-8.

ان هذا الخط من النمو ذو مرونة كبيرة في الاطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأسمالية المتطورة ,بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع الى آخر بموجب الترابطات الأمامية والخلفية.

2- النمو العابر: هو ذلك النمو الذي يفتقد الى صفة الديمومة والثبات, فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية ,يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية , حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

3- النمو المخطط: وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع . وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو إرتباطا وثيقا بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة .كما ترتبط ايضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته .

ثالثا:- مصادر النمو الاقتصادي: Sources Of Economic Growth

بالرغم من اختلاف مفهوم النمو الاقتصادي من نظام لآخر بوصفه هدفاً من اهداف السياسة الاقتصادية الا ان شروط تحققه تبقى كما هي باختلاف هذه النظم :-

1- الاستثمار في رأس المال المادي والبشري :Investment in Physical and Human Capital

إن قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الاقتصادي أو عدمه تبقى مرهونة بحجم الموارد المادية والبشرية التي يمتلكها البلد باعتبارهما جوهر عملية النمو ,فإن النمو الاقتصادي يمكن ان يتحقق نتيجةً لزيادة كمية الموارد البشرية وكذلك بزيادة نوعية هذه الموارد, أي انتاجية العمل. وتعتمد انتاجية العمل على عدة عوامل منها: التقدم التكنلوجي وتراكم رأس المال, والتعليم والتدريب وعوامل البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي.[1]

إن راس المال البشري يجسد تأثيرات التعليم والتدريب على مهارات العمال ,كذلك تأثيرات التغذية على صحة العمال[2] .أما بالنسبة الى رأس المال المادي يشمل بعض الهياكل

1- عبدالوهاب الأمين , مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى , دار الحامد للنشر , عمان – الاردن , 2002 , ص 374.

2- Robert j.Barro,"Macroeconomics ,Amodern approach" ,Thomson ,south-western,china,2008,p 46.

أو البنود مثل: البنى التحتية , الى جانب المخزون الكبير من البضائع[1], فليس خافياً ان الآلات تؤثر بقوة على قدرة الانسان على الانتاج كما يمثل العامل البشري دوراً مؤثراً هو الآخر, وكلاهما رأس مال تؤدي تنميتهما إلى تنمية القدرة الانتاجية للاقتصاد؛ لذلك تسعى الدول لرفع معدلات الاستثمار فيهما, غير ان الحصول على رأس المال المادي والبشري يتم في نطاق كلفة الفرصة البديلة, ذلك ان انفاق الوقت والجهد في الانتاج المادي أو في تنمية مهارات الافراد يعني مواردا اقل تخصص للانتاج الجاري كما ان تكلفة الاضافات الى رأس المال المادي والبشري تتمثل في خفض الاستهلاك الجاري, ومع كل هذا فإن الواقع الاقتصادي يؤكد ان الدول التي تخصص قدراً اكبر من الموارد لأغراض الاستثمار تزيد قاعدتها الانتاجية بسرعة اكبر من الدول التي لا تفعل ذلك, ومعنى ذلك ان معدل الاستثمار يؤثر في معدل النمو الاقتصادي.[2]

2- التقدم التكنولوجي: Technological Progress

يتبوء هذا العامل دوراً مهما ورئيسياً في استحداث وسائل جديدة للانتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الادارة والتنظيم, وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو الاقتصادي [3].

ان التقدم التكنولوجي يسمح بإنتاج سلع وخدمات أكثر بقدر أقل من الموارد ومن ثم يزيد معدل النمو ويعتمد التغير التكنولوجي على طبيعة المجتمع, فالسكان الأكثر تعليماً يزيدون من امكانية التقدم التكنولوجي , فالتعليم يعطي للبلدان الصناعية ميزة يتفوقون بها على البلدان النامية في استحداث وتنفيذ الابتكارات كما أن البلدان الصناعية تنفق نسبة 2-3% من ناتجها القومي على البحث والتطوير في الوقت الذي لا يمكن للبلدان النامية من توفير مثل هذه الاموال لتنفقها على البحث والتطوير الذي من شأنه يزيد من التقدم التكنولوجي[4]. وتتمثل اهمية التكنولوجيا للدول النامية في امكانية استخدامها كأحد محركات النمو, أضف الى ذلك كونها أحد اهم الادوات التي يمكن ان تساهم في تخطي المشكلات الاقتصادية القائمة ومحاولة اللحاق بالدول المتقدمة, عن طريق زيادة معدلات نمو الصادرات, بما يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة , ويساهم

1- حسن لطيف الزبيدي , النظم الاقتصادية المقارنة , الطبعة الاولى , النجف الاشرف , 2013 , ص 44.

2- عبد الكريم كامل أبو هات , النظم الاقتصادية , دار الكتب للنشر , بغداد , 2002 , ص 51.

3- عبد المطلب عبد الحميد, النظرية الاقتصادية , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2000, ص471-472.

4 -Michael Melvin, William Boyes,"principles of macroeconomics", south-western , cengage learning , 2011 , p 366.

في زيادة درجة التنافسية على المستوى الدولي[1] .

تختلف الدول فيما بينها من حيث قدرتها على استخدام وتطوير وتحسين الابتكارات والاساليب التكنولوجية الحديثة, وكذلك في قدرة الدول على توطين التكنولوجيا الحديثة في السلع والمنتجات والعمليات الانتاجية المختلفة داخل القطاعات الاقتصادية [2].

3- كفاءة التنظيم الاقتصادي: Efficiency of Economic Organization

إن الدول التي تستطيع ان تحسن كفاءة استخدام مواردها تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للأنتاج وترفع معدل نموها الاقتصادي واذا كان التنظيم في دول ما يفتقد الكفاءة ويتسم بالأسراف فأنه يعوق عملية النمو[3], وبغض النظر عن التنظيم الاقتصادي, هناك شروط اساسية لابد من توفرها لتجنب عدم الكفاءة وذلك ان الموارد لابد ان تستخدم لأنتاج السلع والخدمات التي يرغب بها المجتمع , بذلك فأن توفر الخبرات والمهارات الانتاجية واستغلال الموارد الطبيعية استغلالاً امثل واستخدام التقدم التقني في الانتاج غير كافية لأحداث عملية النمو الاقتصادي مالم يكن هناك تنظيم اقتصادي كفوء يعمل على نقل عناصر الانتاج من اوجه الاستخدام الاقل انتاجية الى اوجه الاستخدام الأكثر انتاجية واستخدام الفن الانتاجي المتطور استخدام امثل[4].

رابعا:- نظريات النمو الاقتصادي : Theories of Economic Growth

عند دراسة ظاهرة النمو الاقتصادي لابد من استعراض النظريات الاقتصادية بتفحص وامعان فقد أولت المدارس الاقتصادية اهتماماً كبيراً وسعياً دؤوباً لبيان عناصر ومصادر النمو الاقتصادي.

1- النمو الاقتصادي عند المدرسة الماركنتيلية :-

ظهرت أفكار هذه المدرسة في أوربا منذ بداية القرن الخامس عشر وخلال تفكك النظام الاقطاعي , واستمرت هذه الافكار سائدة حتى منتصف القرن الثامن عشر . وقد تميز النظام الاقتصادي في اوربا في ذلك الوقت بأن التجارة كانت هي النشاط الرئيسي فيه , وكانت الصناعة

1- احمد عارف العساف , محمود حسين الوادي , التخطيط والتنمية الاقتصادية, الطبعة الاولى , دار المسيرة للنشر , عمان – الاردن ,2011, ص 134-135.

2- فايز ابراهيم الحبيب , مبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الرابعة , مطابع الفرزدق , الرياض , 2000 , ص473.

3- عبد الكريم كامل ابو هات , مصدر سابق , ص 52.

4- جوارتيني وستروب , مصدر سابق , ص 588 .

وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى تابعة للتجارة وفي خدمتها , ولذلك سُميت رأسمالية هذه الفترة بالرأسمالية التجارية [1].

ومن الأفكار التي شكلت الفلسفة الاقتصادية لمدرسة التجاريين :هي أن الثروة الحقيقية تكمن في امتلاك الذهب والفضة وأن هذه الثروة هي أساس قوة الدولة. وجعلوا الحصول على هذين المعدنيين هو الغرض الرئيس الذي يجب أن تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقه , ولذلك سميت نظريتهم بنظرية "الاقتصاد للقوة" . وبما أن ثروة الامم الحقيقية تتمثل في مقدار ما تحوزهُ من معادن نفيسة كالذهب والفضة , فأن ذلك يترتب عليه أن العمل الذي لا يوجه لإنتاج سلع للتصدير في مقابل الذهب والفضة , لا يُعتبر عملا منتجاً[2].

فقد تمثل الانشغال الاساس الذي أعطى لكتابات التجاريين في القرن السابع عشر طابعاً موحداً في البحث عن تحقيق ميزان تجاري للبلد , للتوسع في الصادرات توسعاً لا يوازيه أقتحام المنتجات الأجنبية للسوق المحلية .أذ لما كانوا يعتبرون السوق المحلية المحدودة (ضيقة) هدفوا جميعاً الى تحقيق توسع في الصادرات توسعاً يمثل اضافة للمبيعات, بما يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة. ولكي يتوازن الميزان التجاري الذي يكون في صالح البلد (وهو ما يسعون إليه) يتعين, كشرط لهذا التوازن , أن تتدفق المعادن النفيسة , وعليه يتمثل الهدف الذي يسعون إليه في ضمان سوق اضافية (في الخارج) لسلعهم لا في المعادن النفيسة التي لا تكون إلا وسيلة تحقيق هذا الهدف . ومن هنا نستطيع أن نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية , وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق إزالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لإقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات , كذلك فهم يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الإقتصادية [3].

2- النمو الاقتصادي عند المدرسة الطبيعية (الفيزوقراط) :-

ينسب المذهب الطبيعي الى لفيف من المفكرين الفرنسيين في القرن الثامن عشر , إذ أجتمعوا حول فرانسوا كيناي (1694-1774) الذي نشر طائفة من الابحاث كان لها الفضل في ظهور هذه المدرسة. التي اهتمت بتحديد مفهوم الثروة , وتوزيعها عن طريق الدورة الاقتصادية وحصرها في الانتاج الزراعي ؛ لذلك فقد أكدوا على الثروة بأنها الانتاج الزراعي وليس جمع المعادن النفيسة كما يقول التجاريين , وقد عرف الطبيعيون الإنتاج بأنه كل عمل يخلق ناتجاً صافياً

1- لبيب شقير , تاريخ الفكر الاقتصادي , دار النهضة , مصر- القاهرة , ب- ت , ص 98.

2- نجلاء عبد الحميد راتب , الاقتصاد والمجتمع , جامعة بنها , مصر , ب- ت , ص 37 .

3- محمد دويدار , مبادئ الاقتصاد السياسي ,الجزء الاول ,مطبعة التوني ,الاسكندرية ,1993 ,ص 125.

جديداً, ويضيف مقداراً من المواد الأكثر من تلك التي بذلت في الانتاج[1], واستنتجوا من ذلك ان الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يُعد نشاطاً منتجاً. أما التجارة والصناعة فليس من النشاطات المنتجة ؛ لأنهما تقتصران على تحوير أو تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل , رغم ان الطبيعيين يقرون بأن التجارة والصناعة نافعتان[2].

3- النمو الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية :-

اهتم الاقتصاديين الكلاسيك (سمث, ريكاردو, مالثوس) كثيراً بالنمو الاقتصادي, فنظر آدم سمث (Adam smith) إلى عملية النمو بوصفها داخلية (Endogenous) على نحو شديد واضعاً تأكيداً خاصاً على تأثير تراكم رأس المال في انتاجية العمل , واستناداً الى (سمث) ليس هناك حداً أعلى لإنتاجية العمل. وهذا هو السبب الذي جعله يصر على ان البحث في نمو الدخل الفردي أولا وغالباً بحث في اسباب هذا التحسن وفي القوى الانتاجية للعمل والنظام الذي يتم الانتاج استناداً عليه.

تركز اهتمام (آدم سمث)على العناصر التي تقرر نمو انتاجية العمل تلك العناصر التي تؤثر في حالة أو وضع المهارة . عند هذه النقطة يدخل تراكم رأس المال في الصورة وذلك؛ لأن (سمث) يعتقد إن العنصر الأساس في النمو في انتاجية العمل هو تقسيم العمل الذي بدورهُ يعتمد على مدى السوق وهكذا على تراكم رأس المال[3]..يُعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى (آدم سمث) حيث يؤدي الى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل, كذلك يُعد التراكم الرأسمالي شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب ان يسبق تقسيم العمل , فالمشكلة هي مقدرة الافراد على الأدخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني[4].

ولكون ان الاستثمار يؤول الى زيادة تراكم رأس المال , ركز الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم وسياساتهم على كيفية زيادة الاستثمار , وهذه الزيادة لا تكون إلا بالادخار[5]:-

النمو ⟵ الزيادة في رأس المال ⟵ الاستثمار ⟵ الادخار

أما نظرية دافيد ريكاردو(David Ricardo) فقد كانت أكثر ميلاً الى التشاؤم فقد انتقل من

1- مدحت القريشي , تطور الفكر الاقتصادي ,الطبعة الاولى ,دار وائل للنشر ,عمان , 2008 ,ص 103.
2- محمد دويدار, مبادئ الاقتصاد السياسي , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2008 , ص 223-226.
3- محمد صالح تركي القريشي , علم اقتصاد التنمية , الطبعة الاولى , دار أثراء للنشر , عمان , 2010 , ص 76-77.
4- تأليف نخبة من الخبراء الاقتصاديين , دراسات حول الانظمة الاقتصادية العالمية , دار التعليم الجامعي للنشر , الاسكندرية ,2013 , ص5-8 .
5- David c.colander , macroeconomics , Hildm sixth edition , mc Graw hill , new york , 2006 ,p 199.

فكرة الغلة المتزايدة التي سيطرت على فكرة (آدم سمث) الى فكرة الغلة المتناقصة حالةُ في ذلك حال الاقتصاديين التقليديين الذين أعقبوا (آدم سمث) الذين أسسوا نظرية في النمو الاقتصادي تتسم بالتشاؤم إزاء المستقبل , بأن النمو الاقتصادي يتحقق نتيجة للنمو السكاني وما يؤدي أليه ذلك من تزايد في الناتج القومي [1].

حلل (ريكاردو) التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل بين عوامل الانتاج الثلاثة وهي: الارض, العمل, رأس المال, وأعتقد بأن كلا من هذه العوامل الثلاثة يتم توفيره عن طريق ثلاث طبقات اجتماعية فالأرض تُعرض بواسطة ملاك الاراضي, والعمل بواسطة العمال, ورأس المال بواسطة الرأسماليين, كما افترض ريكاردو ان كل المدخرات تتم عن طريق الرأسماليين لأن الاقطاعيين ينفقون ببذخ وان العمال في حالة من الفقر تحول دون قدرتهم على الادخار .بالتالي فأن نقطة البداية للنمو الاقتصادي عند ريكاردو هي ان حجم السكان يكون صغيراً بمقارنته بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة[2].

وفيما يخص الاقتصادي روبرت مالثوس (Robert Malthus) ان افكاره وطروحاته ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للنمو . ويُعتبر (مالثوس) الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج , فيما يؤكد الآخرون على العرض أستناداً الى قانون (say) الذي يقول ان العرض يخلق الطلب .

ويرى (مالثوس) أن ينمو الطلب الفعال بالتناسب مع امكانات الانتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية , لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك, وقد ركز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين , والذي يمكن ان يقلل الطلب على السلع وان انخفاض حجم الاستهلاك يُعيق عملية التنمية ,وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فأكد في حينها فرض ضرائب على ملاك الاراضي [3].

ويؤكد (مالثوس) بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي , وان نمو الموارد يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال , ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد ناجمة عن التقدم

1- محمود جاسم عباس , النمو الاقتصادي المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008) , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , جامعة النهرين , العدد 27 , ايلول , 2011 , ص 66 .

2- خميس خلف موسى الفهداوي , مازن عيسى الشيخ راضي , التنمية الاقتصادية , دار الكتب , النجف الاشرف , 2000 , ص 177-178 .

3 - مدحت القريشي , التنمية الاقتصادية , نظريات وسياسات وموضوعات , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر , الاردن , 2007 , ص 59-60 .

التكنولوجي تقود الى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده الى مستوى الكفاف ,كذلك يعتقد مالثوس بأنه حينما تكون الاجور فوق أجر الكفاف فإن السكان يزدادون ,أما إذا كانت الاجور تحت أجر الكفاف فأن عدد السكان سوف ينخفض ,فقط عند أجر الكفاف يمكن ان يكون هناك توازن مستقر للسكان [1] .

4- النمو الاقتصادي عند المدرسة الماركسية :-

كارل ماركس اقتصادي ألماني وعالم سياسي (1818- 1883) , وفد ماركس مع الرأسمالية من منظور أكثر تشاؤماً ,وآمن ماركس أن الرأسمالي (أي شخص لديه المال والمهارات التنظيمية لبناء مصنع). بعدما يعد وسائل الإنتاج تأتي كل القيمة على يد الطبقة العاملة المشاركة في إنتاج أي شيء ينتج .

تنبأ ماركس بإنهيار الرأسمالية واتجاه المجتمع نحو الشيوعية التي يملك الشعب فيها –أي العمال- وسائل الإنتاج , ومن ثم يتلاشى الدافع لإستغلال الطبقة العاملة للحصول على الربح[2].

ان عملية النمو تبدأ حسب رأي كارل ماركس , بزيادة التراكم الرأسمالي من فائض القيمة التي يتقاضاها الرأسماليون من عناصر الانتاج ويعيدون استثماره في العملية الانتاجية فيزداد التشغيل وتقل البطالة وترتفع الأجور[3]. وللوقوف على نظرية ماركس في النمو الاقتصادي سيتم استعراض أهم جوانب هذه النظرية [4] :-

أ- دالة الانتاج : Production Function

دالة الانتاج لدى ماركس مشابهة لدالة الانتاج عند الكلاسيك إذ تأخذ الصيغة الآتية :

$$Q=F(L,K,R,T).....(1)$$

حيث ان (Q) الانتاج و(L) عنصر العمل و(K) رأس المال و(R) الموارد الطبيعية و(T) معدل التقدم التكنولوجي .

لكن ماركس عد التقدم التكنولوجي متغيراً اساسياً لتحريك النمو الاقتصادي , لذا فأن علاقة التقدم التكنولوجي بالاستثمار في التحليل الماركسي هي أكثر إبانة من التحليل الكلاسيكي .

---

1 - Paul A . Samuelson , William D. Nordhaus , " Macroeconomics ", nineteenth Edition ,MC graw–Hill ,new york ,2010 ,p222-223.

2- توم جورمان , دليل المبتدئين الشامل الى علم الاقتصاد , ترجمة : إيمان عبد الغني نجم , الطبعة الأولى , كلمات عربية للنشر والترجمة , القاهرة ,2010 ص 34 .

3- عبد الرحمن يسري احمد , تطور الفكر الاقتصادي , الدار الجامعية , القاهرة , 2001 ,ص 249 .

4- عامر عمران كاظم المعموري ,دراسة تحليلية للعلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1970-1994),رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة ,2000 ,ص 15.

أما بالنسبة للموارد الطبيعية فأنه اعتقد بثباتها وبوجود تناقص الغلة في الزراعة لكنه يرفض الاعتراف باستمرارية هذه الظاهرة وتأثيرها في النشاط الاقتصادي بحيث تؤدي به الى الركود , اذ تعمل التجارة الخارجية على تخفيض حدة تناقص الغلة .

ب - التقدم التكنولوجي يعتمد على الاستثمار :

من خلال الاستثمار حسب وجهة النظر الماركسية يتم استيعاب التقدم التكنولوجي وهي بهذا الفهم تلتقي مع وجهة النظر الكلاسيكية ,الا انها ترى على الرغم من كون التقدم التكنولوجي دالة في الاستثمار فأن الاستثمار دالة للتقدم التكنولوجي من خلال تأثير التقدم التكنولوجي في مستوى الارباح ويمكن توضيح ذلك في المعادلات الآتية :-

$$T = F(I) \dots\dots\dots\dots (2)$$

$$I = F(T) \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

$$\pi = F(T) \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

حيث ان (T) معدل التقدم التكنولوجي و(I) معدل الاستثمار و(π) معدل الارباح .

وبذلك فأن ماركس فرق بين الارباح كمصدر للمدخرات وبين معدل الارباح كمصدر للاستثمارات .

ج- مستوى الاستثمار يعتمد على معدل الارباح :

أي ان الاستثمار دالة لمعدل الارباح

$$I = F(\pi) \dots\dots\dots\dots (5)$$

$$\pi = \frac{Y-V}{K+V} \dots\dots\dots\dots (6)$$

حيث إن (Y) تمثل الدخل و(V) تمثل رأس المال المتغير و(K) رأس المال الثابت ,أي ان

$$\text{معدل الارباح} = \frac{\text{اجمالي الارباح}}{\text{اجمالي رأس المال}}$$

ومن المعادلتين السابقتين نحصل على العلاقة الآتية:-

$$I = F\left(\frac{Y-V}{K+V}\right) \dots\dots\dots\dots (7)$$

د- الارباح تعتمد على مستوى التقدم التكنولوجي ومستوى الانفاق الاستهلاكي :-

$$\pi = F(T, C) \dots\dots\dots\dots (8)$$

إذ إن :(C) تمثل الانفاق الاستهلاكي

وبما ان الاستهلاك يعتمد على الاجور

$$C = F(W) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (9)$$

$$Y = \pi + W \dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

إذ إن (W) تمثل الاجور

إلا ان ماركس قسم اجمالي الانتاج الى سلع رأسمالية واخرى استهلاكية لذا يمكن الحصول على المتطابقة الآتية :-

$$y = c + I \dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

لذا فأن النظرية الماركسية تقرر ان التقدم التكنولوجي في ظل النظام الرأسمالي الذي يؤدي الى توسع النشاط الاقتصادي يحمل في طياته عجزاً في الاستهلاك , الذي يكون نتيجة لأستحواذ الرأسماليين على فائض القيمة المتمثل في جزء من الدخول التي يكونها العمال وان هذا الاستحواذ المتزامن مع قلة استهلاك الرأسماليين يؤدي الى اتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك (نقص الاستهلاك)وبالتالي الى تراجع الاستثمار وارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي بدورها الى نقص الاستهلاك .

5- النمو الاقتصادي عند المدرسة النيوكلاسيكية :-

في الوقت التي كان يبحث فيه سمث عن طبيعة واسباب ثروات الامم وريكاردو عن القوانيين التي تحكم تنظيم توزيع نتاج الارض ,وماركس يحاول التعرف على القوانيين التي تسير حركة النظام الرأسمالي ,تحول الاهتمام بعد عام 1870 الى التركيز على مسألة تخصيص الموارد وكفاءة استخدامها في اطار الندرة كعامل محدد, آخذين الوضع الاجتماعي القائم وطبيعته كحقيقة معطاة .

تجري عملية النمو الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية المحدثة على الوجه الآتي :-

ان زيادة انتاجية العمل تنتج عن تراكم رأس المال الذي يرتبط بدوره بمعدل العائد لرؤوس الاموال الجديدة وبسعر عرض الادخارات أي سعر الفائدة . وينزع تراكم رأس المال الباعث عن زيادة الاجور الحقيقية , الى رفع حاجة العمال من الناتج القومي , والى تخفيض معدل العائد

لرؤوس الاموال بالنتيجة , وعلى هذا النحو يميل سعر الفائدة الى الانخفاض بحيث يصبح الحافز على الادخار أقل شدة وتتباطأ بذلك وتيرة تراكم رأس المال .

ويذهب المذهب الكلاسيكي المحدث الى جانب القول بأن النمو عملية تتم بالتدريج , الى القول بأنها عملية تتصف بالانسجام والتوافق وتكافل عناصرها ويستند منطق هذا القول الى ثلاث ركائز هي : حصول كل عامل من عوامل الانتاج على حصة من الناتج بشكل تام , وتحقيق الوفورات الخارجية , واعطاء دور كبير لقدرة الانسان على تخطي الصعوبات التي تعترض سبيل النمو [1]. وبالتالي في نموذج النمو النيوكلاسيكي ان معدل نمو الاقتصاد وحصة رأس المال تعتمد على الادخار في الاجل الطويل[2] .

6- النمو الاقتصادي عند المدرسة الكينزية :

تأسست المدرسة الكينزية على يد المفكر الاقتصادي جون مينارد كينز (1883-1946) , حيث تأسست عقب الحرب العالمية الثانية من أجل ايجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية 1934[3].حيث ظهرت آراء كينز التي تزامنت مع افكار الكلاسيك والتي عدت انعطافا جديدا في تاريخ الفكر الاقتصادي فقد حدد عدداً من الاسس اللازمة لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي بعد ان درس اراء الاقتصاديين الذين سبقوه اذ تأكد لديه ان المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في تحقيق توليفات موردية تعظم ربحية الموارد الاقتصادية أي لا تكمن في جانب عرض السلع والخدمات التي اهتم بها الكلاسيك بل تكمن في جانب الطلب الفعلي وكيفية تصريف تلك السلع والخدمات ، وعد قصور الاسواق جوهر المشكلة الرأسمالية في تلك المدة التاريخية من النظام الرأسمالي ، والطلب الفعال المحور والشرط الاساسي للتنمية الاقتصادية والذي عرفه على انه ذلك الجزء الذي ينفق من الدخل على الاستهلاك والتراكم وحدد المتغيرات المؤثرة في نمو الدخل وعدها من المسائل الاساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وقد اوجد كينز علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي واطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف Multiplier[4] .

1- خميس خلف موسى الفهداوي , مازن عيسى الشيخ راضي , مصدر سابق , ص 182-183 .

2 - joseph G. Nellis , David parker ," principles of Macroeconomics ", prentice hall , England , 2004 , p 235.

3- نجلاء عبد الحميد راتب , مصدر سابق , ص 55 .

4- قيس ناظم غزال, أثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة , اطروحة دكتوراه , كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الموصل ,2003, ص69.

7- النمو الاقتصادي في اقتصاديات جانب العرض :-

لقد تصدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض كوليد هجين , من الرؤى النقودية واخرى من التوقعات العقلانية , في مسعى منها لتعيد الانتباه مرة اخرى الى جانب العرض , منطلقة من ان الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي بل يعتمد ايضاً على قابلية الاقتصاد في عرض السلع والخدمات , وهو ما وسم هذه التيار بأقتصاديات جانب العرض.

ان المحافظة على معدل مناسب للنمو وتطوير الانتاجية في آن واحد يحتاج بجانبه الى التركيز على ان عوامل العرض مثل كمية رأس المال , والرغبة في العمل تمثل هي الاخرى محددات اساسية للنمو هو النقص في الطلب الاجمالي , لذلك فأن الاهتمام بزيادة الانتاج هي الطريقة الأفضل لبلوغ السيطرة على التضخم والبطالة في الاقتصاد معاً , من دون ان تجري أي مقايضة بينهما . لهذا تدعو المدرسة الى ان يتم اعتماد سياسات من شأنها ان تحفز النمو في العرض الكلي , من خلال دعم الانتاج وتحقيق الاستخدام الكامل مما سيؤدي الى خفض الاسعار[1].

8- النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

كانت لخيبة الأمل التي أصابت المفكرين والاقتصاديين نتيجة تطبيق نظريات ومناهج التنمية خلال الثمانينات وبداية التسعينيات دورها في ظهور كتابات جديدة اطلق عليها (النظرية الجديدة للنمو) , التي وان كانت لم تكتمل بعد. إلا انها تتسم بالانتقائية؛ بمعنى انها تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع النظريات السابقة للنمو[2].

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية, منها نموذج بول رومر وروبرت لوكاس (1986) والتي تمحورت حول تطوير الاطار النظري التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني , اما الاساتذة غريك مانكي وديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت ابحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الانتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية واحصائيات النمو في البلدان النامية وعلى النحو الآتي:

$$Y=AK^{1/3} L^{1/3} H^{1/3} \text{ ……..(12)}$$

H =الاستثمار في رأس المال البشري

A =التقدم التقني

L =العمل

1- عبد علي كاظم المعموري , تاريخ الافكار الاقتصادية , الطبعة الاولى , دار الحامد للنشر , عمان – الاردن , 2012 , ص461-462 .

2- عبلة عبد الحميد بخاري, التنمية والتخطيط الاقتصادي, دار المريخ , الرياض, 2009, ص52.

K =الاستثمار في رأس المال المادي

وتركز هذه الدالة على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات, وفي نفس الوقت فأن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الانتاجية لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوية للواحد الصحيح.

وتنفرد هذه النظرية عن النظريات السابقة في انها قسمت رأس المال الى جزئين هما رأس المال المادي ورأس المال البشري ,علما بأن رأس المال البشري في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء حيث يتم مناقشة المضامين الاساسية لتطوير حياة السكان خاصة الفقراء والذين يعيشون تحت خط الفقر وذلك لا يتحقق الا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الاساسية وكل ما يتعلق بمساهمة العنصر البشري في العملية الانتاجية[1].

خامسا :- نماذج النمو الاقتصادي

1- نموذج هارود- دومار في النمو الاقتصادي :

قام كل من روي هارود وإيفسي دومار بنشر نماذج رياضية للنمو الاقتصادي. وقد عني كلا الباحثين بمعالجة مسألة أستمرار نمو الاقتصاد دون مروره في أزمات كساد متكررة. وقد أفترض كلاهما أن النمو الاقتصادي يعتمد اعتماداً حاسماً على زيادة متوافقة مع تنامي القوة العاملة ومع التطورات التكنولوجية التي ترفع من إنتاجية العمل. وبفرض أن الاقتصاد مغلق (أي لايمكن أفتراض رؤوس الأموال من الخارج) أكد كل من هارود ودومار أن الادخار سيكون هو الطريقة المتاحة للحصول على رأس المال الضروري للتماشي مع العمالة المتنامية والأكثر إنتاجية . وإذا افترضنا أن النمو يسير بأتجاه التوازن ,فيجب أن يتماشى معدل الادخار الذي يحدد قيمة رأس المال الصافي المتوفر , مع معدل الزيادة في الطلب على رأس المال . فزيادة الادخار تؤدي الى نمو سريع في رأس المال المتوفر مما يخيب آمال شركات الاعمال ويقلل من استثمار رؤوس الاموال . وهذا ما يقود الاقتصاد الى حالة الكساد أما قلة الادخار فإنها ستعيق النمو الاقتصادي [2].

1- توفيق عباس المسعودي, دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء(العراق دراسة تطبيقية) , مجلة العلوم الاقتصادية, العدد 26, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, المجلد السابع, 2010,ص33.

2- فريدريك م .شرر , نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي , ترجمة : عُلى أبو عمشة , الطبعة الاولى , مكتبة الملك فهد , الرياض – السعودية , 2001 , ص 38-39 .

ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها[1]:

أ- ان يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل .

ب- ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية .

ت- ان الميل المتوسط للإدخار يعادل الميل الحدي للإدخار .

ث- ان الميل للإدخار ومعامل رأس المال ثابتان .

والافتراض الاساسي للنموذج هو ان الانتاج يعتمد على كمية رأس المال (k) المستثمر في الوحدة الانتاجية , وان معدل النمو في الناتج ($\frac{\Delta y}{\gamma}$) يعتمد على الميل الحدي للأدخار ورمزها ($\frac{\Delta s}{\Delta \gamma}$) وكذلك معامل رأس المال/ الناتج ورمزها ($\frac{k}{y}$) .

وبافتراض تساوي الميل الحدي للأدخار مع الميل المتوسط للأدخار , أي :-

$$\frac{\Delta s}{\Delta y} = \frac{s}{y} = s \dots\dots\dots\dots (13)$$

حيث إن (s) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي : $s = I$ .....(14)

وبذلك فإن :

$i = \frac{I}{Y}$ .....(15)

حيث (i) هي معدل الاستثمار , وان الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال

أي ان : $I = \Delta K$ .....(16)

والمعامل الحدي لرأس المال / الناتج يساوي (K) أي ان:

$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = K = \frac{I}{\Delta Y}$ .....(17)

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على : $\Delta Y = \frac{I}{K}$ .....(18)

وبقسمة طرفي المعادلة على (y) نحصل على : $\frac{\Delta y}{y} = \frac{I/Y}{K}$ .....(19)

---

1 - فليح حسن خلف , التنمية والتخطيط الاقتصادي , الطبعة الاولى , عالم الكتب الحديث للنشر , عمان , 2006 , ص 148 .

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوماً على المعامل الحدي لرأس المال /الناتج .

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل الآتي: $g=\frac{s}{k}$ .....(20)

حيث إن g = تمثل معدل نمو الناتج

S = معدل الادخار

k= المعامل الحدي لرأس المال /الناتج

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل اليها النموذج ؛ ومن المعادلة المذكورة فأن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ومعدل نمو الناتج , أذا كان على النمو ان يكون مستقراً , ومن هنا فإن معدل النمو يمكن ان يزداد أما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي , أو بتخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الانتاجية لرأس المال)[1] .

2- نموذج كوزنتس للنمو الاقتصادي :-

سيمون كوزنتس هذا حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة ولقد عرف النمو الاقتصادي للدولة بأنهُ (الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها , وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج إليها). ويتكون هذا التعريف من ثلاث مكونات رئيسية وهي :-

أ- ان استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع .

ب- التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لإستمرارية النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كافي .

ت- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وآيديولوجية .

وقد أوضح كوزنتس (6) خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة [2]:

1- مدحت القريشي , مصدر سابق , ص 75-76 .

2- ميشيل تودارو , مصدر سابق , 174-175 .

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني .
- المعدلات المرتفعة للأنتاجية الكلية لعناصر الانتاج .
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد .
- المعدلات المرتفعة للتحول الايديولوجي والاجتماعي .
- ميل اقتصادات الدول المتقدمة للوصول الى سيطرتها على الاسواق العالمية والمواد الخام .
- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

أهم الافكار الأساسية لدى كوزنتس هي :-

أ- دالة الاستهلاك لدى كوزنتس :

حدد كوزنتس دالتين للأستهلاك احدهما في الأجل القصير والأخرى في الأجل الطويل , وتأخذ دالة الاستهلاك في الأجل القصير الشكل الرياضي الآتي :

$$Cs = \propto + B(Yd) \dots\dots\dots (21)$$

اما دالة الأستهلاك في الأجل الطويل فتأخذ الشكل الرياضي الآتي :

$$CL = B\ (Yd) \dots\dots\dots\dots (22)$$

ويشير الشكل الى هاتين الدالتين اللتين توصل إليهما إذ يشير المحور الأفقي (yd) الى الدخل المتاح بينما يشير المحور الرأسي الى الانفاق الاستهلاكي (c) , وان دالة الاستهلاك في الأجل الطويل (CL) تنبع من نقطة الأصل , ويتساوى فيها الميل الحدي للأستهلاك مع الميل المتوسط , اما دالة الاستهلاك في الأجل القصير (Cs) التي يكون فيها الميل الحدي للأستهلاك أقل من الميل المتوسط .

شكل (1) دالة الاستهلاك لدى كوزنتس

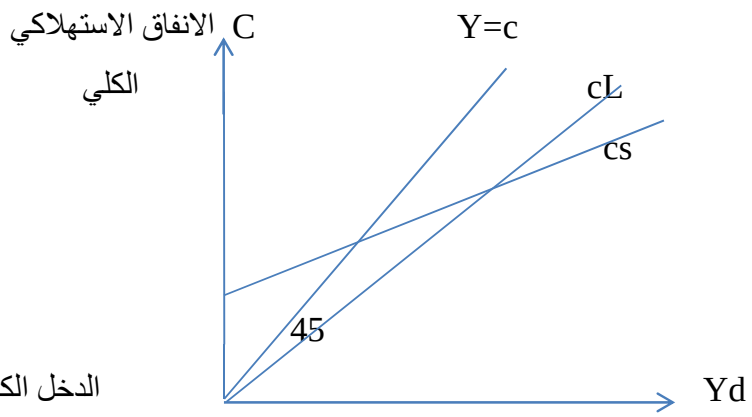

المصدر: عامر عمران كاظم المعموري ,دراسة تحليلية للعلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1970-1994),رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة ,2000,ص 43.

ب- أوجه استخدام الناتج:

حدد سيمون كوزنتس ثلاث فئات لأستخدام الناتج : أولى هذه الفئات هي الاستهلاك الخاص الذي يتضمن جميع مشتريات السلع الاستهلاكية مستثناة منها الارض والمساكن , وهي أكبر الفئات الثلاث , إذ تشكل (64%) من السلع والخدمات في البلدان المتقدمة , وتضم الفئة الثانية الاستهلاك الحكومي , وتشمل جميع مشتريات الحكومة الجارية من السلع والخدمات .

وقد حدد كوزنتس أهم العوامل التي أدت الى زيادة الانفاق الاستهلاكي بما يأتي :

- الهجرة من الريف الى المدينة الذي يعد من أهم العوامل التي تؤدي الى زيادة الاستهلاك.
- التغيرات التقنية التي تعد المصدر الرئيس للنمو ا لاقتصادي والتي تعمل على خلق انماط جديدة من السلع الاستهلاكية .
- تضييق فجوات عدم التكافؤ في حجم توزيع الدخول يؤدي الى رفع نسبة المشتريات الاستهلاكية الى الادخارات .

وأخيراً فإن الفئة الثالثة من فئات استخدام الناتج هي تكوين رأس المال إذ يتضمن الاضافات الى رصيد رأس المال الحقيقي القائم خلال فترة زمنية معينة .

ج- أثر النمو الاقتصادي في توزيع الدخول :

قام سيمون كوزنتس بدراسة عام 1955 عن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل , الى ان التفاوت في توزيع الدخل يأخذ بالأنخفاض عند زيادة معدل الدخل الحقيقي للفئات ذي الدخل المنخفض , بمعدل أسرع من زيادة الدخل الحقيقي للفئات ذي الدخل المرتفع , وتمكن كوزنتس من تحديد اهم العوامل التي تؤدي الى زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخل إذ قسمها إلى مجموعتين : الأولى تتمثل في تركز المدخرات لدى فئات الدخل المرتفع بسبب ارتفاع فوائد الاستثمار . والمجموعة الثانية متعلقة بالهيكل الصناعي لتوزيع الدخل .

ء- المصادر الخارجية للنمو الاقتصادي :

حدد كوزنتس ثلاثة مصادر خارجية للنمو الاقتصادي : الأولى, المخزون العالمي الشامل من المعلومات المفيدة التي تسهم فيها الدولة , والمصدر الثاني هو التدفقات الدولية المختلفة من المصادر الاقتصادية أو السلع, أما المصدر الأخير هو اعمال العدوان سواء أكان ذلك بقصد الحصول على بعض الامتيازات أم السيطرة الاستعمارية [1].

1- عامر عمران كاظم , مصدر سابق , ص 42-46 .

3- نموذج نادي روما (أو النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي)

يسمى هذا النموذج بنموذج حدود النمو (1972) الذي يشير الى ان الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان وتدني انتاج الغذاء وتلوث البيئة ونضوب الموارد يمكن ان تجعل معدلات النمو تصل الى نهاياتها خلال المائة سنة المقبلة.

وترى هذه الدراسة ان كلا من عناصر النمو آنفه الذكر تنمو بمعدل أَسي وتتوقع الدراسة أيضاً ان يستمر نمو السكان بمعدل أَسي لكن التشاؤم يحيط بمستقبل النمو في المعروض من الغذاء, وهذا يعد محدداً لانتاج الغذاء, فمجموعة نادي روما يساورها الشك في كفاية التحسينات التكنولوجية لتعويض النقص في الاراضي والمياه, اذ تذكر هذه المجموعة ان معدل النمو في الناتج الصناعي في الماضي كان اكثر من معدل نمو السكان, ومع ذلك فهم يعتقدون بأن معدل النمو في الناتج الصناعي في المستقبل قد ينخفض نتيجة لعوامل مختلفة أهمها نضوب الموارد غير قابلة للتجديد وقد تعرض هذا النموذج الى مجموعة من الانتقادات اهمها الخاص بالتقدم التكنلوجي, إذ افترض هذا النموذج ان السكان والحاجة الى الموارد تنمو أُسياً؛ لذا فان التقدم التكنولوجي محدود, والنتيجة الحتمية هي ان الانتاج الصناعي والغذائي سوف يتأخر بشدة في النهاية عن النمو السكاني, إذ إن الدراسة لا تقدم أي تبرير لأسباب تباطؤ التقدم التكنولوجي. اضافة الى ذلك فان النموذج تجاهل آلية الاثمان؛ لان نظام الاثمان يكون حافزاً للمحافظة على الموارد النادرة والبحث عن امدادات اضافية وهذا مفادهُ لو ان الطلب على مورد طبيعي معين قد ازداد بسرعة اكثر من العرض فان هذا سوف يكون حافزاً للمنشآت الاقتصادية في استخدامها, والبحث عن موارد بديلة لهذه الموارد سواء كانت طبيعية او مختلفة, وسيكون هناك اتجاه لتطوير الابحاث للتغلب على هذا النقص, هذه الاعتبارات وغيرها تنمي التفاؤل وسط غابة التشاؤم التي زرعها نادي روما[1].

ثانياً:- مقياس النمو الاقتصادي

هناك مؤشران يمكن الاعتماد عليهما لقياس النمو الاقتصادي :-

1- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي :

يشير النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر الى معدل الزيادة في الناتج القومي الأجمالي الحقيقي التي يحققها الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة وهي سنة في العادة , يقوم هذا المؤشر على أساس الناتج الحقيقي من السلع والخدمات النهائية مقدرة بالقيمة الحقيقية , وليس بالقيمة النقدية وذلك؛

1- مايكل ابدجمان , الاقصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة : محمد ابراهيم منصور , دار المريخ للنشر , الرياض – السعودية , 1988 , ص 471 – 476 .

لأستبعاد أثر التضخم في تلك الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الاجمالي ,فتزايد الناتج القومي الحقيقي يعني أن الاقتصاد ينمو ,أما تناقص الناتج القومي فيعني أن الاقتصاد القومي يتناقص , في حين أذا كان الناتج القومي مستقراً فيعني أن الاقتصاد القومي ثابت .

2- متوسط الدخل الحقيقي للفرد :

ويقصد به أن النمو الاقتصادي يجب إن يقاس بمقدار ما يحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد وسبب ذلك يعود الى أنه إذا أتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معياراً للنمو ,فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان ,معدل الزيادة في الناتج القومي , مما يؤدي الى أنخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل الفرد ثابتاً , وعلى الرغم من أهمية زيادة متوسط دخل الفرد فأنه من الأفضل التركيز على الناتج القومي في تفسير النمو الاقتصادي بوصفه مظهراً كلياً للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع , فضلاً عن ذلك فإن زيادة الدخل القومي صفة ملازمة لزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد [1].

رابعا:- أهمية النمو الاقتصادي

1- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات :-

تقضي العدالة الاجتماعية تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات, إذ إن تكدس الاموال في فئات معينه ومحدودة من المجتمع يؤدي الى نشوء طبقة من السكان تعاني الفقر وانخفاض مستوى المعيشة مما يؤدي الى تدني للمستوى الصحي والتعليمي والامني, وتزداد هذه الظاهرة تفاقماً كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباعدت وتباينت. ويعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات هدفاً مهماً يؤدي الى الاستقرار والامن الاجتماعي.[2]

2- رفع مستوى المعيشة :-

إن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في الدخل القومي السنوي فحسب بل هي تعني احداث تغيير في مستوى المعيشة بالنسبة لسكان تلك الدولة. على المدى الطويل وبشكل خاص فيما يخص تلك الفئات التي تساهم مباشرة في عملية التنمية.

1- الهام وحيد دحام منذور , فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي , رسالة ماجستير ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء ,2006 , ص 36.

2- طه محمد بامكار , التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان , الطبعة الاولى , دار عزة للنشر , الخرطوم , 2012 , ص 29 .

3- يعمل النمو الاقتصادي على تحسين النمط المعيشي للسكان في المجتمع .[1]

ثامنا: دور النمو في التشغيل

كان من بين المسلّمات في علم الإقتصاد أن أي زيادة في الإستثمار تؤول أوتوماتيكيا إلى زيادة في التشغيل، لكن في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية أصبح من الصعب ربط النمو بالتشغيل، فمن الممكن أن ترتفع معدلات النمو ومنه مستويات الإنتاج والإنتاجية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة في التشغيل حتى وإن خفضت ساعات العمل، وهذه المشكلة بدأت تعرفها الدول الرأسمالية المتطورة وهو محل نقاش بين المفكرين، وصراع حاد بين الحكومات والأحزاب السياسية والنقابات ..إلخ. والسبب في ذلك يعود إلى عاملين أساسيين، الأول يكمن في الوتيرة السريعة لإدخال الآلات واستغناء الرأسماليين عن عدد متزايد من العمال، وهذه مسألة طبيعية جدا في الظروف العادية لسير الاقتصاد، لكن بالمقابل فإن إدخال التكنولوجيا الحديثة من المفروض، ودائما في ظل المنطق الاقتصادي، أن يؤدي إلى الرفع من المردودية ومنه الأرباح، وهذا بدوره من المفروض أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه التشغيل. لكن في ظل النظام الرأسمالي ومنطق الربح، فإن الرأسماليين يعمدون دائما إلى توجيه أموالهم للقطاعات الأكثر ربحية، وهذا هو العامل الثاني في اعتقادنا[2].

ليس النمو العامل الوحيد في خلق فرص العمل بل ان هناك عوامل أخرى لها أهمية في خلق فرص العمل وخاصة في الدول النامية إذ يلعب الانفاق الحكومي دورا مهما في زيادة فرص العمل , ويمكن توضيح الإنفاق الحكومي كالاتي :-

1- مفهوم الانفاق الحكومي:

يُعبر الانفاق الحكومي عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية ,وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من الدولة , ويمكن استخدام الانفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي ,ويعرف الانفاق الحكومي عادة بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد اشباع حاجة عامة[3].

1- اسامة بشير الدباغ , أثيل عبد الجبار الجومرد , المقدمة في الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى , دار المناهج للنشر , عمان , 2003 , ص 412 .

2- عبد الحميد قرومي, عبد القادر شلالي, انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل – موقف التيارات النيوليبرالية, مقالة مقدمة الى مجلة حوليات جامعة الجزائر, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير, يومي 13-14, الجزائر, 2011, ص8.

3- وليد عبد الحميد عايب, الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي, الطبعة الاولى, مكتبة حسن العصرية, بيروت, 2010, ص100-109.

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح ان الانفاق الحكومي له ثلاثة أركان وهي[1]:-

- الانفاق الحكومي مبلغ نقدي.
- الانفاق الحكومي يصدر من شخص عام.
- الانفاق الحكومي يهدف الى اشباع حاجة عامة.

لقد أدى تطور النظام الاقتصادي الى الانتقال من نظام المقايضة الى النظام النقدي, حيث بات استخدام النقود وسيلة في التبادل . والدولة تستخدم النقود في الحصول على السلع والخدمات العامة وفي تقديم الاعانات وتسديد الفوائد والقروض ,مثل قيام الدولة بالانفاق على الرواتب والاجور والمشتريات من السلع والاعانات وفوائد القروض وغيرها. اما عند حصول الدولة على سلع وخدمات دون مقابل نقدي فلا وجود للنفقة العامة ,مثل حصول الدولة على خدمات العمل دون أجر مقابل عن طريق السخرة وغيرها ,واخيرا أنه من الضروري ان يكون هناك ترخيص من السلطة التشريعية بصرف المبلغ المحدد, أي ان الانفاق العام لا يتم الا بالقانون.

يُعد اشتراط صدور الانفاق الحكومي من جهة عامة ركنا اساسيا من أركان الانفاق الحكومي حيث يجب أن يكون المبلغ النقدي المستخدم في الحصول على السلع والخدمات العامة قد خرج من ذمة الدولة بموجب أمر من أحد اشخاص القانون العام , والاشخاص هم هيئات الحكومة المركزية والمحلية .أما قيام شخص ببناء مدرسة أو مستشفى مثلا ومن ثم اهداؤها الى الدولة , فإن هذا الإنفاق لا يعد انفاقا عاما لأنه لم يصدر من احد اشخاص القانون العام .

يعتبر توفر الشرطين السابقين ضروريا لتحديد النفقات العامة , ولكن هذا غير كاف , إذ لا بد من توفر الشرط الثالث للحكم على النفقة بأنها نفقة عامة وهو هدف الصالح العام , فقيام شخص بالانفاق على شراء سلعة أو خدمة هو بهدف الحصول على اشباع حاجاته الشخصية, وهي مصالح فردية وليست عامة .أما قيام الدولة بالانفاق على توفير السلع والخدمات العامة فهو بهدف تحقيق النفع العام ورفع مستوى الرفاهية في المجتمع ,وعليه سوف لا يعتبر الانفاق النقدي للدولة انفاقا عاما إذا كان ذلك الانفاق يستهدف اشباع حاجة فردية وتحقيق النفع الشخصي لفرد ما .

2- تصنيف الانفاق الحكومي

- الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري

تهدف الدولة من خلال الانفاق الجاري الى ضمان السير الحسن للمرافق العامة وتشمل

1- علي محمد خليل, سليمان احمد اللوزي, المالية العامة, الطبعة الأولى, دار زهران للنشر, عمان, 2013, ص90-91.

على نفقات السلع والخدمات ومرتبات الموظفين فضلا عن سداد فوائد الديون العامة وتدخل في هذا الاطار الإعانات والمدفوعات التحويلية سواء كانت تهدف الى تقديم دعم مباشر أو غير مباشر للأفراد أو لسلع وخدمات معينة, وتعد الأجور والمرتبات هي الجزء الأهم من الإنفاق الجاري حيث يتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرار النمو لذلك يجب على سياسات الأجور السعي لزيادة إنتاجية العامل الحكومي, وتأتي نفقات التشغيل والصيانة في المرتبة الثانية حيث يتضمن عنصر التشغيل ايصال الخدمات الى المواطن بينما يتضمن عنصر الصيانة مجموعة كبيرة من الانشطة المطلوبة للإبقاء على البنية الأساسية في حالة جيدة ,حيث ان نقص الصيانة يؤدي الى اعاقة كفاءة عمل القطاع الخاص مما يؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي والعمالة. اما الانفاق الاستثماري يخصص لتكوين رأس المال , والتي تهدف الى تنمية الثروة القومية وتشتمل على إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتحويلات الرأسمالية الى الداخل ,وتستهدف برامج الاستثمار العام في الدول النامية , وتعتمد الدول بصفة عامة على الايرادات العادية لتمويل الانفاق الحكومي الجاري وعلى القروض العامة لتمويل الانفاق الاستثمار.

- الانفاق الحقيقي والانفاق التحويلي

يعتمد هذا المعيار على مدى قيام الدولة فعلا بصرف اموال عامة , حيث ان الانفاق الحكومي يعني استخدام الدولة لجزء من القوة البشرية للحصول على سلع وخدمات مختلفة ,حيث تؤدي هذه النفقات الى زيادة مباشرة في الناتج القومي ,حيث يكون موضوع هذا الإنفاق عادة مكافأة الخدمات أو دفع ثمن السلع التي تحصل عليها الدولة ,اما الانفاق التحويلي ليس له مقابل مباشر وهو يهدف الى تحويل مبالغ نقدية من فئة الى اخرى ولا تؤدي الى زيادة مباشرة في الناتج المحلي ,بل تساهم في اعادة توزيع الدخل [1].

3- أ□باب ازدياد النفقات العامة:

- أ□باب التزايد الحقيقي للنفقات العامة:

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية يشير إلى الزيادة المطردة في حجم هذه النفقات التي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور في كل دولة من الدول وهي :أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية فضلاً عن أسباب حربية.

أ- الأسباب الاقتصادية :إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات

1- وليد عبد الحميد عايب, مصدر سابق, ص109.

العامة علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي , وتحقيق التشغيل الكامل, وضمان التوازن الاقتصادي. وكان من الطبيعي ان يتطلب هذا التدخل قيام الدولة بكثير من النفقات العامة سواء أكانت لتوزيع اعانات ,أم لإقامة استثمارات عامة.

ب- الأسباب الاجتماعية :ادى تعدد وظائف الدولة الى زيادة نفقاتها , وقد كان من أهم مظاهر تطور دور الدولة اتساع نشاطها في الميدان الاجتماعي ,فقد اصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاجتماعي ,وتطلبت منها هذه المسؤولية العمل على رفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة, وقد تطلب تحقيق هذا الغرض أتخاذ النفقات العامة أداة لإعادة توزيع الدخل القومي في صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة كما تتطلب ايضا التوسع في هذه النفقات.

ج- الأسباب السياسية :إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها، كما ان التوسع في العلاقات الدولية والاشتراك في المنظمات الدولية والاقليمية ,قد ادى الى التوسع في النفقات العامة, كذلك لجوء الدولة الى تقديم اعانات للدول الصديقة التي تكون في حاجة اليها, وذلك بغرض معاونتها على تحقيق التنمية الاقتصادية أو على معالجة ازمة ما[1] .

ء- الأسباب الإدارية :مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل، ويزيد الامر سوءا انخفاض انتاجية العمل وكفاءة العاملين في اجهزة الدولة في تلك الدول ,وبخاصة ان الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل ,مما يزيد الحاجة الى عدد اكبر من العاملين وزيادة حجم الأجور والرواتب المدفوعة, ثم زيادة النفقات العامة للدولة.

ه- الأسباب المالية :إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق ,وقد تلجأ الدولة الى زيادة ايراداتها العامة , على القدر اللازم لتغطية نفقاتها ,نتيجة سوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها , فتحصل الدولة على مبالغ أكثر مما يتطلب إنفاقها ,مما يؤدي الى ظهور فائض في الايرادات العامة ,وقد يكون لهذا الفائض مساوئ معينة, إذ يغري القائمين على تبذير الاموال العامة بإيجاد أبواب جديدة في الانفاق.

و- الأسباب الحربية :وهي لا تقل أهمية عن الأسباب السابقة الذكر إن لم تكن أهمها جميعاً في وقتنا الحاضر، بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد

1- رفعت المحجوب , المالية العامة , مكتبة النهضة العربية , القاهرة , 1990, 62-66.

الإنفاق العسكري في الدولة, وتتضمن النفقات العسكرية النفقات الموجهة الى رواتب وأجور العاملين من عسكريين وفنيين والى قيمة الآلات والمعدات سواء في فترة الحرب أو السلم وغيرها, وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحرب زيادة كبيرة ,وتشكل نسبة مرتفعة من الموازنة العامة ومن الدخل القومي , غير انها تعود الى الانخفاض بعد انتهاء الحرب [1].

- أ□باب التزايد الظاهري للنفقات العامة:

ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بهذا المعنى إلى تدهور قيمة النقود، وطريقة إعداد الموازنة والحسابات العامة، وتغير مساحة إقليم الدولة، وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان[2].

أ- تدهور قيمة النقود :ويعني تدهور قيمة النقود أن الزيادة في النفقات العامة تكون ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عنها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع المحقق من هذه النفقات، أو بمعنى آخر إن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها أو أنتجتها النفقات العامة . ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيس في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

ب- اختلاف الفن المالي :وهو يتعلق بإعداد الموازنة والحسابات العامة، فقد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى الاختلاف في الفن المالي، وإلى اختلاف طرائق قيد الحسابات المالية، فمن المبادئ الفنية المعروفة في إعداد الموازنة العامة للدولة الأخذ بفكرة الموازنة الصافية أو الإجمالية.

ج- زيادة مساحة الدولة :إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعاً ليس إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما إلى اتساع نطاق الحاجة إلى أنواع الخدمات نفسها في المساحات الجديدة التي أضيفت إلى إقليم الدولة، أو إلى مواجهة حاجات السكان المتزايدين من تلك الخدمات والمنافع العامة، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

1- خبابة عبد الله , أساسيات في اقتصاد المالية العامة , مؤسسة شباب الجامعة ,الجزائر , 2009 ,ص 87-93.

2- علي سيف علي المزروعي, أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ,المجلد 28 العدد الأول , 2012 ,ص617-620.

المبحث الثاني

الإطارالنظري للتشغيل

أولاً :- السكان

الحقيقة التي لا تقبل الشك أن سكان العالم أخذ يتزايد بصورة كبيرة منذ مدة طويلة بشكل مخيف بحسب الظاهرة والواقع. حيث أخذ يتزايد تزايدا طرديا بحسب درجة رفعة المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي في العالم ككل الى ان وصل هذا المستوى الراهن في المجتمعات المتقدمة جدا ثم وقفت هذه الزيادة لديها او قلت نسبتها بإدارة الانسان المتقدم ,ولكن هذه الزيادة بقيت في الارتفاع بالنسبة للشعوب والمجتمعات التي ما زالت متخلفة أو سائرة في طريق التقدم ,لأن آثار التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي قد غزت كل العالم وصارت تعمل عملها فيه بصورة عامة شاملة .وبينما تمكن الانسان المتقدم المثقف ان يسيطر على هذه الزيادة السكانية والحد منها بما لديه من قدرة وطاقة ثقافية واقتصادية ,نجد عكس ذلك لدى الانسان المتخلف الذي شملته آثار التقدم واثرت في تحسين صحته وفي اطالة عمره وفي زيادة دخله النسبي , وفي دفعه على الزواج والتكاثر , ولكنه لم يؤهل بعد بمؤهلات السيطرة على زيادة النسل لا من الناحية الثقافية ولا من الناحية العملية والاقتصادية.

لقد ولدت هذه الزيادة السكانية الخوف عند بعض المفكرين بسبب قلة الموارد الغذائية ومحدودية القدرة الانتاجية الزراعية والارض نفسها فوضعوا نظريات لها ولحل مشاكلها[1]:

1- النظرية المالثوسية في السكان:

إن مالثوس أول من تصدى لوضع رؤية مبدئية حول السكان .وتنصب النظرية المالثوسية على العلاقة بين نمو الموارد الغذائية ونمو السكان ,حيث يرى بأن عدد السكان الكلي يتزايد بمتوالية هندسية(2,4,6,8.....الخ) وهذا يعني انه إذا لم يواجه النمو السكاني أية معوقات, فأن عدد السكان الكلي لابد ان يتضاعف مرة كل ربع قرن (25سنة) . ولا بد ان يعني ذلك بالنتيجة ان عدد السكان سوف يتجاوز الكميات المتاحة من الموارد الغذائية. ومن اجل مواجهة مشكلة فائض السكان , يقترح مالثوس اتخاذ إجراءات مانعة أو وقائية الهدف منها السيطرة على معدلات الولادات, مثل الزواج المتأخر والعزوبية أو الانضباط الذاتي والعفة أو غير ذلك من الإجراءات التي تؤول الى الحد من زيادة السكان بصورة قصدية من السكان انفسهم .

1- صادق مهدي السعيد, العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة, الطبعة الثانية, مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية, بغداد, 1979,ص68-69.

اما إذا فشل الناس في هذه الاجراءات ,فسوف تنطلق كوابح ايجابية في صيغة مجاعات وامراض وأوبئة أو حوادث أخرى كالفيضانات والكوارث الطبيعية والحروب أو غير ذلك.. تؤدي الى انقاص السكان وتحقيق التوازن مع عرض المواد الغذائية . ويرى مالثوس ان الاجراءات المانعة أو الوقائية يزداد وزنها أو دورها في هذا المجال كلما ازداد وعي البشر وتقدمهم الحضاري[1].

2- نظرية التحول الديموغرافي:

تنطلق هذه النظرية من الخبرة أو التجربة الفعلية. يقصد بالتحول الديموغرافي , انتقال الظاهرة السكانية الحيوية من حالات المعدلات العالية للولادات والوفيات, الى حالة المعدلات الواطئة للولادات والوفيات. فالزيادة في معدل نمو السكان , يمكن ان تتأتى فقط – والى حد كبير – من الانخفاض في معدل الوفيات . فبمجرد ثبات معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات, يكون ذلك كافيا لزيادة معدلات نمو السكان الى نسبة 3% أو ما يزيد قليلا.

ومن المشاهدات العملية ان المعدلات الواطئة للوفيات, لم تعد تعتمد بصورة كلية على زيادة الدخل القومي . فاكتشاف الوسائل الرخيصة التي تمكن من تخفيض الأمراض والوفيات ,ووجود الوكالات الدولية الصحية التي تساعد في هذه المجالات ,كان من شأنه تخفيض معدلات الوفيات بشكل ملموس في البلاد الفقيرة قبل حصول ارتفاع مسبق أو مواز في معدلات الدخول.

3- نظرية الحجم الأمثل للسكان:

إن النقطة الأساسية في هذه النظرية , هي علاقة السكان بالموارد المتاحة . ويمكن أن نجد المبادئ الاساسية لنظرية الحجم الامثل للسكان في كتابات الاقتصادي (سدجويك) حيث لاحظ بأن انتاجية العمل تميل الى الانخفاض حيث تزداد نسبة الايدي العاملة الى الارض ,بعد الوصول الى درجة معينة من الكثافة ,بحيث تكون هناك نقطة معينة تمثل أقصى عائد متوسط للعامل الواحد, ويعتمد ذلك على حالة فن الانتاج وتراكم رأس المال والتقدم التقني .وهذه الرؤية يمكن أن تمثل الصيغة المتحركة لنظرية الحجم الامثل للسكان. الا ان ثمة صيغة اخرى لنظرية الحجم الامثل للسكان , يمكن ان نجدها لدى الاقتصادي (كينان) وغيره. حيث يؤكد على انه (في أي وقت معين , لابد لحجم السكان الذي يمكن ان يتواجد على ارض معينة ان يكون منسجما مع اقصى انتاجية

1- رمزي زكي , المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة , سلسلة عالم المعرفة , الكويت , العدد 226, 1990, ص25-27.

ممكنة في الصناعة في ذلك الوقت) . وفي هذا الاطار ايضا ينطوي الحجم الأمثل على تحقيق ذلك العدد من السكان الذي يسفر عنه اقصى معدل لدخل الفرد واقصى انتاجية واقصى رفاهية اقتصادية ممكنة وافضل مستوى من التشغيل. بل ان بعض الكتاب يوسعون هذا الاطار ليشمل مؤشرات اضافية غير اقتصادية , بما في ذلك الصحة ومتوسط العمر والحجم الافضل للعائلة والمحافظة على الموارد الطبيعية وقوة المجتمع والدفاع ,ومؤشرات اخرى روحية وثقافية[1].

ثانيا:- مفاهيم نظرية

1- مفهوم التشغيل :- The Concept of Employment

يمكن التمييز بين مفاهيم التشغيل , والتشغيل الناقص , والتشغيل الكامل . فالمعنى الواسع للتشغيل أو التوظيف أو الاستخدام (employment) ينطبق على عناصر الانتاج المختلفة الأخرى (الأرض, رأس المال, التنظيم) إضافة الى العمل , إما التشغيل في المفهوم الضيق فيشمل استخدام عنصر العمل فقط في العملية الإنتاجية , عن طريق الجهد وساعات العمل التي تبذل لإنتاج السلع والخدمات اثناء مدة زمنية معينة .

أما التشغيل الناقص (under employment) فيعني الأفراد الذين لايعدون عاطلين عن العمل تماماً ,ولكنهم غير مستخدمين استخداماً كاملاً ,أي بمعنى أن التشغيل الناقص هو عبارة عن الفرق بين مقدار العمل الذي يقوم به الاشخاص المستخدمين وبين مقدار العمل القادرين عليه والراغبين فيه ,فالعامل يعد في حالة تشغيل ناقص عندما يعمل في جزء من وقت العمل على الرغم من حاجته وقدرته على العمل [2]. ويمكن تقسيم التشغيل الناقص الى قسمين هما:

أ – الاستخدام الناقص المرئي (العمالة الناقصة الظاهرة) : يقصد بالعمالة الناقصة الظاهرة هي معدل عمالة الأفراد الذين يؤدون عملا مدفوع الأجر أو يعملون لحسابهم الخاص ، سواء كانوا موجودين في العمل أو متغيبين عنه ، والذين يشتغلون ساعات عمل يومي تّقل عن معدلات الإشتغال العادية (35) ساعة أسبوعيًا [3]، أو الأفراد الذين يعملون ولكنهم يتسلمون دخولا قليلة مقارنة بمستوى العمل أو الجهد المبذول أو الأفراد الذين يعملون بأعمال لا تتناسب مع مؤهلهم

1- طارق عبد الحسين العكيلي, مصدر سابق, ص11-13.

2- فلاح ثويني , وحيدة جبر, دراسة في مشكلة البطالة ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,المجلد 3 , العدد 11 , 2006, ص 2.

3- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية احصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق للفصل الثالث لعام 2008, ص3.

العلمي أو التقني[1] .

ب- الاستخدام الناقص غير المرئي (العمالة الناقصة غير الظاهرة) : العمالة الناقصة غير الظاهرة في المقام الاول مفهوم تحليلي يعكس عيبا في توزيع موارد الايدي العاملة او خللا أساسيا بين اليد العاملة وغيرها من عوامل الانتاج , وللعمالة الناقصة غير الظاهرة اعراض هي :[2]

- انخفاض الدخل.
- قلة الاستفادة من المهارة والكفاءة .
- قلة الإنتاجية .

أما التشغيل الكامل (full employment) حيث يوضح هذا المفهوم الوضع الذي يكون فيه جميع العناصر الإنتاجية الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل ,بحيث لا يوجد هناك عنصر إنتاجي يرغب في العمل والمشاركة في الإنتاج معطلاً أو غير موظف ,وبالتالي ,يتم استخدام جميع العناصر الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد [3].

2- القوة البشرية:

وتعرف إحصائيا بأنها ذلك الجزء من السكان الذي يمكن استخدامه في النشاط الاقتصادي أي أنه عدد السكان مستبعداً منه غير القادرين على العمل وهم [4]:

أ- الأطفال الذين تقل أعمارهم عن (15 ذ) سنه.

ب- كبار السن الذين تجاوزوا (65) سنة ما داموا لا يمارسون عملاً.

ت- العجزة الذين لا يمكنهم أداء عمل مستمر بسبب عاهة معقدة أو أمراض مزمنة. وتقسم القوة البشرية إلى قسمين:

الأول يمثل الأفراد ممن هم خارج قوة العمل ولكنهم قادرون عليه ولا يعملون ولا يبحثون عنه أما لعدم حاجتهم للكسب عن طريقه أو لعدم قدرتهم على الدخول في السوق مثل الطلبة وربات البيوت ... الخ ، والثاني يمثل الأفراد الداخلين في قوة العمل ويساهمون فعلاً بمجهودهم الجسماني أو العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات أو الذين يقدرون على أداء هذا

1- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية احصاء السكان والقوى العاملة, المسح الرابع للتشغيل والبطالة لعام 2006ص.3

2- نداء حسين عبد الله, واقع البطالة في العراق, بحث مقدم الى المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية للحصول على شهادة الدبلوم العالي في الاحصاءات التطبيقية , بغداد, 2006,ص10.

3- عثمان ابو حرب ,الاقتصاد الدولي ,الطبعة الاولى , دار اسامة للنشر, عمان- الاردن , 2008, ص 33.

4- ابراهيم عباس جاسم, دور النشاط الفندقي في خلق وتوفير فرص العمل والتشغيل في العراق للفترة (2000-2007), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد السابع والثلاثون, 2013,ص269.

العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه .

3- قوة العمل :- **Labour Force**

ان العمل هو أحد عناصر الانتاج المعروفة ويراد به كل جهد عقلي أو بدني يبذل في مجال النشاط الاقتصادي لغرض الكسب , او الجهد البشري العقلي او البدني الذي يبذل في سبيل انتاج السلع والخدمات من اجل الكسب[1].

أما قوة العمل هم الذين تقع اعمارهم ضمن الفئة العمرية (15-64) سنة للذكور و(15-59) سنة للإناث [2], ويتلخص في ان قوة العمل هي مجموع الفئات التالية من السكان[3]:-

أ- الاشخاص المشتغلين بأي نشاط اقتصادي والذين هم في سن العمل.

ب- اصحاب العمل والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص.

ت- العمال العائليين الذين يعملون بلا عوض مع عوائلهم.

ث- جميع العاملين في القوات المسلحة.

4- الافراد الداخلين في قوة العمل:

ويطلق عليهم – اختصارا- (القوى العاملة) وهم جميع الافراد الذين يسهمون فعلا بجهدهم الجسدي او العقلي في أي عمل يتصل بإنتاج السلع والخدمات أو الذين يقدرون على إداء هذا العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه أي ان القوى العاملة تضم المشتغلين والمتعطلين ممن هم ضمن السن القانوني للعمل.

5- الافراد الخارجين عن قوة العمل :

هم الافراد القادرين على العمل لكنهم لا يعملون ولا يبحثون عن العمل المستمر, أما بسبب عدم رغبتهم فيه لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو لعدم امكانهم الدخول في سوق العمل ,وتضم هذه الفئة [4]:

أ- ربات البيوت المتفرغات للأعمال المنزلية .

ب- الطلاب المتفرغين للتعليم من كلا الجنسين.

ت- المتقاعدون.

1- صادق مهدي السعيد, مصدر سابق, ص11.

2- j. Bradford Delong ,Martha L. olney ,"Macroeconomics", second edition , MC graw hill ,Singapore,2009, p83.

3- صادق مهدي السعيد, مصدر سابق, ص89.

4- وزارة التخطيط, هيئة تخطيط القوى العاملة , واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها, دراسة رقم 952, بغداد, 1992, ص4-7.

ث- نزلاء السجون والمعتقلات والمستشفيات ودور العجزة.

ح- القوات المسلحة ممن هم في الخدمة الالزامية .

6- العاطل عن العمل :-

يعرف بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده [1].

7- السكان النشطين إقتصادياً :-

هم كل الذكور والاناث الذين يشكلون عرض العمل لإنتاج السلع والخدمات أي جميع العاملين ومن ضمنهم العمال الاجراء واصحاب العمل والمشتغلون برواتب وافراد العائلة العاملون من دون اجر, والذين هم في مرحلة بطالة في وقت الاحصاء العام . بمعنى ان هذا التعبير يشمل عادة كل الاشخاص الذين يمارسون النشاط الاقتصادي بصرف النظر عن اعمارهم سواء كانت قبل او بعد سن العمل بخلاف تعبير القوى العاملة المحدد بسن العمل وبالقدرة على العمل والرغبة فيه , ويختلف هذا القسم من السكان والقوى العاملة ايضا كما ونوعا من مجتمع الى آخر ومن وقت لآخر بحسب درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي لكل منها [2].

8- عرض العمل:

هو عدد العاملين القادرين على العمل والراغبين فيه خلال مدة معينة او حجم القوى العاملة في المجتمع , وقد ينصرف عرض العمل الى عدد ساعات العمل ويتوقف عرض العمل على مجموعة من العوامل اهمها[3]:-

أ- حجم السكان.

ب- تفضيلات الافراد بالنسبة للأجر ووقت الفراغ.

ت- الظروف الاجتماعية والثقافية والدينية السائدة.

ث- انتقادات عنصر العمل .

ح- عدد ساعات العمل اليومي.

ج- التكلفة الاجتماعية للعمل.

9- الطلب على العمل:

هو مقدار قوة العمل المعدة والمهيأة المطلوبة للبذل والاداء في مجتمع معين ووقت معين بحسب قواعد العمل التنظيمية فيها . او عدد مراكز او وظائف العمل الشاغرة المهيأة للتشغيل خلال مدة

1- مدحت القريشي , اقتصاديات العمل, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان – الاردن , 2007 ,ص25.

2- صادق مهدي السعيد, مصدر سابق, ص11.

3- منى الطحاوي, اقتصاديات العمل , مكتب نهضة الشرق, القاهرة, 1984, ص12.

معينة [1].

ثالثا: أهمية التشغيل :-

للتشغيل أهمية كبيرة يمكن توضيحها بالآتي[2] :-

1- زيادة عدد السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية .

2- تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل ,وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء النص الخاص وراء حق العمل , والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان .

3- العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ,أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل .

4- التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة .

5- تعود أهمية التشغيل كوظيفة لإدارة الموارد البشرية في منع أو التقليل من توظيف الشخص غير المناسب ,والذي سيكلف المنظمة الكثير جداً, فبالإضافة الى تكلفته على المؤسسة من حيث الأجر ,فهناك تكلفة قد تكون أضعاف ذلك والتي تترتب على الخسائر الناتجة على القرارات الخاطئة التي يقوم بها الشخص المعين , وقد تصل الى خسارة المؤسسة بعض حصتها في السوق [3]

رابعاً: أنواع التشغيل :-

نجد للتشغيل أنواع منها [4]:-

1- التشغيل الكامل : يقصد به الحالة التي تكون فيها جميع الموارد الاقتصادية (الطبيعية والاقتصادية) في المجتمع مستغلة استغلالا تاما باستثناء بعض الحالات المتعلقة بالبطالة الجزئية. وبعبارة اخرى , هي الحالة التي تنعدم فيها البطالة الهيكلية. بحيث يكون بإمكان كل شخص الحصول على العمل الذي ينسجم ومؤهلاته, وبمعدلات الاجور السائدة في سوق

1- صادق مهدي السعيد, مصدر سابق, ص210.

2- حاجي فطيمة , متطلبات واساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاروجزائرية , بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية , المركز الجامعي برج بوعريريج, الجزائر , 2011 ,ص73.

3- سميرة عبد الصمد, لويزة فرحاتي, سياسات التشغيل ودورها في تحسين الأداء وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات, بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة باتنة , الجزائر ,2011 , ص9

4- عبد الوهاب الامين, مصدر سابق, ص138.

العمل.

2- التشغيل الدائم والمتقطع : وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل , أما التشغيل المتقطع فهو تلك العلاقة المحدودة زمنياً والناجمة عن عقد عمل بين العامل وصاحب العمل , ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة , وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي والصناعي ,وهذا يتبع حاجة المؤسسات الانتاجية [1].

خامسا:- النظريات المفسرة للتشغيل :

1 - التشغيل عند المدرسة الكلاسيكية :-

اعتقد الكلاسيك أن حجم التشغيل (العمالة)لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل . بمعنى ان كل العمال الراغبين في العمل لابد أن يعملوا , وأن كل بطالة بين العمال لا يمكن أن تكون إلا ظاهرة عارضة . إذ يترتب على البطالة إنخفاض الاجور وزيادة التشغيل من جانب المنظمين حتى يستوعب كل المتعطلين عن العمل. وتستند هذه النظرية في التشغيل الى قانون الاسواق ,أو قانون ساي, والذي بمقتضاه يخلق العرض طلباً مساوياً له في قيمته. فالطلب الكلي على المنتجات إنما يتساوى دائماً مع عرضها الكلي. هذا التساوي يتحقق تلقائياً عند مستوى الانتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي[2], وبالتالي يكون من المستحيل وجود بطالة بسبب وجود قوى السوق التي تعمل بشكل تلقائي أو تحقق الانتاج عند مستوى التشغيل أو الاستخدام الكامل, ويعتقدون بأن النظام الرأسمالي هو نظام توازني , ولا وجود لمشكلة البطالة في ظل هذا النظام , طالما أن هناك وضعا توازنيا بفعل آليه الأسعار[3] , كذلك يعتقد الكلاسيك بأن المجتمع يعمل في ظل العمالة الكاملة دائماً طالما لا يوجد هناك أي تدخل خارجي في سوق العمل , وإن مرونة الاسعار والاجور كفيلة بأستمرارية العمالة الكاملة [4].

2- التشغيل عند المدرسة النيوكلاسيكية:-

يعد النيوكلاسيك امتداداً للفكر الكلاسيكي , ولذا, فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية ,وسيادة

1- حاجي فطيمة ,مصدر سابق , ص73.

2- زينب حسين عوض الله , سوزى عدلى ناشد , مبادئ علم الاقتصاد , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2004 , ص109 .

3- ج .أكلي , الاقتصاد الكلي , النظرية والسياسات, ترجمة :عطيه مهدي سليمان , الجزء الاول, جامعة الموصل, مديرية مطابع الجامعة , 1980, ص256-257.

4- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه , رمضان محمد أحمد مقلد, النظرية الاقتصادية الكلية , كلية التجارة , جامعة الاسكندرية , 2005, ص254.

ظروف التوظف الكامل تأسيساً على "قانون ساي للأسواق" الذي ينص على:" أن كل عرض يخلق الطلب عليه" , وأخيرا, من هذا المنطق, فإن زيادة عرض سلعة ما – مع بقاء العوامل الاخرى على حالها- من شأنه أن يخفض من سعرها, مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض. وبالمثل فأن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل , مما يؤدي الى إنخفاض الأجر الحقيقي ,ومن ثم, تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة , وطبقاً لذلك , فأن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائماً بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الاسواق. وعليه, وفقاً للفكر النيوكلاسيكي ,فأن مرونة الاجور والاسعار تضمن العمالة الكاملة دائماً في سوق العمل , وأي اختلال يصحح تلقائياً من خلال تغير الأجور, وسريعاً ما تختفي البطالة الاجبارية إن وجدت . ووفقاً لهذا الفكر ,فأن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية وبمعنى آخر, يمكن لكل الافراد الراغبين في العمل عند مستويات الاجور التوازنية أن يجدوا عملاً[1].

3- التشغيل عند المدرسة الكينزية :-

لقد بنى كينز نظريته في زيادة حجم التوظف على أساس الطلب الفعال effective demand : أي الطلب الذي يحقق مستوى التوازن في الامد القصير , ويمثل كمية من النقود تنفق على منتجات الصناعة , ويحصل عليها جميع إفراد المجتمع بعد ذلك في شكل أجور وفوائد وأرباح وريع, ومن ثم فان الطلب الفعال يعادل كمية النقود التي يحصل عليها أفراد المجتمع :أي الدخل القومي : ذلك أن قيمة الناتج القومي الكلي هي المتحصلات النقدية نفسها من سلع الاستثمار وسلع الاستهلاك , ومن ثم فإذا اردنا تحقيق مستوى عال من التوظف (الذي يتضمن إنقاص حجم البطالة), وجب تحقيق مستوى عال من الإنفاق على سلع الاستهلاك أو الانفاق على سلع الاستثمار أو كليهما معاً.

إن الفكرة المحورية لنظرية كينز هي ربط الحجم الكلي للتوظف بالطلب الكلي على سلع الاستثمار والاستهلاك معاً : ومعنى ذلك أن البطالة ترتبط بالنقص الذي يطرأ على هذا الطلب الكلي ,وطالما أنه (أي الطلب الكلي) يتعادل هو وحجم التوظف والدخل القومي ,فإن معنى ذلك أن الزيادة التي تطرأ على حجم التوظف تؤدي الى زيادة في الدخل القومي[2]. كذلك تقوم نظريته في التشغيل على أن الذي يحدد العمال الذين يعملون وكمية السلع التي تنتج هو الطلب الكلي

1- علي عبد الوهاب نجا ,مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها, الدار الجامعية , الاسكندرية , 2005, ص97-98.

2- صلاح الدين نامق , قادة الفكر الاقتصادي , دار المعارف , القاهرة , 1978, ص40-41.

الفعال ,فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون, وعلى قدر ما يريدون أن ينتجوا يشغلون العدد الملائم من العمال , فأذا كان الطلب كبيراً كان الانتاج والتشغيل كبيرين ,وإذا كان الطلب قليلا كان الانتاج والتشغيل ضئيلين [1].

فقد أوضح كينز في منتصف ثلاثينات القرن الماضي ان التوازن العام يمكن تحقيقه دون المستوى اللازم للتشغيل الكامل ومن ثم دعا الدولة الى القيام بمشروعات إضافية لتشغيل المتعطلين, لأن هذا يؤدي الى ارتفاع في الدخل يحفز المنتجين الى التوسع لتلبية الزيادة في الانفاق الاستهلاكي للعمالة الإضافية[2]. وإن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي يحدد حجم الناتج والدخل والتوظيف .أن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي [3], وأن اصحاب هذه النظرية ينكرون وجود مرونة الاسعار والاجور بالدرجة التي يمكن ضمان العودة الى التوظف الكامل في حال حدوث انخفاض في الانفاق الكلي. أي ان نظام الاسعار الحالي في أطار النظام الرأسمالي الحديث لم يعد بعد نظام منافسة كامل .بل أصبح هذا النظام مشوهاً لعدم كمال السوق ومقيداً بعقبات عملية وسياسية تحول دون تحقيق مرونة انخفاض الاسعار والاجور[4].

- **انتقاد كينز للنظرية الكلاسيكية في التشغيل :-**

فيما يلي ملخص لأنتقادات كينز للنظرية الكلاسيكية [5] :-

أ- أعتبر كينز أن الفرض الاساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والخاص بتحقيق التوازن عند مستوى التوظف الكامل افتراض غير واقعي ,ووفقاً لكينز فإن هناك امكانية لحالات التوازن عند مستوى اقل من مستوى التوظف الكامل.

ب- عارض كينز قانون ساي للأسواق الذي يقضي بأن كل عرض أنما يخلق دائماً الطلب الخاص به . واشار الى أن نقطة الضعف في (قانون ساي) هي افتراضه أن كل الدخل الذي تحصل عليه عوامل الانتاج من خطوات العملية الانتاجية إنما ينفق, الأ أنه ليس من الضروري

---

1 - نبيل جعفر عبد الرضا , تطور الفكر الاقتصادي , من افلاطون الى فريدمان, الطبعة الاولى ,مؤسسة التاريخ العربي للنشر, بيروت, 2012, ص192-193.

2- محمد محمود الإمام, منظمة العمل العربية, التنمية والتشغيل, ورقة عمل مقدمة للمنتدى العربي للتنمية والتشغيل, قطر, 15-16 تشرين الثاني 2008, ص 2.

3- ابراهيم مشورب, الاقتصاد السياسي, مبادئ- مدارس- انظمة , الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني ,بيروت , 2002, ص304.

4- غازي محمود ذيب الزغبي , البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن , الطبعة الاولى, عالم الكتب الحديث , عمان , 2009, ص35.

5- سامي خليل , النظريات والسياسات ,المالية والنقدية , الجزء الاول , شركة كاظمة للنشر , الكويت , 1982, ص 198-200.

استخدام كل الدخل في شراء هذا الانتاج وعليه فإنه من الممكن أن يحدث قصور في الطلب الكلي.

ج- قدم كينز رأياً جديداً للكلاسيكيين هو أن حجم التوظف أنما يتحدد بواسطة الطلب الكلي الفعال وليس بواسطة المساومة على الاجور بين العمال وارباب الاعمال. فسياسة تخفيض الاجور التي اقترحها الاقتصاديون الكلاسيكيون – في رأي كينز- سياسة مهينة وغير سليمة .

سادسا: مفهوم سياسات التشغيل

بدأ التفكير الجدي في بلورة سياسات التشغيل وتنظيمها والتحكم في اتجاهاتها نتيجة لتفاقم الازمات الاقتصادية واحتداد سلبياتها على جهاز الانتاج في العالم خاصة في الثمانينات من القرن الماضي حيث تعطلت نسبة كبيرة من طاقات العمل .وبدت البطالة وكأنها شبح مفزع يهدد الكيان الاجتماعي بأكمله ولم تعد-كما تصورها البعض قبل الحرب العالمية الأولى-ضرورة يحتمها الأداء الاقتصادي او كمخزون من قوة العمل يساعد على أعادة التوازن الاقتصادي .

وحيال هذا الوضع أقبلت الدول في شتى انحاء العالم خلال العشرين سنة الأخيرة على التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضمَنت مجموع سياساتها العامة خططا اعتمدتها لذلك كخطوط عريضة لتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتدل سياسة التشغيل على مختلف التدابير والآليات التي تعتمدها الحكومة في سبيل استحداث مناصب شغل بشتى انماطها خلال فترة محددة[1]. وبالرغم من اختلاف طرق الاستعمال واعتبارا لخصوصيات الدول الاقتصادية منها والاجتماعية فقد ساد تعريف عام لهذا المصطلح على أنه مجموعة من التوجهات التي تتبناها الدولة من أجل تأمين [2]:

- أكبر قدر ممكن من فرص العمل المجزية لمواطنيها من خلال الإعفاءات والحوافز والتشجيعات دون الإخلال بالسياسات الاقتصادية العامة للبلد.
- الملاءمة بين تأهيل الموارد البشرية وحاجيات الاقتصاد.
- مرونة سوق الشغل عن طريق مراجعة تشريعات العمل.

1- رحيم حسين, سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, جامعة محمد البشير الإبراهيمي, الجزائر, السنة العشرون, العددان 61-62 , 2013, ص132.

2- علي حمدي, سياسات وآليات دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية, ورقة عمل مقدمة للمنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل -نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة, الرياض, 24-26 فبراير 2014,ص 2.

1- أهداف وأسس سياسة التشغيل:

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في[1]:

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والاقتصادية.
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة دخل الأفراد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل ؛ من أجل الكسب.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- استقرار العمل، و يقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.
- تنظيم أساليب و مواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل.

هذا من ناحية الأهداف، أمّا من حيث أسس التشغيل، فيمكن إجمالها فيما يلي:

أ /التشغيل الكامل : ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي، والقادرين على العمل والراغبين فيه، والذين لا عمل لهم. إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع ، وبالفعل فإن الهدف هو توفير مناصب العمل لتوقيد التنمية الاقتصادية.

ب /التشغيل الإنتاجي : العمل المنتج هو أساس عملية التنمية الاقتصادية، إذ أنّه يؤدي إلى زيادة الثروة المادية للمجتمع وارتفاع مستوى المعيشة فيه، ومن هنا جاء التركيز على ضرورة توجه التشغيل نحو الأعمال المنتجة،

ج /التشغيل المستمد على حرية الاختيار :يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام ,أي أنه يحق لكل فرد اختيار الوظيفة التي يرغب فيها والتي تتفق مع مهاراته ومؤهلاته، ولهذا يجب تزويد الأشخاص الموجودين في سوق العمل بالمعلومات اللازمة عن الأعمال المتوفرة وأن تقدم إليهم النصائح والتوجيهات، وإرشادهم إلى أحسن الوسائل لاستخدام مواهبهم، وما تحصلوا عليه من علم ومعرفة وتكوين.

د /كفالة الاستقرار :ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى

1- رواب عمار, غربي صباح, التكوين المهني والتشغيل في الجزائر , الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ,جامعة محمد خيضر ,الجزائر, 2011,ص70-71.

ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع.

2- سياسات التشغيل:

إن سياسة التشغيل ترتبط بعدد من السياسات التي تشكل في مجموعها الروافد الرئيسية لهذه السياسة. وتأتي في مقدمة هذه السياسات:

أ- السياسة السكانية, هي الرافد الأول في تشكيل وصياغة سياسة التشغيل. ولا سبيل الى وضع تصور واقعي وسليم لسياسة الاستخدام ,ما لم نكن على بينة بالواقع السكاني عامة ,وبالوضع الديمغرافي والاتجاهات المتوقعة في النمو السكاني .

ب- سياسة التعليم والتدريب, ان هذه السياسة تحدد مدى استجابة العرض من القوى العاملة بالمؤهلات والمستويات التعليمية والمهنية والفنية لحاجات الطلب, وان نظم التعليم والتدريب في الكثير من البلدان بأوضاعها الراهنة , مسؤولة عن العديد من أشكال الخلل بين حجم ونوعية المخرجات التعليمية والتدريبية وبين الاحتياجات الكمية والنوعية من القوى العاملة ,الأمر الذي يعرقل مسار العملية التنموية [1].

ت- سياسة التشغيل, وتتناول تحديد اعمار الدخول والخروج من العمل , وساعات العمل, وعمل المرأة....إلخ.

ث- سياسة الأجور , وتعمل على توجيه اليد العاملة نحو قطاعات ووظائف ومناطق معينة دون أخرى.

ج- سياسة الاستثمار, وتحدد معدلات النمو الاجمالية والقطاعية للناتج المحلي وما يترتب عليها ,إضافة الى ما يترتب على السياسة المعتمدة في مجال التقانة من معدلات نمو وبنى قطاعية ووظيفية للأستخدام[2].

سابعا :- البطـالـــــــة

تعد البطالة من المشكلات الأساسية التي عرقلت مسيرة التقدم والتنمية في معظم المجتمعات وتواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1- منظمة العمل العربية, مؤتمر العمل العربي, نحو سياسات رشيدة للأستخدام في الوطن العربي, الدورة العاشرة, بغداد, 6-16 آذار 1982, ص57-70.

2- وزارة التخطيط, اللجنة الوطنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014,مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية, محور التشغيل والبطالة, الاصدار الثاني, 2009, ص21.

1- مفهوم البطالة : Unemployment

يسّود الادب الاقتصادي تعاريف كثيرّة مكررة لمفهوم البطالة بوصفها نقيضٌ الاستخدام/ التوظيف/ العمل، وتكاد تجتمع تلك التعاريف وتتفق على ان البطالة، هي الحالة التي يكُون فيهُا الافراد قادرينٌ على العمل وراغبين فيه ، ولكنهم لا يجُدوه، او يجُدون عملا جزئياٌ/ ناقصا/ او دون مؤهلاتهم، او دون ما يضٌعون هم انفسهم، مسبقا لعمل لائق من وجهة نظرهم [1].

كذلك عرفت البطالة بأنها (قوة العمل الغير قادرة على إيجاد الوظائف)[2].

ورغم اختلاف مفهوم البطالة وتعريفها من مكان لآخر، فقد وضعت منظمة العمل الدولية تعريفا يتفق مع مستويات التشغيل ومفهوم البطالة في الدول الصناعية المتقدمة ويقوم هذا التعريف على العناصر التالية[3]:

أ- أن يكون الشخص (ذكرا أو أنثى) في عمر السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصاديا.

ب- أن يكون دون عمل أي لا يعمل مقابل أجر أو لحسابه الخاص.

ج- يعبر عن استعداده للعمل, أي أنه بانتظار عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

ء- يبحث عن عمل ويتخذ الخطوات اللازمة في فترة قريبة محددة بحثا عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.

2- أنواع البطالة : Types Of Unemployment

يمكن التمييز بين أربعة أنواع رئيسية من البطالة وهي :-

أ-البطالة الاحتكاكية : Frictional Unemployment

تكون هذه البطالة عادة قصيرة الأجل ,التي يعاني خلالها الناس الانتقال بين الوظائف, ويعزى ظهورها إلى عدم التكامل في فرص العمل وضعف حركة أنتقال العمال ,عدم المعرفة التامة بفرص العمل المتوفرة ,والى الطبيعة الموسمية لبعض الصناعات[4], وبالتالي عدم قدرة

1- عبد الجبار محمود العبيدي, البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطر السياسي والاجتماعي, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد, المجلد 19, العدد71, 2011 , ص216.

2- Bradley R. Schiller, "the macroeconomy today ", twelfth edition ,MC graw-hill ,new york, 2010,p 113.

3- حافظ عتب, تطوير مكاتب التشغيل وأقسام التوجيه المهني ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل, منظمة العمل العربية ,المركز العربي لتنمية الموارد البشرية, الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب طرابلس: 11 – 13/ 7/ 2005,ص5.

4-Campbell R.mcConnell ,Stanley L. Brue, "macroeconomics ,principles, ,problems, and policies", seventeenth, edition, MC graw -hill ,new york, 2008, p130.

الاقتصاد على إيجاد الاعمال التي تنسجم مع مؤهلات الاشخاص العاطلين وبصورة فورية . ويمكن تقليل هذا النوع من البطالة بواسط تحسين أو تشجيع حركة إنتقال العمال والتعريف بفرص العمل المتاحة [1], وحيث ان معظم المتعطلين عن العمل احتكاكيا هم في وضع انتقال من عمل الى آخر, وتتميز البطالة الاحتكاكية بأنها مؤقتة وتستمر لفترة زمنية قصيرة نسبيا[2].

ب- البطالة الهيكلية أو البنيوية :- Structural Unemployment

تظهر البطالة الهيكلية عندما تؤدي التغيرات في انماط الطلب على العمال الى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة أو عندما تتسبب هذه التغيرات في عدم توازن عرض العمل والطلب عليهم بين المناطق [3].وهي حالة مرافقة للتغيرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد الكلي عادة بشكل تدريجي وعلى مدى طويل , نتيجة لإنتقال الصناعات من منطقة الى أخرى تبعاً لتوفر الشروط المناسبة لها كإنخفاض أجور العمال أو توفر المواد الاولية أو سهولة نقل المنتجات ,أو نتيجة للتطور التكنولوجي في أساليب الانتاج واستبدال الأيدي العاملة بالآلة أو نتيجة لأندثار بعض الصناعات واستبدالها بصناعات أخرى مثلما حصل في مناجم الفحم في العالم عندما استبدل بمصادر أخرى للطاقة كالنفط[4], كذلك تحدث بسبب مستويات الاجور الغير ملائمة التي لم تسمح وصول الأسواق الى مستويات مربحة [5].

ت- البطالة الدورية (الموسمية):- Cyclical Unemployment

تحدث نتيجة التغيرات أو التراجع في النشاط الاقتصادي أي أنها تصاحب فترات الكساد في الدورات الاقتصادية التي تصيب المجتمعات الرأسمالية [6]. كذلك تحدث بسبب هبوط في الانفاق

1- جلال شيخ العيد ,عيسى بهدي , قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاراضي الفلسطينية للفترة(1996-2011), مجلة الباحث, العدد 11, جامعة قاصدي مرباح ورقلة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر , 2012, ص24.

2- حسام علي داوود, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الثانية, دار المسيرة للنشر, عمان, 2011,ص.184

3- رونالد أيرنبرج , روبرت سميث , أقتصاديات العمل , ترجمة فريد بشير طاهر , مراجعة سلطان محمود سلطان, دار المريخ للنشر , الرياض , 1994, ص.587

4- نزار سعد الدين العيسى, أبراهيم سليمان قطف, الاقتصاد الكلي, مبادئ وتطبيقات, الطبعة الاولى, دار الحامد, عمان, 2006, ص248.

5- Michael Burda, Charles wyplosz, "Macroeconomics", fifth edition, oxford –university press, Britain, 2009, p129. .

6- آدم مهدي أحمد, الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي , الشركة العالمية للطباعة والنشر , القاهرة , ب ت , ص97.

الكلي والتي يحدث في مرحلة كساد الدورة الاقتصادية[1] , بعبارة أخرى إن البطالة الناشئة عن تقلبات في الناتج الكلي حول مسارهُ في الأجل الطويل هي بطالة دورية وتؤدي الاتجاهات الانكماشية في الدورة الاقتصادية الى زيادة البطالة عن معدلها الطبيعي . أما إذا كانت الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي قوية فأنها تدفع البطالة الى مستوى أدنى من هذا المعدل وينشأ أغلب البطالة الدورية من انتشار فصل العمال الذي يصاحب انكماش الطلب الكلي .وهكذا فإنها تصيب العمال البالغين ذوي الخبرة كما تصيب العمال الجدد والعائدين الى قوة العمل- وسوف يختفي كثير من هذه البطالة الدورية لو كانت الاجور واسعار السلع مرنة .ففي هذه الحالة تحدث التعديلات في فائض الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية من خلال إنخفاض الاسعار بدلاً من الانخفاض في الدخل الحقيقي [2].

ء- البطالة المقنعة :- Disguised Unemployment

تعني التشغيل غير كامل للنشاط الاقتصادي ويسبب هذه البطالة خصائص بعض فروع الانتاج أو ظروف عمل فئة من الناس [3]. أي تنصرف البطالة هنا الى الافراد الذين يعملون فعلاً ولكنهم لا يضيفون شيئاً يذكر الى الانتاج القومي. فهم في حالة عمالة ظاهرياً فقط بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات . هذا النوع أو الشكل من البطالة يتواجد بوضوح في الاقتصاديات النامية وخاصة التي يغلب فيها النشاط الزراعي ,حيث يتكدس فائض الايدي العاملة التي لا تجد لها مجالات عمل منتجة في مجالات غير منتجة بطبيعتها أو تضطر لممارسة أي عمل حتى لو كان لا يؤدي الى أي إنتاج . ولعل البطالة المقنعة هي أكثر اشكال البطالة خطورة ؛لأنه من الصعب حصرها ,فالأفراد في ظلها يعملون بالفعل وأن كانوا لا ينتجون شيئاً وايضاً لأن الانتاجية الحدية للعمل في حالة وجودها تكاد تكون صفراً .

ولا شك أنه مع تقدم البلد في طريق التصنيع واستحداث أنشطة جديدة متعددة تنكمش تدريجياً البطالة المقنعة , وهذا يبرر القول بأن حجم البطالة في أي اقتصاد يمكن ان يستخدم كمؤشر لمستوى نمو هذا الاقتصاد[4].

1- Campbell R. McConnell , Stanley L. Brue, "Macroeconomics, principles, problems, and policies", sixteenth edition , Mc graw-hill, new york, 2005, p137.

2- باري سيجل , النقود والبنوك والاقتصاد, وجهة نظر النقديين, ترجمة :طه عبد الله منصور, عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد, دار المريخ, الرياض, 1987, ص616.

3- طارق الحاج , علم الاقتصاد ونظرياته , دار صفاء للنشر, عمان , 1998, ص151.

4- منى الطحاوي , مصدر سابق, ص84-86.

3- أشكال البطالة :

أ- البطالة السافرة:-

حالة البطالة الظاهرة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة , أي وجود عدد من الافراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ودون جدوى[1].

ب- البطالة الاختيارية :-

تحدث هذه البطالة عند توفر العمل الملائم للشخص ولكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه ,وغالباً ما يكون من أصحاب الدخول المرتفعة ولا يحتاج لمثل هذا العمل[2].

ت- البطالة الاجبارية :-

وتتواجد بين افراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في السوق ولا يجدون فرص عمل ,وعادة ما يحدث نتيجة لتدني الطلب الفعال[3].

4- معدل البطالة الطبيعي :- **The Natural Rate Of Unemployment**

يقصد بها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد يعمل عند معدل بطالة مساوٍ الى مجموع معدلات البطالة الاحتكاكية والهيكلية[4].

حينما يصل اقتصاد وطني ما إلى مستوى التوظف الكامل, فإن ذلك لا يعني, بأي حال من الاحوال, أن معدل تشغيل قوة العمل يساوي 100% أو أن معدل البطالة يساوي صفراً. فهناك قدر ما من البطالة , يوجد في أي لحظة, فعند مستوى التوظف الكامل, تختفي البطالة الدورية ,ويسود ما يسمى معدل البطالة الطبيعي الذي يشمل على البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية. وعند مستوى التوظف الكامل تكون جميع أسواق العمل في حالة توازن, بمعنى أن عدد الباحثين عن العمل يساوي عدد الفرص المتاحة ,وبالتالي لا يوجد فائض في عرض العمل أو تغير مفاجئ في مستويات الأجور. إذ عند الوصول إلى مرحلة التوظف الكامل يسود معدل البطالة الطبيعي وتكون أسواق العمل متوازنة, وبالتالي لا توجد قوى تدفع معدلات الأجور والاسعار إلى الارتفاع أو الانخفاض.

---

1 - بسام الحجار , عبد الله رزق , الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني, بيروت, 2010, ص327.

2- محمود حسين الوادي وآخرون, مصدر سابق, ص308.

3- أسامة السيد عبد السميع, مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية, الاسباب, الآثار ,الحلول, الطبعة الاولى, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, 2008, ص16.

4- Irvin B. tucker, "Economics for todays world", fifth Edition, thmson south-western, Canada ,2008, p412.

وعموماً ,لا يمكن أن يظل الاقتصاد الوطني في حالة التوظف الكامل, وذلك ؛بسبب خضوع حركة النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي لما يسمى بالدورة الاقتصادية , وعند حالة الرواج أو الانتعاش ,من المحتمل أن تكون البطالة أقل من معدل البطالة الطبيعي. أما في فترة الكساد, فثمة إحتمال أن يكون معدل البطالة السائد أعلى بكثير من معدل البطالة الطبيعي[1].

أذن فأن معدل البطالة الطبيعي = معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية[2].

5 - قيــاس البطالة :-

عادةً ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة الفئة النشطة في المجتمع عند زمن معين, وهو ما يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة, حيث [3]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

وتقسم إحصاءات البطالة السكان القادرين على العمل (15 سنة فأكثر), إلى ثلاث مجموعات [4]:-

أ- العاملون Employed : ويشمل كافة الأفراد الذين يعملون بشكل فعلي وبأجر او لحسابهم الخاص.

ب- العاطلون unemployment : هم الافراد القادرون على العمل والراغبون فيه والباحثون عنه ويقبلونه عند الاجر السائد ولكن لا يحصلون على عمل[5].

ج- الخارجون من قوة العمل Not in the Labor force : ويشمل جميع الافراد المتقاعدين والطلبة الذين يدرسون كل الوقت ولا يعملون إطلاقا بأجر ,وكذلك ربات البيوت[6] .

أما نسبة البطالة unemployment rate فهو عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل[7].

1- بسام الحجار , عبد الله رزق , مصدر سابق, ص328-329.

2 - Roger A. Arnold, "economics", 8 edition , Thomson south-western, china, 2005, p125.

3- سرير عبد الله رابح , سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة , بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر , 2011, ص285.

4- ندوة هلال جودة, رجاء عبد الله عيسى, العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق, مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة البصرة ,المجلد 12, العدد 3, 2010, ص.66

5- فالح نغيمش مطر الزبيدي, البطالة والتنمية البشرية في العراق-اسباب وانعكاسات للمدة(1990-2009),المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, جامعة المستنصرية, السنة السابعة , العدد التاسع عشر, 2009, ص2.

6- عيادة سعيد حسين, البطالة في الاقتصاد العراقي :اسبابها- وسبل معالجتها, مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 4, العدد 8 , 2012, ص85.

7- Richard T. froyen ,Macroeconomics(theories and policies) , ninth edition, pearson prentice hall-america,2009, p4.

6- آثـــار البطالة :-

يترتب على البطالة العديد من الآثار شديدة الضرر على اقتصاد الدولة وعلى الجوانب الاجتماعية والسياسية في الدولة ومن أهم آثار البطالة ما يأتي:-

أ- الآثار الاقتصادية للبطالة :

- من الواضح انه أذا كان ثمة جزء من المجتمع عاطلاً عن العمل ,فأن الطلب الفعال يقل, نظراً لتناقص حجم القوة الشرائية بسبب البطالة المتفشية, وهذا ما يجعل المنتجين يعملون على تقليص حجم الانتاج, ومن ثم الاستغناء عن عدد من العمال, فتنتشر البطالة أكثر من ذي قبل [1].
- تؤدي البطالة الى فقدان الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله الأساس وربما الوحيد مما يعرضه واسرته للفقر والحرمان ولفترة طويلة من الزمن.
- تؤدي ايضا الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين عن العمل .
- البطالة تؤدي الى خفض مستويات الاجور نتيجة قبول العاطل عن العمل بأي اجر يدفع له مقابل الحصول على العمل المعروض وهذا يؤدي الى عدم التوازن بين الاجور والاسعار وتكاليف المعيشة للعامل[2].

ب- الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة :

ويمكن توضيحها بالآتي [3]:-

- للبطالة دور في انتشار عادات أجتماعية غير مقبولة كالكحول والمخدرات وما شابه ذلك .
- ومن العواقب الاجتماعية للبطالة أنها تمثل هدراً كبيراً للإمكانيات البشرية والتي تزيد من معدلات الجرائم , والتي يصبح عندها الشباب مثبطي العزيمة لعدم تمكنهم من المشاركة في المجتمع إضافة الى الشعور بالفراغ والحاجة والإحباط واليأس.
- إن عدم قدرة الشباب على العمل تؤدي الى انخفاض منزلتهم الاجتماعية من خلال اللهو والراحة وعدم القدرة على الضغط وتحمل المسؤولية.

1- محمد طاقة, حسين عجلان حسن, أقتصاديات العمل, الطبعة الاولى , دار أثراء للنشر, عمان , 2008, ص152.

2- احمد عباس عبد الله المحمدي, البطالة في الدول العربية -الاسباب والمعالجات , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة الخامسة, العدد الخامس عشر, جامعة الانبار, 2007,ص9.

3- حسناء ناصر إبراهيم, البطالة وخلق فرص العمل إحدى تحديات الوضع الراهن , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, جامعة بغداد , العدد19 ,2009, ص17-18.

- للبطالة دور مهم في أن يجد العاطل نفسه امام آثار الضغوط الاقتصادية وزيادة الفوارق الطبقية بين الشباب فتؤدي به القيام بأعمال الشغب كالسلب والنهب.
- تؤكد الاحصاءات العالمية على ان للبطالة آثار في الصحة الجسدية وتعيق النمو النفسي, مما سيترتب عليها امراض نفسية او الادمان وضعف الانتماء للبلد وكراهية للمجتمع لينتهي الامر بالعنف والارهاب [1].

ت- الآثار السياسية للبطالة :

يترتب على البطالة آثار سياسية سلبية من أهمها الآتي[2] :

- التوترات السياسية:- حيث أن العاطلين عن العمل دائماً ما يطالبون حكوماتهم بإيجاد فرص عمل لهم وبمنحهم حياة كريمة مثلهم في ذلك مثل باقي أفراد المجتمع, وهو ما يسبب حرجاً شديداً للحكومات التي تعجز عن إيجاد حلول لهذه المشكلة, وخصوصاً في الدول الفقيرة التي لا تصرف فيها أعانة بطالة للعاطلين.
- ضعف المشاركة في الحياة السياسية وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة:- فالبطالة تضعف مشاركة العاطل في الحياة السياسية, كما أنها سبب في عدم اهتمام العاطل بالمصلحة العامة للدولة , كما أنه كثير ما تتعرض منشآت الدولة مثل(وسائل النقل العام, الملاعب الرياضية) الى إعتداء من العاطلين .
- الشعور بعدم الانتماء والالحاح على الهجرة :- حيث تعمق مشكلة البطالة الهوة بين هؤلاء العاطلين والمسؤولين في الدولة وتزيد من نقمهم على الحكومات, وتنمي لديهم الشعور بعدم الانتماء للوطن ,وفي كثير من الاحيان تدفعهم الى الٌالحاح في طلب الهجرة المشروعة أو غير المشروعة.

7- النظريات المفسرة للبطالة :-

أ- البطالة عند الفيزوقراط :

من مبادئ الفيزوقراطيين أن أجور العمال لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبقى مرتفعة عن الحد الضروري لبقائهم أحياء في مستوى الكفاف. تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حد لمستوى المعيشة (يسمى بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل من

1- علي عباس فاضل, اثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع اشارة للعراق, وزارة المالية, الدائرة الاقتصادية, 2010,ص 12.

2- محمد عبد العظيم الدكماوي, مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) , الطبعة الاولى, مكتبة الفلاح للنشر, الكويت, 2013, ص307-309.

الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه, ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل. إلا أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية هو أن اجر الكفاف أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعاً لعاداتهم وتقاليدهم [1].

ب- البطالة عند المدرسة الكلاسيكية :

لقد كان الكلاسيك يعتقدون أن المجتمع يعمل في ظل العمالة الكاملة دائماً طالما لا يوجد هناك أي تدخل خارجي في سوق العمل, وأن مرونة الأسعار والأجور كفيلة باستمرارية العمالة الكاملة [2], بحسبان أن كل فرد قادر على العمل, ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة, وبالتالي, فأن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة, تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن, مما يقلل من أرباح رجال الاعمال, ومن ثم, تقل الكمية المطلوبة من العمل, وفي الوقت نفسه, تزداد الكمية المعروضة منه. ولكن هذا الوضع يمثل كمية مؤقتة , حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود الى مستوى التوازن المستقر, الذي يضمن التوظف الكامل , وبالتالي, فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائماً القضاء على البطالة وفقاً للفكر الكلاسيكي. ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن, مما يؤدي الى جمود الأجور. وعليه, فالتوظف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة أختيارية , ويسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لأنتقال العمال من وظيفة الى أخرى , غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية[3].

ج- البطالة عند المدرسة الماركسية :

يرى ماركس أن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها, يرى أن لكل سلعة قيمتين: استعمالية وتبادلية, وهو ما ينطبق على العمل كسلعة ويتحدد الأجر الطبيعي بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية لأستمرار الطبقة العاملة, وتجديد قوة عملها, كما يرى أن وجود عدد من العاطلين, يمنع أرتفاع الأجور عن الحد الأدنى الكافي للبقاء. فالمحرك الأساسي لهيكل سوق العمل وفقاً للنظرية الماركسية هو حجم الاستثمارات, فبزيادتها يزداد الطلب على العمل وتنخفض البطالة والعكس صحيح. أي ان البطالة دالة متناقصة في حجم الاستثمارات[4].

---

1 - دادن عبد الغني, بن طجين محمد عبد الرحمان, دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008), مجلة الباحث, العدد10, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح, الجزائر, 2012, ص176.

2- عبد القادر محمد عبد القادر عطية, رمضان محمد احمد مقلد, مصدر سابق, مصدر سابق, ص.254

3- علي عبد الوهاب نجا, مصدر سابق, ص34-36.

4- دادن عبد الغني, بن طجين محمد عبد الرحمان, مصدر سابق, ص176.

ء- البطالة عند المدرسة الكينزية :

أكد (كينز) حسب تصوره أن مشكلة البطالة ناتجة عن نقص الطلب الكلي الفعال وهو الذي يحدد حجم العرض الكلي وحجم الدخل والناتج والتشغيل, وبناء على ذلك تكون قوة العمل غير مستخدمة استخداما كاملا ,وعليه فأن زيادة تشغيل العمال يتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال (الاستهلاكي والاستثماري)[1]. وبالتالي فإن كينز لم يتصور البطالة ناجمة عن الاجور (المتضخمة) وانما اعتبرها نتيجة لنقص الطلب الفعال . والحقيقة لم يرفض (كينز) النظرية الكلاسيكية ,بل كان متفقا معها في مسألة اساسية وهي انه في ظروف التوازن عندما تكون قوة العمل في حالة استخدام كامل فان الاجور تتحدد حسب (الجاذبية الحدية للعمل) واضافة لذلك فقد كان كينز يرى ان ارتفاع الاجور فوق المستوى الذي يناسب حالة التوازن يمكن الغاؤه عن طريق تخفيض الاجور الحقيقية . ولم ينف كينز انه (بين الاجور وحجم الاستخدام توجد علاقة ارتباط عكسية محددة تماما)[2].

و- البطالة عند المدرسة النقدية :

يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة, وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية, ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال : فيكسل من مدرسة شيكاغو. بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي , وأن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود. كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الاسعار في سوق العمل , وهو من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم . ويؤكدون على أن تعطيل زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل, لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية .

وبالتالي فأن البطالة في نظرهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحاليلهم ويرون أن مواجهة البطالة يكمن في : "عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق " يرى فريدمان أنه لا يوجد منحنى فيلبس في شكله التقليدي إلا في الاجل القصير, أما في الأجل الطويل فإن هذا المنحنى يأخذ شكلاً مستقيماً عمودياً يحدد معدل بطالة طبيعية , ويميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة إلا في الأجل القصير[3].

1- رمزي زكي, الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة, سلسلة عالم المعرفة , العدد226, الكويت , 1998, ص297.

2- ايرنيام , اساد تشايا, الكينزية الحديثة :تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد ,ترجمة عارف دليلة, دار الطليعة , بيروت, 1979, ص29.

3- وديع طوروس, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, المؤسسة الحديثة للكتاب, طرابلس, 2010,ص 206.

ق- البطالة عند مدرسة اقتصاديات جانب العرض :

يعتقد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض التي راجت أفكارها في بداية السبعينيات, أن أزمة البطالة والركود في الاقتصادات الرأسمالية المعاصرة, لا تكمن في نقص الطلب الكلي الفعال كما ذهب الى ذلك الكينزيون, وإنما في نقص قوى العرض. وعليه, فالمطلوب إذن للخروج من هذه الأزمة هو العمل على إنعاش الحوافز, التي من شأنها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار والعمل والانتاج. وتجدر الاشارة هنا, إلى أن هؤلاء الأنصار يعتقدون في صحة قانون ساي للأسواق ,الذي ينص على أن العرض الكلي يخلق الطلب الكلي المساوي له, ومن ثم لا توجد احتمالات لوقوع أزمات إفراط إنتاج عامة , وهم ينظرون الى الرأسمالية نظاماً مستقراً, بمعنى أنها قادرة, بشكل آلي تلقائي, على أن تصحح أي اختلالات تنشأ في السوق, ودون الحاجة لأي تدخل حكومي. وعندهم أن الاضطرابات التي تحدث في هذا النظام يكون سببها, التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وتقييد حرية الأفراد وإعاقة آليات السوق.

على أن القضية المركزية , التي أولاها أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض لمكافحة الركود والبطالة, هي خفض معدلات الضرائب على الدخل والثروة . ففي اعتقادهم أن هذا الانخفاض سيؤدي إلى حفز ميول الناس نحو الادخار والاستثمار والإنتاج والعمل, مما يزيد من فرص التوظف . ولم يعبأوا بأثر هذا التخفيض في الايرادات العامة, ومن ثم في عجز الموازنة العامة للدولة. فقد كانوا يؤمنون, وعلى نحو ما ذهب منحنى لافر, بأن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الحصيلة, لا إلى خفضها[1].

ف- البطالة عند مدرسة التوقعات الرشيدة :

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن التوقعات تكون رشيدة، إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم وفقًا لما تمليه قواعد النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تقوم على أساس أن الناس يستخدمون المعلومات المتوافرة لديهم، وان الأسعار وأسواق العمل والأجور مرنة و تتكيف دائما بسرعة طبقًا لحالة العرض والطلب، وان البطالة تتزايد لان الناس يبحثون عن وظائف أفضل في فترة الكساد، وليست بسبب أنهم لا يجدون وظائف. لذا فهم يعتبرون إن تصحيح الاختلالات الكلية المتمثلة في الركود والبطالة المرتفعة، يتطلب توافر الحرية الاقتصادية، وتقييد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وشفافية الأسواق، والمرونة التامة في تغيرات الأسعار والأجور حسب حالة العرض والطلب.

1- رمزي زكي, مصدر سابق, ص424-425.

غ- البطالة عند المدرسة المؤسسية:

يعتقد أنصار هذه المدرسة أن المنافسة واقتصاديات السوق قد فقدت فاعليتها كمنظم شامل وفاعل للاقتصاد الوطني مع سيادة الاحتكارات، وهي السمة البارزة لرأسمالية اليوم ، وان مشكلات الرأسمالية -ومنها البطالة- تعود إلى الفجوة القائمة بين مستويات التطور العالية في الإنتاج والتكنولوجيا وبين النظام المؤسسي للرأسمالية. ويعتبرون انه للخروج من مأزق الركود والبطالة، لابد من الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي لتحقيق اعتبارات النمو والتوازن الاقتصادي، والتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى (التكنوقراطي) وبين القطاع العام والحكومي (البيروقراطي) لذا لا بد من تدخل نشاط للدولة في الحياة الاقتصادية، والرقابة على الأسعار والأجور من اجل السيطرة على التضخم. ويرون أن التقدم التكنولوجي ألغى وسيلغي كثيرا من المهن والوظائف، وبالتالي سيؤدي إلى مزيد من البطالة، وان مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كم بل مشكلة كيف، لذا لا بد من إعادة هيكلة العمل، والتوسع في مجال الخدمات الإنسانية كرعاية المسنين، ورياض الأطفال ، والخدمات الصحية، والترويج والسياحة، والخدمة المنزلية، ورعاية الأطفال وغيرها[1].

ثامنا: أسباب تزايد ظاهرة البطالة في الدول النامية والسياسات اللازمة لمعالجتها

أ- أسباب تزايد ظاهرة البطالة في الدول النامية :

تعود أسباب البطالة الى عوامل متعددة منها إقتصادية ومنها سياسية والاجتماعية والمهنية والتقنية....إلخ. منها[2]:-

- تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة العربية مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل , فالقطاع العام يشغل حالياً حوالي ثلث العاملين في المنطقة . ويعاني هذا القطاع من كبر الحجم وإنخفاض الإنتاجية, ومن المتوقع أن تقل مساهمة هذا القطاع في التشغيل في المستقبل في ظل برامج الخصخصة التي تنفذها دول عربية كثيرة .
- محدودية حجم القطاع الخاص وعدم قدرته على تحقيق فرص عمل كافية للباحثين عن العمل في المنطقة, إذ تشكل القيود المباشرة وغير المباشرة المفروضة على الاستثمار وعدم توفر

1- محمد جلال مراد, البطالة والسياسات الاقتصادية, جمعية العلوم الاقتصادية السورية, دمشق,2008,ص19-20.

2 - زكية مقري , نعيمة بحياوي , المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية , بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة , الجزائر , 2011, ص8.

- البيئة الاقتصادية والسياسية المناسبة وسيطرة الدول على الاقتصاد مشكلة أساسية أمام توسع هذا القطاع وقيامه بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من
- الداخلين الجدد في أسواق العمل العربية.
- إنخفاض جودة التعليم ونوعيته في الدول العربية, إذ تعاني هذه الدول من توجه غالبية الشباب والشابات الى التعليم في المجالات الأكاديمية سعياً للحصول على فرص عمل في القطاع العام الذي يقدم الحوافز الوظيفية كالإستقرار الوظيفي والتأمين الصحي والمخصصات التقاعدية .
- طبيعة النمو الاقتصادي, حققت العديد من البلد ان النامية معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ,إلا ان هذا النمو لم يترجم في زيادة متناسبة في العمالة ,لقد كان النمو الاقتصادي قائما على تكثيف استخدام رأس المال اكثر من تعظيم استخدام العمل ,لذلك اطلق عليه بالنمو الاقتصادي عديم التشغيل[1].
- بعض السياسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. فقد اهتمت بلدان نامية كثيرة خلال الستينات والسبعينات بتنمية الصناعات الكبيرة التي تعتمد على تقنيات حديثة مكثفة لرأس المال (أي موفرة للعمل). وبالتالي كانت ظاهرة البطالة تزداد حدة مع عملية تنمية النشاط الإنتاجي بدلا من انخفاضها[2].

ب- سياسات الحد من البطالة:-

تختلف أساليب الحد من البطالة من دولة إلى أخرى ,كما انها تختلف من حيث المدة الزمنية اللازمة للحد منها ,فسياسات الحد من البطالة في الفترة الزمنية القصيرة تختلف عن السياسات المتبعة في الفترة المتوسطة والطويلة الأجل .

ويمكن القول بأن هناك عدة إجراءات يتعين اتخاذها للحد من البطالة , خصوصاً في الدول النامية , ومن أهم هذه الاجراءات ما يلي[3]:-

- تنمية المشروعات الصغيرة : حيث تمثل المشروعات الصغيرة محور إهتمام الدول النامية والدول المتقدمة الهادفة الى تخفيض معدلات البطالة . وترجع أهمية هذه المشروعات في حل مشكلة البطالة الى إنها تتميز بالانتشار الجغرافي مما يجعلها تصل الى الأماكن التي

1- كريمة كريم, جودة عبد الخالق, اساسيات التنمية الاقتصادية, الطبعة الثانية, دار النهضة العربية, القاهرة, 2007, ص280-281.

2- سميرة العابد , زهية عباز, ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات, مجلة الباحث, الجزائر ,العدد 11, 2012, ص76.

3- محمد عبد العظيم الدكماوي, مصدر سابق , ص310-311.

يصعب أقامة مشروعات متوسطة وكبيرة فيها , وتتميز هذه المشروعات ايضاً بتوفير سلع وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود .

- تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية : فتنمية العلاقات الاقتصادية مع الدول الاخرى يتضمن من ناحية أولى حرية انتقال رؤوس الاموال بين الدول وبالتالي يمكن تحفيز وجذب رؤوس الاموال الاجنبية للأستثمار داخل الدولة ,مما يساعد على أقامة مشروعات جديدة وخلق فرص عمل جديدة. ومن ناحية أخرى, يجب تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة بين الدول, وبالتالي يمكن للدولة التي تحتاج الى ايدي عاملة أن تستعين بأفراد من الدول الاخرى التي تعاني من مشكلة البطالة.
- إجراء تغييرات على البنية الهيكلية للأقتصاد القومي : إذ إن البطالة مرتبطة بالاقتصاد الوطني ومستوى تطوره وشكل إدارته, فأي تغير يجب ان يهدف الى إيجاد فرص عمل اكبر من نسبة الزيادة في عدد السكان[1].
- وضع ورسم الخطط العلاجية والوقائية التي تحد من مشكلة البطالة .
- توفير الأيدي العاملة الفنية والمدربة من خلال بعض السياسات التعليمية والتدريبية والتنظيمية[2].
- اعتماد سياسات تكفل عدم تخلف فئات اجتماعية ومناطق معينة عن ركب مسيرة النمو[3].

1- طارق الحاج, مصدر سابق, ص154.
2- محمود الوادي وآخرون, الأساس في علم الاقتصاد, دار اليازوري , عمان, 2006, ص297.
3- غيداء صادق سلمان, واقع البطالة في البلدان العربية, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,جامعة الانبار, السنة الخامسة, العدد الثالث عشر , 2007,ص10.

الفصل الثاني

واقع النمو الاقتصادي والتشغيل في العراق

المبحث الاول

تحليل هيكل الناتج والانفاق في العراق

المبحث الثاني

تحليل هيكل التشغيل في العراق

المبحث الاول

تحليل هيكل الناتج والانفاق في العراق

أولا:- تحليل الناتج المحلي الاجمالي في العراق

1- هيكل الناتج Product Structure

إن الاقتصاد العراقي منذ زمن بعيد يعاني من الاختلال الهيكلي، إذ شهد حالة من عدم التناسب بين القطاعات الاقتصادية التي تمثل أهم مصادر العرض المحلي، فقد تفاقمت الاختلالات الهيكلية طيلة الفترة الممتدة ما بين الثمانينات والتسعينات وما بعدها , حيث شهد عقد الثمانينات اندلاع الحرب العراقية –الإيرانية واستمرارها لثمان سنوات ثم استمرار الحصار وقيام حرب الخليج في بداية التسعينات وما رافقها من تدمير العديد من المنشآت ومشروعات البنى الارتكازية . وقد انعكست هذه الأوضاع بصورة مباشرة على تقليص حجم العرض الكلي سواء عن طريق أنخفاض المعروض المنتج محليا أو عن طريق الإنخفاض الحاد في القدرة التمويلية الإستيرادية مما أثر سلباً على القطاعات الانتاجية ومن ثم الناتج المحلي الاجمالي .

فيما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الأجمالي فلا يختلف وضع العراق عن بقية البلدان النامية النفطية في غلبة مساهمة القطاع الاستخراجي في تكوين الناتج على حساب القطاعات الرئيسية الأخرى . ويمكن الاستعانة بالجداول (1 و2) فضلاً عن الملحق (2) لتوضيح تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة.

فقد انخفض ناتج القطاعات السلعية عام 1991 إلى (6127) مليون دينار ، كما انخفضت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (63.8%)، و يعود التراجع بالأساس إلى انخفاض ناتج كل من قطاع المقالع والتعدين والقطاع الزراعي، بسبب فرض العقوبات الدولية وحرب الخليج الثانية التي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي , أما القطاعات التوزيعية والخدمية فهي الأخرى قد شهدت تراجعاً، إذ انخفض ناتجهما إلى (1908 و 1560.9) مليون دينار على التوالي ، وهذا ناجم من الانخفاض في نواتج جميع القطاعات المكونة لهما، ونتيجة لتراجع دور قطاع المقالع والتعدين فقد ارتفعت مساهمة هذه القطاعات إلى (19.9% و 16.3%) على التوالي , وبلغ معدل النمو البسيط للقطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية قيمة سالبة قدرها (78.1 - % و 57.9- % و 51.1- %) للسنة نفسها , بسبب تدهور الوضع الاقتصادي للبلد .

أما عام 1992 فقد ارتفع ناتج القطاعات السلعية إلى (9778.1) مليون دينار ، كما ارتفعت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (70.4%) بعد زيادة ناتج كل من قطاع المقالع والتعدين والقطاع الزراعي، بسبب اهتمام الدولة بالقطاع غير النفطي نتيجة العقوبات

الاقتصادية, أما القطاعات التوزيعية قد ارتفع الناتج فيها إلى (2939.6) مليون دينار ، كما ارتفعت مساهمته في الناتج

جدول (1) تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة من 1990-2013 (مليون دينار)

السنوات	القطاعات السلعية	القطاعات التوزيعية	القطاعات الخدمية
1990	27929.0	4533.2	3193.5
1991	6127.0	1908.0	1560.9
1992	9778.1	2939.6	1172.9
1993	9036.9	2460.2	1001.4
1994	8151.2	2189.7	459.3
معدل النمو المركب	-21.8	-13.5	-32.1
1995	8197.7	1193.1	250.8
1996	8486.1	2227.6	410.5
1997	17351.9	2433.6	1106.6
1998	16657.6	2843.6	1142.9
1999	31878.3	3820.9	1163.4
معدل النمو المركب	31.2	26.2	35.9
2000	45596.6	4354.0	1182.6
2001	30406.0	4744.0	1054.0
2002	24814.5	4416.3	927.9
2003	12931.4	2405.1	1152.3
2004	15905.5	3472.3	3864.2
معدل النمو المركب	-18.9	-4.4	26.7
2005	16442.9	3364.6	3637.0
2006	13311.0	2853.2	3722.4
2007	11469.0	2507.6	3737.9
2008	16125.4	2985	5307.2
2009	11852.2	3164.8	5722.3
معدل النمو المركب	-6.3	-1.2	9.5
2010	15287.4	3709.2	6242.9

2011	21374.4	3969.5	6694.3
2012	23090.7	4134.4	7788.7
2013	23267.5	5247.3	8066.3
معدل النمو المركب	11.1	9.1	6.6

*القيم بسعر الكلفة .

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للأحصاء.

المحلي الإجمالي إلى (21.2%)، بفعل زيادة ناتج قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد، في حين انخفض ناتج القطاعات الخدمية إلى (1172.9) مليون دينار ، كما تراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.4%) بعد التراجع في ناتج القطاعات المكونة لها , وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب قيمة سالبة للمدة (1990-1994) للقطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية والتي بلغت (21.8-%و 13.5-%و 32.1-%) ,هذا نتيجة تعرض البلد الى نشوب حرب مدمرة وفرض عقوبات اقتصادية منها آثار التدمير الشامل للبنى التحتية والمؤسسات الانتاجية.

كذلك ارتفع ناتج القطاعات السلعية عام 1997 إلى (17351.9) مليون دينار ، كما ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى (83.1%)، ويعزى ذلك إلى زيادة ناتج قطاع التعدين والمقالع، بعد العمل بمذكرة التفاهم, وقد شهدت القطاعات التوزيعية والخدمية ارتفاع في الناتج إلى (2433.6 و 1106.6) مليون دينار ، ذلك لزيادة ناتج قطاعي النقل والمواصلات وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، أما المساهمة النسبية لهذه القطاعات قد انخفضت إلى (11.6% و5.3%) على التوالي وهذا ناجم عن زيادة ناتج قطاع التعدين والمقالع, كما ارتفع معدل النمو السنوي المركب للقطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية للمدة (1995-1999) والتي بلغت (31.2% و 26.2% و35.9%) بعد تحسن الوضع الاقتصادي . انخفض ناتج القطاعات السلعية عام 2003 إلى (12931.4) مليون دينار ,كما تراجعت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (78.4%) بفعل الانخفاض في ناتج التعدين والمقالع بالدرجة الأساس والقطاع الزراعي، نتيجة الحرب التي أدت الى تدهور الوضع الاقتصادي في البلد, أما

---

* لقد تم احتساب معدل النمو المركب حسب الصيغة التالية :

$$R=[\ (\ \frac{Yt}{y0}\ )^{1/n}\ -1\ ]*\ 100$$

R : معدل النمو المركب
y t : قيمة المتغير في سنة الهدف
y0 : قيمة المتغير في سنة الاساس
n : عدد السنوات

القطاعات التوزيعية فهي الأخرى قد شهدت تراجعاً في الناتج إلى (2405.1) مليون دينار، وهذا الانخفاض متأتي من التراجع في ناتج قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد، في حين ارتفع ناتج القطاعات الخدمية إلى (1152.3) مليون دينار ، وهذا ناجم من زيادة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، أما المساهمة النسبية للقطاعات التوزيعية والخدمية قد ارتفعت إلى (14.6% و 7%) على التوالي بعد تراجع أهمية القطاعات السلعية ,كما انخفض معدل النمو المركب للمدة (2000-2004) للقطاعات السلعية والتوزيعية الى (18.9- % و 4.4- %) نتيجة الحرب التي أدت الى تدهور القطاعات السلعية والتوزيعية , بينما تحسن معدل النمو السنوي المركب للفترة نفسها للقطاعات الخدمية الى(26.7%) نتيجة زيادة خدمات التنمية الاجتماعية.

جدول (2) تطور الاهمية النسبية لمجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 1990--2013 %

السنوات	القطاعات السلعية	القطاعات التوزيعية	القطاعات الخدمية
1990	78.3	12.7	9.0
1991	63.8	19.9	16.3
1992	70.4	21.2	8.4
1993	72.3	19.7	8.0
1994	75.5	20.3	4.3
1995	85.0	12.4	2.6
1996	76.3	20.0	3.7
1997	83.1	11.6	5.3
1998	80.7	13.8	5.5
1999	86.5	10.4	3.2
2000	89.2	8.5	2.3
2001	84.0	13.1	2.9
2002	82.3	14.6	3.1
2003	78.4	14.6	7.0
2004	68.4	14.9	16.6
2005	70.1	14.4	15.5
2006	66.9	14.3	18.7
2007	64.7	14.2	21.1

2008	66.0	12.2	21.7
2009	57.1	15.3	27.6
2010	60.6	14.7	24.7
2011	66.7	12.4	20.9
2012	65.9	11.8	22.2
2013	63.6	14.3	22.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق(1).

حققت القطاعات السلعية عام 2005 زيادة في الناتج بلغت (16442.9) مليون دينار ,كما بلغت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (70.1%)، وكانت الزيادة في الناتج تفسر بالدرجة الأساس بالزيادة الحاصلة في قطاع التعدين والمقالع، أما القطاعات التوزيعية قد حققت ارتفاعاً طفيفا في الناتج إلى (3364.6) مليون دينار ، بسبب زيادة ناتج قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد، في حين بلغت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي(14.4%) , كما حققت القطاعات الخدمية زيادة في الناتج إلى (3637.0) مليون دينار، في حين بلغت المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (15.5%)، ويفسر ذلك بالأساس من خلال الزيادة المتحققة في خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية .

وقد انخفض ناتج القطاعات السلعية عام 2009 إلى (11852.2) مليون دينار ,كما تراجعت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (57.1 %) وهذا يعكس التراجع في ناتج قطاع التعدين والمقالع، أما القطاعات التوزيعية قد حققت ارتفاعاً في الناتج إلى (3164.8) مليون دينار ، كما ارتفعت نسبة المساهمة إلى (15.3 %) في الناتج المحلي الإجمالي بفعل زيادة ناتج جميع القطاعات المكونة لها، كما حققت القطاعات الخدمية زيادة في الناتج إلى (5722.3) مليون دينار ، كما ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي إلى (27.6 %) نتيجة للزيادة المتحققة في قطاع التنمية الاجتماعية والشخصية بشكل أساس, كما انخفض معدل النمو السنوي المركب للقطاعات السلعية والتوزيعية للمدة (2005-2009) بقيمة سالبة قدرها (6.3-% و 1.2-%) اما القطاعات الخدمية بلغ معدل النمو قيمة موجبة قدرها(9.5%) نتيجة استمرار الزيادة في خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية .

شهدت القطاعات السلعية ارتفاعا في الناتج خلال عامي 2011 و2012 الى (21374.4-23090.7) مليون دينار ,كما بلغت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي (66.7% و65.9%) , ويعزى ذلك الى زيادة ناتج قطاع التعدين والمقالع , كما شهدت القطاعات التوزيعية زيادة في الناتج الى (3969.5 و 4134.4) مليون دينار , بسبب زيادة ناتج

قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد, كما انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي الى (12.4% و 11.8%), هذا ناجم عن زيادة ناتج قطاع التعدين والمقالع ,أما القطاعات الخدمية فقد حققت زيادة في الناتج الى (6694.3 و 7788.7) مليون دينار ,كما بلغت نسبة مساهمة القطاعات الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي (20.9% و 22.2%) نتيجة الزيادة في قطاع التنمية الاجتماعية.

حققت القطاعات السلعية زيادة في الناتج عام 2013 بلغت (23267.5) مليون دينار , كما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (63.6 %) .أما القطاعات التوزيعية والخدمية فقد شهدت ارتفاعا في الناتج المحلي الاجمالي الى (5247.3 و 8066.3) مليون دينار, كما ارتفعت نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي الى (14.3% و 22.1%) وهذا يعزى الى ارتفاع نشاط الخدمات الاجتماعية و خدمات دور السكن , فقد ارتفع معدل النمو السنوي المركب للمدة (2010-2013) للقطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية الى (11.1% و 9.1% و 6.6%) بسب زيادة ناتج القطاعات الاقتصادية , وبلغ معدل النمو البسيط للقطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية قيمة (0.8% و 26.9% و 3.6%) لتحسن الوضع الاقتصادي للبلد.

ومن خلال توضيح تطور ناتج ومساهمة مجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، يتبين أن قطاع المقالع والتعدين كان و ما يزال يمثل العامل الأساس والمهم في تغيير ناتج ونسبة مساهمة القطاعات السلعية خاصة ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية عامة، إذ أن ارتفاع أو انخفاض مساهمة القطاعات الأخرى غالباً ما يكون مرتبطاً بتغير ناتج قطاع التعدين والمقالع بالدرجة الأولى .

2- هيكل القطاعات السلعية Structure of Commodity Sectors

إن القطاعات السلعية تشمل جملة من الانشطة وهي كل من قطاع النفط والتعدين وقطاع الزراعة وقطاع الصناعة والكهرباء والبناء والتشييد وتعد كلها عصب الاقتصاد, ويمكن استعراضها حسب أهميتها ومساهمتها في الناتج المحلي الأجمالي [1].

يمكن توضيح مستوى تطور القطاعات السلعية بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة بالاستعانة بالملحق (2) والجدول (3) و (4).

1- أزاد أحمد سعدون الدوسكي ,وآخرون, واقع الاقتصاد العراقي مع الاشارة الى القطاع الموازي ,الطبعة الاولى, مطبعة هاوار , دهوك , 2008, ص13.

أ- قطاع الزراعة والغابات والصيد Agriculture Woods and Hunting Sector

إن القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد العراقي إذ يعد من القطاعات الاساسية المكونة للناتج المحلي الاجمالي إذ يشكل مساهمة جيدة في الناتج إذا استثنينا قطاع النفط بالنسبة لبقية القطاعات الأخرى ألا أن هذا القطاع تراجع بشكل كبير في إنتاجيته واصبح عاجز عن توفير الأمن الغذائي لسكان العراق الذي أخذت أعدادهم تتزايد سنة بعد أخرى.

كانت الزراعة لغاية مطلع الخمسينات من القرن العشرين تحتل نسبة مهمة من الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي، إذ شكلت (36%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان العراق يصدر القمح والشعير و التمور إلى أوربا وتظهر أسعار هذه المنتجات يومياً في مؤشرات الأسواق المالية العالمية على الرغم من تواضع مستوى التقدم التكنولوجي في ذلك الوقت و هيمنة النظام الإقطاعي، إذ كان (2%) من المزارعين يمتلكون نسبة (68%) من الأراضي الزراعية. وقد عانى القطاع الزراعي في العراق منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي من عدة مشاكل، تمثلت في انخفاض الإنتاج والإنتاجية والتصحر وانحسار كميات مياه الري وانخفاض قوة العمل العاملة في هذا القطاع بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة والعمل في الأعمال الهامشية لقطاع الخدمات، كذلك نتيجة لعسكرة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي بعد زيادة الحوافز والامتيازات

جدول (3) تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة من1990-2013

%

السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين	القطاعات الخدمية
1990	8.0	63.3	3.6	0.4	2.9	3.7	6.0	3.0	9.0
1991	15.0	43.4	3.1	0.4	2.0	6.7	8.6	4.6	16.3
1992	19.4	45.2	2.8	0.3	2.7	6.2	12.4	2.5	8.4
1993	15.3	51.6	2.6	0.1	2.7	6.6	11.5	1.5	8.0
1994	20.0	53.3	1.5	0.1	0.6	7.2	12.4	0.7	4.3
1995	20.5	62.7	1.4	0.04	0.5	8.6	3.2	0.6	2.6
1996	18.4	56.5	1.0	0.1	0.2	8.8	10.2	1.1	3.7
1997	8.4	73.5	0.6	0.1	0.4	7.0	4.0	0.6	5.3
1998	10.9	68.3	0.9	0.1	0.5	8.1	5.2	0.5	5.5

1999	7.2	77.9	0.9	0.1	0.5	5.9	4.0	0.4	3.2
2000	4.6	83.1	0.9	0.1	0.5	4.7	3.4	0.3	2.3
2001	6.9	74.3	1.5	0.2	1.2	6.3	6.3	0.5	2.9
2002	8.5	70.4	1.5	0.2	1.6	7.9	6.2	0.6	3.1
2003	8.3	68.1	1.0	0.2	0.7	7.6	6.4	0.5	7.0
2004	6.9	57.7	1.8	0.8	1.3	8.3	6.1	0.6	16.6
2005	6.9	57.5	1.3	0.8	3.6	8.0	5.7	0.7	15.5
2006	5.8	55.2	1.5	0.8	3.6	7.0	6.6	0.7	18.7
2007	4.9	52.9	1.6	0.9	4.4	6.5	6.2	1.4	21.1
2008	3.8	55.2	1.7	1.2	4.2	5.4	5.3	1.5	21.7
2009	5.2	43.2	2.6	1.8	4.3	6.5	7.9	0.9	27.6
2010	5.1	45.1	2.3	1.8	6.3	5.8	7.6	1.3	24.7
2011	4.5	53.1	2.8	1.6	4.7	4.7	6.5	1.3	20.9
2012	4.1	50.2	2.7	1.5	7.5	4.7	5.7	1.5	22.2
2013	3.9	47.0	2.7	1.5	8.4	5.6	6.6	2.2	22.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

جدول (4) معدلات النمو المركبة للقطاعات الاقتصادية المكونة للمدة من1990-2013 بالأسعار الثابتة

(100=1988) %

السنوات	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	المال والتأمين
1990-1994	-5.5	-23.9	-34.1	-45.9	-41.9	-9.9	-9.04	-40.6
1995-1999	6.02	36.6	19.2	51.6	31.01	21.4	36.9	21.4
2000-2004	-7.4	-20.6	-2.5	32.5	5.2	-4.5	-4.3	-4.1
2005-2009	-7.6	-7.8	11.9	14.5	0.9	-6.3	4.2	1.7
2010-2013	3.0	10.9	14.8	4.7	18.1	8.7	5.6	25.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للأحصاء.

والدخول لمنتسبي القوات المسلحة، وبالتالي تراجع الاهتمام بالقطاع الزراعي وعده من المهن الدنيا [1].

بعد فرض العقوبات الدولية و حرب الخليج الثانية وما تبعها من عمليات تخريب عام 1991 انخفض ناتج هذا القطاع إلى (1435.2) مليون دينار ، كما انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (15%), وبلغ معدل النمو البسيط قيمة سالبة قدرها (49.8- %) بسبب الوضع الاقتصادي للبلد. وقد ارتفع ناتج قطاع الزراعة والغابات والصيد عام 1992 إلى (2694.7) مليون دينار ، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (19.4%)،نظرا لزيادة المساحات المزروعة والدعم الحكومي الذي لاقاه النشاط الزراعي ,وتمثل الدعم الحكومي بتوجه اهتمام الحكومة نحو ترميم البنية التحتية الزراعية وتصليح المصانع الزراعية التي دمرتها الحرب ,وتزويد المزارعين بقروض ذات فائدة منخفضة ,وزيادة توزيع الاسمدة وايجار الأراضي الزراعية الحكومية بأسعار زهيدة ,وشراء المنتوجات الزراعية بأسعار مغرية[2], وبلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة (1990- 1994) (5.5-%) نتيجة الحرب وفرض العقوبات الاقتصادية وما ترتب عليها من توقف تصدير النفط الخام. وقد انخفض ناتج هذا القطاع عام 1997 إلى (1757.8) مليون دينار ، كما تراجعت أهميته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.4%) بعد العمل بمذكرة التفاهم , كما بلغ معدل النمو المركب للفترة (1995- 1999) (6.02%) بعد توقيع مذكرة التفاهم عام 1996 ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء .

بعد حرب الخليج الثالثة عام 2003 , انخفض ناتج هذا القطاع إلى (1371.7) مليون دينار، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (8.3%)، وهذا انعكاس للتدهور الأمني وتخلف مشاريع الري وانتشار الآفات والأمراض الزراعية وانقطاع أنشطة الدعم المقدمة من قبل الحكومة ، وقد استمر هذا الوضع بالتراجع حتى عام 2004 و 2005 وان هذا التراجع الحاد ناجم عن تفاقم هيمنة القطاع الإستخراجي بعد ارتفاع اسعار النفط العالمية , وانخفض معدل النمو المركب ايضا الى (7.4-%) للفترة (2000-2004) , أما عام 2008 فقد انخفض ناتج هذا القطاع الى (931.1) مليون دينار ، كذلك انخفضت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي(3.8%) , وبمعدل نمو مركب سالب قدره (7.6- %) للفترة (2005-2009) , وهذا بسبب الجفاف الناتج عن قلة سقوط الامطار وتراجع تدفق مياه نهري دجلة والفرات

1- عبد الحسين محمد العنبكي , الاصلاح الاقتصادي في العراق , مركز العراق للدراسات, دار الصنوبر للطباعة , بغداد, 2008, ص184-185.

2- محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, الطبعة الثالثة , دار الملاك للفنون والنشر, مصر, 2009,ص289.

وانتشار الملوحة , وسوء الادارة سواء على مستوى فلاحة الارض أو على المستوى الحكومي , زد على ذلك أن للدولارات المتدفقة الى البلد مقابل تصدير النفط الخام دورا كبيرا في تدهور القطاع الزراعي بسبب ما حققته تلك الاموال المتدفقة من تدهور في سعر صرف العملة المحلية إذ أدى ذلك الى الاعتماد على الاستيراد بدلا من الانتاج المحلي , وارتفع ناتج هذا القطاع عام 2010 ليبلغ (1294.7) مليون دينار ، أما أهميته في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت الى (5.1 %)، نتيجة للتحسن الجزئي في بعض الخدمات الزراعية المقدمة من قبل الدولة, والمتمثلة بالسياسة الزراعية التي انتهجتها الحكومة بالتركيز على توفير الائتمان طويل الاجل من دون فائدة مع تحسن في كلف الانتاج خاصة الوقود والنقل . أما مدخلات الانتاج الزراعي المستوردة فمن المتوقع ان تكون اسعارها اقل من السنيين السابقة نتيجة الاوضاع التي يعيشها الاقتصاد الدولي[1]. كما شهد هذا القطاع ارتفاعا طفيفا في الناتج عام 2013 ليبلغ (1457.3) مليون دينار , كما ارتفع معدل النمو المركب (3.0%) للفترة (2009-2013),كما بلغ معدل النمو البسيط قيمة قدرها (1.4%) , يعزى هذا الارتفاع الى التحسن النسبي في إداء هذا القطاع من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية (الحنطة والشعير والرز) ,نتيجة للدعم الحكومي لأسعار شراء هذه المحاصيل من المزارعين , كما انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الى (3.9%) , نتيجة للزيادة الكبيرة المتحققة في القطاعات التوزيعية والخدمية والتي أدت الى إخفاء أهمية الزيادة المتحققة في القطاع الزراعي .

وعليه فان العراق يعاني من عجز كبير في تأمين المحاصيل الاستراتيجية والمنتجات الرئيسة وذلك يعود الى أسباب كثيرة لعل ابرزها محدودية الموارد المائية الممكنة الاستغلال, مشكلة ملوحة التربة والتصحر , ضعف الاستثمار الحكومي مع انعدام الاستثمار الخاص والاجنبي الذي يعد الاساس للتنمية المستدامة, فضلا عن التحديات البيئية[2]

ب ـ قطاع التعدين والمقالع **Quarrying and Mining Sector**

توسع هذا القطاع بشكل كبير وازدادت أهميته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في البلد على اثر الفورة النفطية (فورة أسعار النفط) في السبعينات من القرن الماضي، إذ تحققت أعلى نسبة له في الناتج المحلي الإجمالي للبلد منذ اكتشاف النفط في العراق، الأمر الذي عمق من مشكلة

1- وزارة التخطيط, دائرة السياسات الاقتصادية والمالية, تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010, بغداد, 2011, ص8.
2- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والابحاث , 2011 , ص 13.

الاختلالات الهيكلية في بنية الإنتاج، كما أصبحت إيرادات هذا القطاع مصدراً مهماً لتفعيل عملية التنمية في بقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني، وان اثر هذا تمثل في تبعية هذه القطاعات للنمو المتحقق في قطاع النفط [1] .كما بلغ ناتج هذا القطاع عام 1990 (22586.1) مليون دينار ،وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (63.3%) ويؤلف النفط الخام الجزء الأكبر من هذا القطاع، إذ تشير بيانات الجدول (5) أن ناتج النفط الخام بلغ في السنة المذكورة (22535) مليون دينار ، كما بلغت مساهمة النفط الخام (99.8% و63.2%) في كل من قطاع المقالع والتعدين والناتج المحلي الإجمالي على التوالي وكان هذا نتيجة لإعادة تأهيل المنشآت الاستخراجية لاسيما النفطية بعد انتهاء حرب الخليج الأولى الأمر الذي رفع من إنتاج هذا القطاع . تضرر هذا القطاع وبشكل كبير نتيجة العقوبات الدولية وحرب الخليج الثانية وما تعرضت لها المنشآت النفطية من الخراب والدمار، كما عجز هذا القطاع من الحصول على آخر المستجدات التقنية وقطع الغيار، لذلك انخفض ناتج هذا القطاع عام 1991 إلى (4164.6) مليون دينار ، كما تراجعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (43.4%) ، وتراجع معدل النمو المركب الى (23.9-%) للفترة (1990-1994) , بسبب توقف معظم الصادرات النفطية بسبب الحرب والعقوبات الاقتصادية , وان هذا التراجع يفسر في الانخفاض في ناتج القطاع النفطي، إذ تراجع إلى (4149.4) مليون دينار (وهذا يفسر هيمنة النفط الخام على قطاع التعدين والمقالع)، كما تراجعت نسبة المساهمة في قطاع التعدين والمقالع والناتج المحلي الإجمالي إلى (99.6% و43.2%), وبلغ معدل النمو البسيط للنفط الخام قيمة سالبة قدرها (81.6- %) .

وبعد قرار مجلس الأمن الخاص باتفاقية النفط مقابل الغذاء ارتفع ناتج قطاع التعدين والمقالع إلى (15364.9) مليون دينار عام 1997 ، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الى (73.5%) وارتفع معدل النمو المركب الى (36.6%) للفترة (1995-1999) ,كما ارتفعت مساهمة النفط الخام إلى (99.97% و 73.5%) في كل من قطاع التعدين والمقالع والناتج المحلي الإجمالي ,

وبعد الحرب الأخيرة عام 2003 وما لحق بذلك من تدهور الوضع الأمني وتدمير اغلب المنشآت الاستخراجية انخفض ناتج قطاع التعدين والمقالع إلى (11236.7) مليون دينار ، كما تراجعت حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي إلى (68.1%)، كما انخفض معدل النمو السنوي المركب الى (20.6- %) للمدة (2000-2004) .وقد انخفض ناتج النفط الخام في هذا

1- عبد الجبار عبود الحلفي, الاقتصاد العراقي –النفط- الاختلال الهيكلي- البطالة, مركز دراسات الخليج العربي, مطبعة البينة, جامعة البصرة , 2008, ص97.

جدول (5) تطور الأهمية النسبية للنفط الخام للمدة من 1990-2013(مليون دينار) بالأسعار الثابتة

السنوات	ناتج النفط الخام بالأسعار الثابتة (100=1988)	مساهمة النفط الخام في قطاع التعدين والمقالع %	مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي %
1990	22535.0	99.8	63.2
1991	4149.4	99.6	43.2
1992	6257.8	99.7	45.1
1993	6432.2	99.8	51.5
1994	5756.3	99.96	53.3
1995	6040.7	99.98	62.7
1996	6286.6	99.96	56.5
1997	15359.8	99.97	73.5
1998	14095.2	99.9	68.3
1999	28701.6	99.96	77.9
2000	42477.9	99.96	83.1
2001	26872.6	99.9	74.2
2002	21221.9	99.9	70.4
2003	11224.3	99.9	68.1
2004	13384.3	99.8	57.6
2005	13442.8	99.6	57.3
2006	10940.7	99.7	55.0
2007	9337.9	99.6	52.7
2008	13433.1	99.6	55.0
2009	8878.5	98.10	42.8
2010	11281.10	99.1	44.7
2011	16890.7	99.3	52.7
2012	17470.9	99.4	49.9
2013	17030.3	99.0	46.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1).

القطاع إلى (11224.3) مليون دينار ، في حين انخفضت مساهمة هذا القطاع إلى (99.9% و 68.1%) في كل من قطاع التعدين والمقالع والناتج المحلي الإجمالي, كما ارتفع ناتج قطاع التعدين و المقالع عام 2005 إلى (13490.2) مليون دينار , تعزى هذه الزيادة الى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية كنتيجة لارتفاع اسعار النفط عالميا الى مستويات غير مسبوقة [1]، إلّا أن أهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت إلى (57.5%) بفعل الزيادة الطفيفة في ناتج بعض القطاعات السلعية، وقد ارتفع ناتج النفط الخام في تلك المدة إلى (13442.8) مليون دينار ، إلّا أن مساهمته في قطاع التعدين والمقالع والناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت إلى (99.6% و 57.3%) .

و تراجع ناتج قطاع التعدين والمقالع عام 2009 إلى (8968.2) مليون دينار، كما انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (43.2 %)، وتراجع معدل النمو السنوي المركب الى (7.8-%) للمدة (2005- 2009), ويفسر هذا بانخفاض ناتج النفط الخام، إذ انخفض إلى (8878.5) مليون دينار ، وكان ذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط الخام بسبب الأزمة المالية في تلك المدة، كما انخفضت مساهمة النفط الخام إلى (98.10% و 42.8%) في كل من التعدين والمقالع والناتج المحلي الإجمالي. وارتفع ناتج قطاع التعدين والمقالع عام 2013 الى (17195.3) مليون دينار , بسبب ارتفاع اسعار النفط ,كما انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الى (47.0%) ,بسبب الزيادة في ناتج بعض القطاعات الاقتصادية , كما ارتفع معدل النمو المركب الى (10.9%) للمدة (2010- 2013),وبلغ معدل النمو البسيط قيمة قدرها (2.2- %) , وقد ارتفع ناتج النفط الخام الى (17030.3) مليون دينار ,إلا ان مساهمته في قطاع التعدين والمقالع والناتج المحلي الاجمالي قد تراجعت الى (99.0% و46.6%).

ج ـ قطاع الصناعة التحويلية **Manufacturing Industry Sector**

لم يكن القطاع الصناعي بمنأى عن التخلف الذي لحق بالاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية على الرغم من ان هذا القطاع قد تم بناؤه في مطلع السبعينيات خاصة منشآت الصناعة الاستراتيجية , وبقي هذا القطاع يعاني من الخسائر والفساد الاداري وتآكل العمر الانتاجي للمعدات والمكائن والاجهزة والآلات ومن تخلف في نوعية تلك الأجهزة والمعدات [2].

أما مدة الثمانينيات فقد شهد القطاع الصناعي توسع معظمه كان في مجال الصناعة العسكرية

1- فارس كريم بريهي, الاقتصاد العراقي فرص وتحديات(دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, جامعة بغداد , العدد 27, 2011, ص26.
2- عبد الجبار عبود الحلفي , مصدر سابق , ص51.

لتلبية حاجات الحرب في تلك المدة ,أما في التسعينات لم يشهد هذا القطاع تطور ملموس في توسع رأس ماله أو انشاء مصانع جديدة كبيرة الحجم على الرغم من انخفاض حجم السلع المستوردة وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي وقوة موقفه التنافسي بل كان الكثير من المعامل بحاجة الى اعادة هيكلة وتجديد رأس المال الثابت بسبب اندثار الموجودات الثابتة فضلا عن هيمنة القطاع العام في مجمل نشاط القطاع الصناعي , وحتى بعد سنة 2003 لم يتغير هذا الوضع بل على العكس من ذلك فقد شهدت هذه المرحلة تراجع واضح في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بل واغلاق الكثير من المصانع ولاسيما التي تعود ملكيتها الى القطاع الخاص نتيجة انخفاض الدعم الحكومي المقدم لها وعدم قدرتها على منافسة السلع المستوردة . كما ان الصناعة التحويلية في العراق تعاني من مشاكل عديدة تجعلها غير قادرة على النهوض بالمسيرة التنموية منها, تقادم معدات الانتاج للمصانع واندثار العديد منها , فرض العقوبات الاقتصادية لمدة طويلة التي اثرت على هذا القطاع , ضعف الطاقة الكهربائية وغيرها[1]. وبعد فرض العقوبات الاقتصادية وحرب الخليج الثانية وتعرض اغلب المنشآت الصناعية لعمليات القصف العسكري وما تبعها من عمليات تخريب ودمار، الأمر الذي أدى إلى تراجع ناتج هذا القطاع إلى (294) مليون دينار عام 1991 ، كما تراجعت مساهمة هذا القطاع إلى (3.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (34.1-%) للمدة (1990- 1994), وبلغ معدل النمو البسيط قيمة سالبة قدرها (76.9- %) و استمر ناتج هذا القطاع بالتذبذب ضمن مستويات واطئة جداً باستثناء بعض الزيادات الطفيفة التي حصلت أثناء سنوات الحصار نتيجة لانتعاش بعض الصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة، إذ بلغ ناتج هذا القطاع عام 2001، (532.1) مليون دينار ، كما بلغت مساهمته (1.5%) في الناتج المحلي الإجمالي. وبعد الحرب الأخيرة عام 2003، وما تبعها من نقص الطاقة وارتفاع الكلف ومنافسة المنتجات الأجنبية فضلاً عن تدهور الوضع الأمني الأمر الذي أدى إلى تراجع ناتج هذا القطاع، إذ بلغ (167.5) مليون دينار، ، كما تراجعت مساهمة هذا القطاع إلى (1%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, بمعدل نمو قدره (2.5- %) للمدة (2000- 2004).

وبعد تخفيف آثار بعض العوامل المعوقة للصناعة وزيادة الطلب المحلي على بعض المنتجات الوطنية، شهدت بعض الصناعات التحويلية تحسناً ملموساً، إذ ارتفع الإنتاج عام 2009 إلى (540.9) مليون دينار، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.6 %), وارتفع معدل النمو المركب الى (11.9%) للمدة (2005- 2009).

1- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء والابحاث, 2012 , ص 14 .

أما في عام 2013 فقد ارتفع ناتج هذا القطاع ,إذ بلغ (988.7) مليون دينار, ويعزى هذا الارتفاع الى زيادة التحسن النسبي الحاصل على بعض المنتجات الوطنية مثل الاسمنت والطابوق والصناعات الكهربائية والالكترونية [1], ورغم التحسن النسبي في هذا النشاط الا ان مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي فلا تزال نسبة مساهمة نشاط هذا القطاع متدنية إذ تبلغ (2.7%) الامر الذي يستدعي العمل على معالجة كافة المشاكل التي تواجه نشاط هذا القطاع لأهميته في تعزيز وتوفير الاساس المادي للاقتصاد العراقي والتوجه نحو توسيع دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الاجنبية لما لها من اهمية كبيرة في تعزيز عملية التنمية في البلد , وبلغ معدل النمو المركب (14.8%) للمدة (2010- 2013) , وبلغ معدل النمو البسيط قيمة قدرها (4.9%).

ء ـ قطاع الماء والكهرباء Electricity and Water Sector

كان لقطاع الكهرباء نصيب كبير من الدمار اثناء الحروب ولاسيما حرب الخليج الثانية إذ بات لقطاع الكهرباء في العراق جملة من المشكلات التي انعكست على انسانية وانتاجية ابناء المجتمع كما ان الاضرار التي تعرض لها قطاع الكهرباء لا تقتصر على توليد القوة الكهربائية أنما امتدت لتشمل القطاعات الفرعية وما الحقته بها من أضرار واسعة النطاق سواء في المحطات الفرعية للضغط العالي أو الفائق[2].

تدهور قطاع الكهرباء وبشكل كبير منذ بداية عقد التسعينيات، والذي أصبح يعاني من نقص شديد في إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب انخفاض أداء أنشطة النقل والتوزيع، إذ وصل استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية إلى أدنى مستوى له مقارنة بالدول المجاورة، وقد اثر ذلك على الأنشطة الاقتصادية الأخرى[3] .

وبعد تعرض المنشآت الكهربائية للعمليات العسكرية والتخريب انخفض ناتج هذا القطاع إلى (37.3) مليون دينار عام 1991 ، كما تراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.4%), كما بلغ معدل النمو المركب قيمة سالبة بلغت (45.9-%) للمدة (1990-1994),

---

1- عبد الله نجم عبد الشاوي , عامر احمد محمد, دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق(دراسة ميدانية) , مجلة الادارة والاقتصاد, السنة الرابعة والثلاثون, العدد التاسع والثمانون, 2011, ص2-4.

2- سامي عبيد التميمي , الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق, الواقع والتحديات مع نظره لقانون الاستثمار الاجنبي لسنة 2006 , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة, المجلد الثاني, العدد 9, 2008, ص206.

3 - عبد الحسين محمد العنبكي , مصدر سابق, ص 83.

وبلغ معدل النمو البسيط قيمة سالبة قدرها (75.7- %). و استمر ناتج هذا القطاع بالتراجع أثناء مدة العقوبات الدولية نتيجة للاندثار والتقادم التكنولوجي وقلة مصادر التمويل، إذ حقق أدنى مستوى له عام 1995 بقيمة (3.9) مليون دينار ,كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.04%),وبلغ معدل النمو المركب (51.6%) للمدة (1995- 1999) وقد ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (366.6) مليون دينار عام 2009,كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.8 %)، ووصل معدل النمو المركب الى (14.5%) للمدة (2005- 2009), نتيجة لعمليات الأعمار .

كما سجل هذا النشاط خلال عام 2013 ارتفاعا بلغ (541.4) مليون دينار , إلا ان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (1.5%) ,لا تزال هي الاوطأ بالنسبة لمساهمات باقي الانشطة الأخرى , انخفض معدل النمو الى (4.7%) للمدة (2010- 2013), فما يزال قطاع الكهرباء يعاني من عجز واضح نتيجة ارتفاع معدل الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تفوق معدل الانتاج, وبلغ معدل النمو البسيط قيمة قدرها (6.1%).

ه ـ قطاع البناء والتشييد Building and Construction Sector

يشمل قطاع التشييد جميع نشاطات الانشاءات في وزارات الدولة, مثل انشاءات المدارس والأبنية الحكومية والمستشفيات والطرق والمطارات والسكك الحديد ومشاريع خزن المياه, كما يشمل تشييد الأبنية التجارية والصناعية.

لقد بقي قطاع التشييد يدور في حلقة مفرغة[1], حيث تراجع ناتج هذا القطاع إلى (196) مليون دينار عام 1991 ، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (2%)، نتيجة للحصار الاقتصادي وقلة مصادر التمويل, وبلغ معدل النمو البسيط قيمة سالبة قدرها (83.9- %) .

و ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (380.5) مليون دينار عام 1992 ، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (2.7%)، الا ان معدل النمو بلغ قيمة سالبة قدرها (41.9-%) للمدة (1990-1994), بعد أعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية وتأهيل بعض المنشآت الحيوية. وقد تراجع أداء هذا القطاع في السنوات التالية لها بسبب قلة مصادر التمويل إلى أن بلغ أدنى ناتج له عام 1996، إذ بلغ (23.3) مليون دينار ، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى

1- احمد صدام عبد الصاحب, هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1999-2007) دراسة تحليلية استقرائية, مجلة الخليج العربي , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة, المجلد 42, العدد(1-2), 2014, ص203.

(0.2%), وبلغ معدل النمو (31.01%) للمدة (1995-1999) وبعد التحسن الجزئي في مصادر التمويل، ارتفع ناتج القطاع عام 2002 إلى (492.8) مليون ، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.6%). وبعد تدهور الوضع الأمني وارتفاع أسعار المواد الإنشائية بسبب توقف اغلب الصناعات الإنشائية عن العمل فضلاً عن قلة مصادر الطاقة والوقود، انخفض ناتج القطاع عام 2003 إلى (119.9) مليون دينار ، كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.7%),وانخفض معدل النمو الى (5.2%) للمدة (2000-2004) , كذلك يعود هذا التراجع في جزء كبير منه الى ضعف الاستثمارات المحلية والاجنبية الموجهة الى هذا القطاع مقارنة بالحاجة الماسة والعاجلة في تفعيل دور هذا القطاع المهم والحيوي بغية النهوض به ورفع معدلات نموه لدوره الكبير في تنمية الاقتصاد الوطني إذ يمكن للإسكان والبنى التحتية ان توفر فرصا لدعم الاقتصاد[1].

وفي عام 2009 انخفض ناتج هذا القطاع إلى (893.2) مليون دينار، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (4.3%)، وهذا يعزى إلى التحسن الأمني والانخفاض النسبي في أسعار المواد المستوردة التي يحتاجها القطاع، فضلاً عن زيادة إنتاج معامل المواد الإنشائية المحلية وزيادة القدرة الشرائية للقطاع العائلي وقروض المساكن, وبلغ معدل النمو (0.9%) للمدة (2005-2009) .

أما في عام 2013 فقد شهد نشاط هذا القطاع ارتفاعا ملحوظا بلغ (3084.8) مليون دينار , فيما بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (8.4%), وارتفع معدل النمو الى (18.1%) للمدة (2010-2013) , وبلغ معدل النمو البسيط قيمة قدرها (17.6%) ويعود التحسن في اداء نشاط هذا القطاع الى التوسع الحاصل في مشاريع البناء والتشييد في اغلب المحافظات خلال هذا العام كتأهيل وأكساء العديد من الطرق وبناء المجسرات فضلا عن مشاريع البناء والتشييد من قبل القطاع الخاص .

3- القطاعات التوزيعية Distribution Sectors

يمكن توضيح مستوى تطور القطاعات التوزيعية خلال مدة الدراسة وبالأسعار الثابتة بالاستعانة بالملحق (2) والجدول (3) و (4) كما يأتي :-

أ- قطاع النقل والمواصلات والخزن Transport Communication and Storage Sector

تراجع ناتج هذا القطاع إلى (643.3) مليون دينار عام 1991 ,كما بلغت مساهمته في الناتج

1- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث, 2010,ص14.

المحلي الإجمالي (6.7%)،وبلغ معدل النمو قيمة سالبة (9.9-%) اثناء المدة (1990-1994) ذلك؛ بسبب العقوبات الدولية الذي انعكس في قلة حركات النقل والمواصلات, كما بلغ معدل النمو البسيط قيمة سالبة قدرها (50.7- %). وبعد العمل بموجب مذكرة التفاهم، ارتفع ناتج القطاع إلى (1472.2) مليون دينار عام 1997 ، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (7%), وارتفع معدل النمو الى (21.4%) للمدة (1995-1999) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي في البلد, وبعد تدهور الوضع الأمني عام 2003، انخفض ناتج القطاع إلى (1260) مليون دينار ، وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (7.6%), وانخفض معدل النمو الى (4.5-%) للمدة (2000-2004) ,وبعد التحسن الجزئي في الوضع الأمني والتحسن في الأنشطة الأخرى التي تستلزم توفير خدمات النقل والمواصلات وفيما يتعلق بتحسن البيئة الاقتصادية من خلال زيادة حركة التنقل للسكان والنشاط في الحركة التجارية والسياحة والنقل الجوي، ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (1350.8) مليون دينار عام 2009 ، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (6.5%) ,وبلغ معدل النمو قيمة قدرها (6.3-%) للمدة (2005-2009) كذلك ارتفع ناتج هذا القطاع عام 2013الى (2043.5) مليون دينار ,وبنسبة مساهمة بلغت (5.6%) من الناتج المحلي الاجمالي , كما ارتفع معدل النمو الى (8.7%) للمدة (2010-2013), وبلغ معدل النمو البسيط قيمة قدرها (24.5%), ويعود هذا الارتفاع الى التحسن في إداء الانشطة الاقتصادية الاخرى التي تستلزم توفر خدمات النقل والمواصلات والى زيادة النشاط في الحركة التجارية والسياحية والنقل الجوي.

ب ـ قطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه Hotels-Sale and Retail Trade Sector

تراجع ناتج هذا القطاع عام 1991 إلى (822.5) مليون دينار، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (8.6%)،وبلغ معدل النمو البسيط قيمة سالبة قدرها (61.6-%) وكان ذلك بسبب ظروف العقوبات الدولية وتراجع النمو الاقتصادي والظروف الأمنية والسياسية التي قللت من مبيعات الجملة والمفرد والأشغال العامة في الفنادق أثناء المواسم الدينية. ارتفع ناتج هذا القطاع عام 1992 إلى (1724.8) مليون دينار بعد تحسن الوضع الأمني وزيادة الحركة أثناء المواسم الدينية، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (12.4%), وبلغ معدل النمو السنوي قيمة سالبة قدرها (9.04- %) للمدة (1990-1994)

وتراجع ناتج القطاع عام 1995 إلى (308.1) مليون دينار, كما تراجعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (3.2%)، و يعزى هذا إلى التراجع الاقتصادي خلال تلك المدة.

وبعد التوسع الاقتصادي عام 1996، ارتفع ناتج هذا القطاع إلى (1130.4) مليون دينار ,كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (10.2%), كما ارتفع معدل النمو الى (36.9%) للمدة (1995-1999) , و استمر ناتج هذا القطاع بالتذبذب حتى بلغ عام 2009 (1634.5) مليون دينار ، إذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (7.9 %), وبلغ معدل النمو (4.2%) للمدة (2005-2009) .

ارتفع ناتج هذا القطاع عام 2013 بلغ (2399.7) مليون دينار ,فيما بلغت نسبة مساهمة هذا النشاط في الناتج المحلي الاجمالي (6.6%) , وارتفع معدل النمو المركب الى (5.6%) للمدة (2010-2013) كما بلغ معدل النمو البسيط قيمة قدرها (21.2%) ويعود هذا الارتفاع الى زيادة نشاط حركة مبيعات الجملة والمفرد والى زيادة نشاط قطاع الفنادق خاصة في المواسم الدينية.

ج ـ قطاع المال والتأمين **Finance and Insurance Sector**

بعد فرض العقوبات الدولية تراجع ناتج هذا القطاع، إذ بلغ (442.2) مليون دينار عام 1991 ، كما بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (4.6%)،وبلغ معدل النمو قيمة سالبة قدرها (40.6-%) للمدة (1990-1994) وكان ذلك نتيجة لتراجع العمليات المصرفية والائتمانية, وبلغ معدل النمو البسيط قيمة سالبة قدرها (59.2- %). وقد استمر هذا القطاع في التراجع حتى بلغ أدنى ناتج له عام 1995، إذ بلغ (55) مليون دينار. وبعد ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي عام 1996، ارتفع ناتج القطاع إلى (118.6) مليون دينار ، في حين بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (1.1%),وارتفع معدل النمو المركب الى (21.4%) للمدة (1995-1999) بسبب تحسن الوضع الاقتصادي.

تراجع ناتج القطاع عام 2003 إلى (88.7) مليون دينار، كما انخفضت مساهمته إلى (0.5%) في الناتج المحلي الإجمالي, كما انخفض معدل النمو الى (4.1- %) للمدة (2000-2004) بسبب تدهور الوضع الأمني والسياسي . كما انخفض ناتج هذا القطاع عام 2009 الى (179.5) مليون دينار، كما انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.9%)،وبلغ معدل النمو قيمة قدرها (1.7%) للمدة (2005-2009) بسبب تخلف الأنظمة المصرفية والمالية في البلد والتي تلعب دور أساس ومباشر في الحد من نمو هذا القطاع.

أما عام 2013 ارتفع ناتج هذا القطاع الى (804.1) مليون دينار, وبنسبة مساهمة بلغت (2.2%) ,وارتفع معدل النمو المركب الى (25.9%) للمدة (2010-2013) , وبلغ معدل النمو البسيط قيمة قدرها (3.6%) ويعزى التحسن الحاصل في اداء نشاط هذا القطاع الى ما شهده من اوجه تحسن متنوعة في مستوى فعالياته ونشاطاته ,فقد استحوذ هذا القطاع على اهتمام متزايد في

اطار تأهيل الجهاز المصرفي ورفع مستوى كفاءته بما يخدم انشطة الاقتصاد الوطني المختلفة وبشكل يتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي المنشود.

ثانيا :- تحليل اتجاه الانفاق العام في العراق

شهد العراق خلال العقدين الأخيرين مستويات عالية من التضخم , وصلت الى نسب قياسية , وبخاصة أبان التسعينات من القرن المنصرم ,إذ أدى الحصار الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق (بسبب غزوه للكويت) إلى انقطاع شبه تام لتصدير النفط الخام الذي يشكل عصب الحياة الاقتصادية في العراق , لذلك اغلقت السبل في وجه تمويل الانفاق العام لاسيما في ظل ضعف الإيرادات الأخرى ومنها الضريبة التي تعاني تخلفا كبيرا.

تشير البيانات في جدول (6) الى قفزات كبيرة في الانفاق العام شهدتها فترة البحث ,إذ بلغ الانفاق العام (14179) مليون دينار عام 1990 ,وارتفع الى (690784) مليون دينار عام 1995 ,بمعدل نمو سنوي قدره (246.4%) إذ كانت هذه الزيادة في النفقات العامة في جانب كبير منها زيادة ظاهرية , مبعثها التضخم بالدرجة الأساس وزيادة السكان بدرجة أقل ,كما تم بيانه, إلا ان الامر الواضح ايضا ان هناك زيادة حقيقية في النفقات تعكس مدى تدخل الدولة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وبغض النظر عن السياسة الاقتصادية المتبعة والاختلاف الحاصل في نهج النظام الاقتصادي وفلسفته , أما عام 1996 فقد انخفض الانفاق العام الى (542542) مليون دينار , بمعدل نمو سنوي منخفض قدره (21.5- %) نتيجة تحول اهتمام الحكومة الى مجالات أخرى خاصة بعد تطبيق مذكرة التفاهم التي تكفلت بتوفير المتطلبات الاساسية للسكان, رافق ذلك انخفاض معدل التضخم إذ شهد العراق شبه انهيار للأسعار, وبعد عام 1996 أخذت النفقات العامة بالتزايد واتخاذها شكل القفزات في ارقامها, حتى عام 2003 , انخفضت النفقات العامة الى(1982548) مليون دينار ,كما انخفض معدل النمو السنوي الى (26.7- %)لأن هذه الفترة شهدت هي الأخرى نسب مرتفعة من التضخم فاقت في مستوياتها السنوات السابقة .فخلال سني الاحتلال تعطلت العديد من المنشآت الاقتصادية وارتفعت بشكل كبير اسعار المشتقات النفطية ,فضلا عن الانفتاح الاقتصادي غير المدروس فكان من جراء ذلك تصاعدا في كلفة المنتج المحلي واستيرادا للتضخم النقدي, قابله زيادة في الطلب المحلي نتيجة لإرتفاع المرتبات والأجور لمنتسبي الدولة وشبكة الرعاية الاجتماعية, وحماية المسؤولين ومرافق الدولة (التي تفاقمت في ظل حالة عدم الاستقرار الامني والسياسي) ,الأمر الذي انعكس

بمجمله على اسعار السلع والخدمات التي تصاعدت بوتيرة عالية خلال السنوات (2003-2010) [1].

جدول (6) إجمالي النفقات العامة في العراق للمدة (1990-2013) مليون دينار

السنوات	اجمالي النفقات	معدل نمو الانفاق %
1990	14179	-
1991	17497	23.4
1992	32883	87.9
1993	68954	109.7
1994	199442	189.2
1995	690784	246.4
1996	542542	-21.5
1997	605802	11.7
1998	920501	51.9
1999	1033552	12.3
2000	1498700	45.0
2001	2079727	38.8
2002	2703645	30.0
2003	1982548	-26.7
2004	32117491	152.0
2005	26375175	-17.9
2006	33487877	27.0
2007	39031232	16.6
2008	59403375	52.2
2009	52567025	-11.5
2010	64351984	22.4
2011	78757666	22.4
2012	90374783	14.8
2013	106873027	18.3

المصدر: البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للأحصاء والابحاث , النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

1- كمال عبد حامد آل زيارة, تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق, مجلة جامعة أهل البيت, العدد الخامس عشر, السنة العاشرة , كربلاء , 2014 , ص 15.

وفي عام 2008 بلغت النفقات العامة قيمة قدرها (59403375) مليون دينار ,بمعدل نمو قدره (52.2%) حينما حصل الارتفاع غير المسبوق في اسعار النفط الخام الذي تجاوز (137) دولارا للبرميل, إذ ازدادت العوائد النفطية في العراق, وهذا ما ادى الى اتباع سياسة توسعية , بحيث ارتفع الانفاق العام وشمل ذلك كل من الإنفاق الاستثماري والجاري, بما في ذلك تحقيق زيادة كبيرة في معدلات المرتبات والاجور للعاملين في الدولة, بعد تآكل الدخل الحقيقي خلال السنوات الماضية .ولكن ما ان حصلت الازمة المالية العالمية في أواخر عام 2008 (وما رافقها من انكماش اقتصادي وشحة في السيولة النقدية تمثلت بتراجع الطلب على انواع السلع والخدمات المختلفة) حيث شهدت السوق العالمية انخفاضا كبيرا في الطلب على النفط الخام, ومن ثم شهد عام 2009 جراء ذلك تدنيا كبيرا في اسعاره , الامر الذي انعكس سلبا على ايرادات العراق من النفط, وعليه سرعان ما تحولت السياسة المالية الى الانكماش , إذ انخفضت نسبة الانفاق العام في العراق مقارنة بعام 2008, حيث بلغ قيمة مقدارها (52567025) مليون دينار, وبمعدل نمو (11.2- %) ولكن هذا الانخفاض لم يكن بمستوى نقصان الايرادات العامة, الأمر الذي أدى الى حصول عجز مالي فعلي في عام 2009 (ولأول مرة منذ عام 2005) .

في عام 2010 عادت العلاقة الطردية بين الايرادات النفطية والانفاق العام لتؤكد نفسها من جديد, فما ان رجعت اسعار النفط الخام لوتيرتها المتصاعدة , ومن ثم زادت العوائد النفطية حتى ارتفعت وتيرة الانفاق العام حيث بلغت(64351984) مليون دينار[1], أما عام 2011 فقد ازدادت قيمة الانفاق العام الى (78757666) مليون دينار ,وبمعدل نمو قدره (22.4%) وان السبب في ذلك يعود الى التوسع في الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري نتيجة لزيادة الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الاساسي للأنفاق الحكومي الذي يقارب(95%) من ايرادات الموازنة , حيث اسهم النفط الخام وبمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تصدير النفط الخام الى السوق العالمية وبأسعار مرتفعة الامر الذي مكن الاقتصاد العراقي من سد النقص الحاصل في ايرادات الدولة من القطاعات الانتاجية الاخرى مثل الزراعة والصناعة التي اصابها الضعف, وقيام الدولة بزيادة الرواتب والاجور لتحسين المستوى المعاشي للعاملين في القطاع العام [2] , واستمر هذا الارتفاع حتى عام 2013 حيث بلغ (106873027), وبمعدل نمو قدره (18.3%) .

ان الارتفاع المستمر وغير المحسوب في الانفاق العام سيولد بدوره آثارا سلبية متمثلة بارتفاع الاسعار التي تستتبع بموجات تضخمية متوالية , وذلك لأن زيادة الانفاق العام في ظل الجهاز

1- كمال عبد حامد آل زيارة, مصدر سابق, ص21.

2- بتول مطر الجبوري , دعاء محمد الزاملي, دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2011) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 16, العدد 1 , 2014,ص 198 .

الانتاجي غير المرن وغير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الكلي الناجمة عن تصاعد الإنفاق العام ستؤدي الى هذه الموجات من التضخم, كذلك فأن زيادة النفقات بمعدل يفوق الايرادات (كما في بعض السنوات) سيكون له أثرا سلبيا على الادخار الوطني[1] .

ومن الجدول (6) يتضح ان اجمالي النفقات العامة في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة ,وإذا ما حاولنا تفسير جنوح النفقات العامة نحو التزايد المستمر وذلك بالارتباط مع الأسباب التي يقدمها الاقتصاديون حيث يتضح ان جميع الأسباب المذكورة تنسجم مع زيادة النفقات وهي[2] :-

أ- هناك تعدد في العوامل التي تتطلب المزيد من الانفاق (تركيب النفقات العامة) بسبب تداخل عوامل كثيرة منها ما يتعلق بتوافر الأمن , ومنها ما يتعلق بالمهمات الاجتماعية وكذلك الإنفاق على البنى التحتية على الرغم مما يثار عن النتائج الفعلية لآثار الانفاق على تلك الأوجه.

ب- كما ان هناك زيادة سكانية إذ ان معدل نمو السكان لا يقل عن(3%) سنويا وهذه الزيادة تستلزم قيام الحكومة بتوسيع حجم النفقات العامة بهدف تغطية خدمات عامة في مختلف النواحي.

ت- من جهة أخرى فأن موارد البلد في تزايد مستمر لاسيما بعد حصول التغير السياسي عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية عنه والسماح له بزيادة صادراته من النفط مما جعل في الإمكان الحصول على ايرادات أكثر مما هو عليه قبل التغيير السياسي عام 2003 لاسيما وان العراق كان يخضع لإجراءات النفط مقابل الغذاء والدواء والتي كانت تسمح بتصدير كمية قليلة من النفط لغرض تغطية استيراداته من الغذاء والدواء.

1- كمال عبد حامد آل زيارة, مصدر سابق, ص 21.

2- خليل اسماعيل ابراهيم , آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الاسعار خلال مدة الدراسة (2005-2011) , المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك , جامعة بغداد , مجلد 4, العدد 1 , 2012,ص 9.

المبحث الثاني

تحليل هيكل التشغيل في العراق

أولا:- تحليل هيكل السكان والتركيب العمري في العراق

1- السكان في العراق

يُعد العراق من بين مجموعة الأقطار العربية ذات الحجم المتوسط من السكان وهو يمتلك احتياطي كبير من الأراضي الزراعية ومن المياه ومن الثروات المعدنية حيث يعتبر في طليعة الدول المنتجة للنفط والمصدرة له وكما ينتج الكبريت والفوسفات، وسبق ان دخل في مجال التصنيع حيث كون قاعدة صناعيه كبيره في مجال البتروكيماويات والصناعات الثقيلة والخفيفة، الا ان الظروف التي مرت القطر خلال حقبة الثمانينات وحرب الخليج مع فرض الحصار الاقتصادي على البلد ساهم في تدهور الاقتصاد العراقي مما ادى الى تخلف مسارات التنمية البشرية ثم تلتها الاحداث بعد عام 2003 والتي أثرت بدورها الى تفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية. مما يستلزم وضع الخطط ورسم السياسات التي تساهم في تغيير الواقع الفعلي، وتؤكد الحاجه التي تبني سياسه هادفه الى الاستخدام الامثل والمتوازن لكل الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية لأجل النهوض والاستمرار وتيمومه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

يعتبر السكان الرافد الاساس لتلبية الاحتياجات المطلوبة من القوى العاملة اذ ان السكان في سن العمل هم الاحتياطي المخزون للدخول الى سوق العمل خلال الفترة الزمنية المتلاحقة لمخرجات النظام التعليمي ومن مختلف الفروع والاختصاصات[1].

تشير البيانات المتاحة حول حجم السكان في العراق والتي توفرها التعدادات العامة للسكان الى ان سكان العرق يمر بحالة تزايد متسارع منذ عام 1960 , وحسب الجدول (7) الذي يبين زيادة السكان في العراق حيث كانت نفوس العراق عام 1991 (18419) الف نسمة, ثم وصل الى (22044) الف نسمة عام 1997 وبمعدل نمو سكاني قدره (3.0%) , ويعود ذلك الى ارتفاع معدل الخصوبة بشكل عام وارتفاع معدل الزيادة السكانية في العراق خلال هذه الفترة , وتزايد من (24086) الف نسمة عام 2000, الى (25565) الف نسمة في عام 2002, وارتفع الى (27139) الف نسمة عام 2004 , والى (31895) الف نسمة عام 2008 بمعدل نمو سكاني

1- وزارة التخطيط, اللجنة الفنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 , قطاع التنمية البشرية ,محور التشغيل والبطالة, الاصدار الثاني, مصدر سابق, ص9 .

جدول (7) زيادة السكان في العراق للمدة (1990-2013) ألف نسمة

السنوات	عدد السكان(نسمة)	معدل نمو السكان %
1990	17890000	-
1991	18419000	3.0
1992	18949000	2.9
1993	19478000	2.8
1994	20007000	2.7
1995	20536000	2.6
1996	21124000	2.9
1997	22044600	3.0
1998	22702000	3.0
1999	23382000	3.0
2000	24086000	3.0
2001	24813000	3.0
2002	25565000	3.0
2003	26340000	3.0
2004	27139000	3.0
2005	27963000	3.0
2006	28810000	3.0
2007	29682000	3.0
2008	31895000	3.0
2009	32105000	3.0
2010	32481000	2.8
2011	33339000	2.6
2012	34207000	2.6
2013	34410000	1.8

المصدر: - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء, تقرير البنك المركزي العراقي – لسنوات مختلفة .

قدره (3.0%) , هذه الزيادة السكانية المطلقة هي نتيجة طبيعية لارتفاع معدل النمو السكاني مع وجود رغبة ملحة من الحكومة انذاك باتجاه زيادته عبر تبني مجموعة من البرامج والاجراءات الهادفة الى زيادة الانجاب من خلال تقديم الامتيازات المادية والمعنوية كالتشجيع على الزواج

المبكر, وزيادة مخصصات اسر العاملين في اجهزة الدولة [1] , وارتفع الى (32105) الف نسمة عام 2009, وان هذا الارتفاع في معدل النمو السكاني في العراق يعود الى عوامل ديمغرافية واخرى اجرائية , وارتفع هذا المعدل قليلا عام 2010 الى (32481) الف نسمة كذلك ارتفع عدد السكان الى (34410) الف نسمة عام 2013 وجاءت هذه الزيادة المستمرة نتيجة تحسن الواقع الاجتماعي والتعليمي والصحي للفرد العراقي بعد سقوط النظام السابق [2] , وبشكل عام ينظر الى هذه الزيادة السكانية بإيجابيه حيث تمنح المجتمع الديناميكية لأنها تعد مصدر قوة العمل الجديدة على اعتبار انها تزود الاقتصاد الوطني بقوة انتاجية متجددة تسهم في النمو الاقتصادي . وتعد هذه النظرة ايجابية عندما يستخدم قوى العمل استخداما كاملا أي حالة التشغيل الكامل , أما في حالة عدم تحقيق هذا التشغيل فإن معدلات البطالة سوف تزداد [3].

2- التركيب العمري للسكان

يوضح التركيب العمري للسكان حجم القوى البشرية المتاحة وتتحدد في ضوءه اعباء الاعالة والمتاح من قوة العمل وحجمها وتركيبها كما تتحدد على اساسه مستويات الانفاق والادخار وانماط الاستهلاك من السلع والخدمات في المجتمع, ويشير واقع التركيب العمري لسكان العراق الى ان المجتمع العراقي ما زال من المجتمعات الفتية [4] , كما انه يتسم بارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية دون 15 سنة , حيث بلغت (45%) عام 1990, يعود ارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية الى ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات بين الاطفال, وسجلت هذه النسبة انخفاض ملحوظ في معدلها اذ بلغت (41% - 40%) لسنوات (1997-2000) على التوالي , يعود سبب الانخفاض الى ارتفاع نسب الوفيات للأطفال الرضع خلال هذه المدة نتيجة للظروف المعروفة التي مر بها البلد , ثم عاودت النسبة الى الارتفاع بفعل انخفاض نسبة الوفيات للأطفال الرضع عدا سنة 2003 لتصل الى (43%) سنة 2007, اما عام 2010 فقد ارتفعت ايضا الى (43.8%) , وكما هو موضح في جدول (8).

1- جمهورية العراق, وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014), بغداد ,2009, ص35.

2- علي حسين المشهداني, ناجي ساري فارس, دراسة واقع السكان للسنوات (1960-2010), مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة, العدد 33, مجلد 9, 2013, ص92 .

3- كامل علاوي كاظم, مصدر سابق, ص10.

4- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء, اللجنة الوطنية لسياسات السكانية, حالة سكان العراق 2010, التقرير الوطني اول حول حالة السكان في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية للالفية, صندوق الامم المتحدة للسكان, اشباط 2011, ص16 .

اما نسبة السكان في الفئة العمرية من (15-64) سنة التي تمثل نسبة السكان في سن العمل بلغت (52%) لسنة 1990 , أي ان اكثر من نصف السكان في العراق هم من المنتجين, ثم اخذت نسبة السكان في هذه الفئة العمرية بالزيادة لتصل الى (56%, 57%) للسنوات (1997-2000) على التوالي , ويعود ذلك الى ارتفاع الخصوبة في فترة الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات لان المولدين في تلك الفترة يكون اعمارهم ضمن هذه الفئة العمرية في السنوات اعلاه, ثم انخفضت النسبة الى (54%) سنة 2007, ونلاحظ من الجدول (8) انخفاض نسبة السكان في الفئة العمرية دون الخامسة عشر خلال المدة (1990-2007) , وارتفاع نسبة السكان في الفئة العمرية (15-64) سنة, وهو ما يعني انخفاض نسبة السكان صغار السن المعالين, وارتفاع نسبة السكان في سن العمل (المنتجين) خلال مدة الدراسة, وفي عام 2010 انخفضت نسبة الفئة العمرية بسن العمل الى (52%) , اما الفئة العمرية (65) فما فوق (فئة المسنين) لا نلاحظ حدوث تغير ملموس في نسبة السكان في هذه الفئة العمرية خلال مدة الدراسة (1990-2010) فقد كانت نسبة السكان في هذه الفئة العمرية دون تغير يذكر خلال المدة , اذ كانت (3%) وكما في الجدول (8) .

نستنتج من ذلك ان الفئات العمرية في العراق تسيطر عليها فئتان هما فئة دون سن العمل والفئة العمرية بسن العمل, فاذا زادت الفئة العمرية لسن العمل فيعني ذلك ان نسبة الاعالة سوف تنخفض, اما اذا ارتفعت النسبة العمرية دون سن (15) سنة, وانخفضت النسبة العمرية لسن العمل فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة نسبة الاعالة عند الفئة العمرية لسن العمل, لذلك فان معرفة التركيب العمري للسكان تتم من خلال جميع الفئات الواقعة في سن العمل ويطرح منها الاشخاص غير النشطين اقتصاديا لينتج العرض الكلي من القوى العاملة, ولهذا فان توزيع السكان حسب الفئات العمرية له اهمية من الناحية الاقتصادية تنبع من كون هذا التوزيع ذا علاقة وثيقة بالعمل الذي غالبا تحدده قوانين العمل [1] .

لقد شهد التركيب العمري للسكان تغيرا كبيرا في العقود الثلاثة الاخيرة, واهم ملامح هذا التغير تراجع نسبة الاطفال (الافراد دون سن 15سنة) لصالح تزايد نسبة السكان في سن العمل (15-64) سنة, على الرغم من ذلك فان اتساع قاعدة الهرم السكاني المبين في شكل (2) , يشير الى ان حوالي اثنين من كل خمسة اشخاص (39.8%) من سكان العراق هم من الاطفال دون سن الخامسة عشرة مقارنة بنصف هذا الرقم او اقل من المجتمعات المتقدمة .

1- علي المشهداني, ناجي ساري, مصدر سابق, ص95.

جدول (8)

التوزيع النسبي للفئات العمرية للسكان في العراق للمدة من (1990 – 2010) نسبة مئوية

السنوات	1- 14 %	15 – 64 %	+ 65 %
1990	45	52	3
1997	41	56	3
2000	40	57	3
2007	43	54	3
2010	43.8	52.5	3.7

المصدر :- علي المشهداني , ناجي ساري ,دراسة واقع السكان في العراق للسنوات من (1990-2010) , مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, العدد (33), المجلد التاسع, 2013, ص 94 .
- رحيم كاظم حسن, قياس اثر التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الاجمالي في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد (19), العدد (72), 2013, ص 192.

ويشكل الاطفال بعمر اقل من خمس سنوات حوالي (14.6%) من مجموع السكان وهي اعلى من نسبة الاطفال بعمر من (5-9) سنوات ,والسبب في ذلك يعود الى ارتفاع عدد النساء في سن الانجاب من (15-49) سنة لدخول نساء مضافات الى فئة سن الانجاب بعد ان كانت اعمارهن سابقا اقل من 15 سنة واصبحت اعمارهن حاليا ضمن هذه الفئة العمرية وهذا ما يسمى بالقوى الدافعة للسكان؛ لهذا يمتاز العراق بنمط البلدان النامية من حيث التركيب العمري بحسب الجنس, اذ تشير البيانات الى اعلى نسبة بلغت للنساء لهذه الفئة العمرية في سن الانجاب والتي بلغت حوالي (48%) من اجمالي النساء اثناء عام 2007, كما وبلغت نسبة النساء في سن الانجاب (49.8%) من مجموع السكان الاناث عام 2009, اما نسبة لسكان في سن العمل من (15-46) سنة فتمثل (57%) من مجموع السكان في عام 2009, وان زيادة نسبة هذه الفئة من السكان تعني زيادة السكان النشطين اقتصاديا الامر الذي ينبئ بتحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية متى ما ارتفعت معدلات التشغيل وانتاجية العاملين , اما الفئة 65% فاكثر فأنها شكلت نسبة (3.3%) وهذه الفئة اضافة الى فئة صغار السن بعمر اقل من (15) سنة تشكل فئة المعالين من السكان, وبالتالي كلما انخفضت نسبة هذه الفئة انخفض معدل الاعالة, اذ بلغت (76%) في عام 2009, وتؤثر نسبة الاطفال الحالية المرتفعة توقع المزيد من النمو السريع في اعداد الشباب وفي قوة العمل من جهة, وفي عدد السكان في المستقبل من جهة اخرى [1] .

1- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء, اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،حالة سكان العراق 2010، مصدر سابق, ص17.

كل (2)الهرم السكاني في العراق لعام (2009).

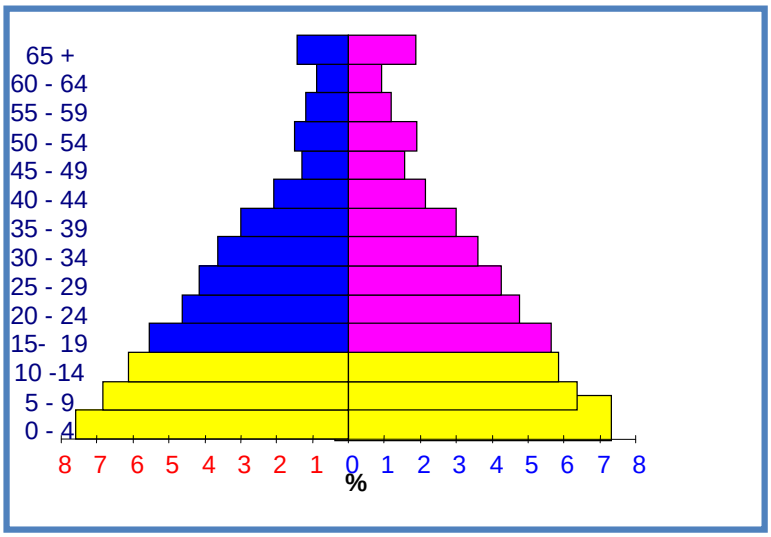

المصدر: وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،حالة سكان العراق 2010،التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والأهداف الإنمائية للألفية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، شباط2011،ص17.

3- السكان النشطين اقتصاديا

يمثلون قوة العمل المتاحة في الاقتصا, إذ تشير الاحصائيات الى ان معدلات المشاركة في النشاط الاقتصا ي والمتمثلة بنسبة السكان النشطين اقتصا يا الى اجمالي السكان, قد شكلوا نسبة من السكان قدرها (23%) سنة 1997 لكن هذه النسبة بعد عام 2003 ارتفعت الى (27.6%) سنة 2004 بعد ان كانت (27%) سنة 2002 لتصل الى حوالي (28.93%) سنة 2008 [1] .

ومن خلال ما هو متاح من بيانات السكان النشطين اقتصا يا والسكان في سن العمل, شكلت الاهمية النسبية للسكان في سن العمل ضمن الفئات العمرية من (15-64) سنة الذين شكلوا نسبة قدرها (62.5%) سنة 1997 لتنخفض الى (52.99%) من السكان سنة 2002 , ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا الى (53.33%) سنة 2004 لتصل الى (53.75%) سنة 2008, وقد بلغ حجم السكان النشطين (6926) الف نسمة سنة 2002 والذي ارتفع الى (7506) الف نسمة سنة 2004 ليرتفع الى (8847) الف نسمة خلال سنة 2008 وهذا يعني ان العرض الاضافي المتاح من السكان النشطين اقتصا يا قد بلغ (1341) خلال المدة (2004-2008) [2] .

1- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للأحصاء,خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) , مصدر سابق, ص35.

2- وزارة التخطيط, اللجنة الفنية لإعدا الخطة الوطنية الخمسية(2010-2014) ,قطاع التنمية البشرية, محور التشغيل والبطالة, مصدر سابق,ص11.

ثانيا: سياسات التشغيل في العراق

ان مناقشة قضية سياسة التشغيل في العراق تستلزم ثمة إشارة إلى ظروف او آلية سوق العمل السائد حاليا. فإذا كانت إحدى أهم مبررات توسيع قاعدة القطاع الخاص تتمثل في تنشيط التنمية وزيادة الكفاءة الاقتصادية وتوسيع فرص العمل وهي مبررات مقبولة خاصة في البلدان النامية التي تتطلع الى تحقيق أفضل النتائج فمنها هو إنّ هدف زيادة الكفاءة الاقتصادية لاستغلال الموارد وعناصر الانتاج يستلزم قيام إلية للسوق قريبة من حالة المنافسة. ومع علمنا أنَّ المنافسة الكاملة هي حالة مثالية تستلزم توفر الشروط التي من بينها تجانس منتجات المشاريع ضمن كل صناعة لكننا ندرك ايضا إنَّ بروز ظروف وملابسات تفصح عن وجود مظاهر للاحتكار او احتكار القلة او حتى احتكار النخبة في بلد نامٍ كالعراق يمكن ان يشكل قيدا على كفاءة استغلال الموارد الاقتصادية بما في ذلك إمكانيات زيادة التشغيل الأمر الذي يعني فشل آلية السوق في تحقيق النتائج الأفضل . والحقيقة ان مظاهر الاحتكار واحتكار النخبة يمكن ان تقوم أحيانا بتقييد الانتاج- وبالتالي الحد من إمكانات زيادة التشغيل اذا كان ذلك سيحقق إرباحا أعلى لتلك المشاريع لذلك يمكن أنّ نلاحظ إنّ اهم شروط او مستلزمات زيادة مساهمة القطاع الخاص في توسيع التشغيل وتحسين كفاءة الموارد الاقتصادية هو معالجة مظاهر الاحتكار وتوسيع فرص المنافسة عن طريق اتخاذ الإجراءات المناسبة على صعيد السياسة الاقتصادية[1].

1- سياسة تشغيل القوى العاملة قبل عام 1987:

ان عملية التنمية هي عملية تغيير وبناء شاملة تغطي حياة المجتمع بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية , بحيث يسهم جميع الافراد في البناء مهامها وتحمل مسؤولياتها ويشتركون فيما ينتج عنها منافع تطويرية تحسن ظروف المعيشة وترفع من مستواها .

ومن هذه المنطلقات فأن سياسة التشغيل اكدت على اتجاهات متعددة منها:-

أ- تحقيق التشغيل الكامل وخلق فرص عمل تؤمن التشغيل الكامل والامثل للعنصر البشري.

ب- العمل على تشخيص مواقع البطالة المقنعة واعادة توزيع العاملين الفائضين مما يؤدي الى زيادة الانتاجية على مستوى الاقتصاد ككل .

ت- وصف العمل ركيزة اساسية للتربية ومنطلقاً لتحقيق الاشتراكية وتوجيه الناشئة على حب العمل وتقديسه واحترامه والاقبال عليه والتعاون على إدائه .

1- طارق عبد الحسين العكيلي, اقتصاديات الموارد البشرية ,الطبعة الاولى, مؤسسة الوراق للنشر, عمان, 2007, ص171-172.

لقد كان من نتائج تطبيق هذه السياسة ارتفاع معدلات نمو تشغيل القوى العاملة , حيث استهدفت خطة التنمية القومية للسنوات 1976-1980 زيادة عدد المشتغلين من(2962) ألف مشتغل عام 1976 الى(3510) ألف مشتغل عام 1980,ان الزيادة في حجم التشغيل كان قد قدر ب(575) ألف مشتغل ,أي بزيادة تبلغ نسبتها(18,5) عن سنة الاساس وبمعدل سنوي قدره (4,3%).

ومن الملاحظ على سياسة التشغيل التي كانت متبعة خلال عقد السبعينات ولغاية عام 1987 والتي كان من مبادئها الاساسية تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة . ان القطاع العام كان قد تحمل العبء الاكبر منها طيلة السنوات السابقة في تحقيق هذا المبدأ وذلك من أجل تخفيف حده البطالة التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي في الفترة التي سبقت قيام ثورة تموز 1968 على اعتبار ان هذا القطاع يعتبر القطاع القائد في حركة التغيير والتنمية وقد تطلبت سياسة التشغيل هذه حدوث توسعات هيكلية واسعة وغير منظمة في الوحدات الادارية لأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع العام لاستيعاب القوى العاملة[1].

وكانت لهذه السياسات خلال السنوات الماضية الدور الكبير في تحقيق الامتصاص الظاهري للقوى العاملة وخاصة الطاقة البشرية عالية المستوى وتجاوز الأسس والضوابط في اختيار العاملين وأخذ منوال التشغيل بأخذ الاتجاه العشوائي والابتعاد بشكل كبير عن مبدأ العلاقة بين المهنة والاختصاص مما أدى الى حدوث ظاهرة البطالة المقنعة في اجهزة الدولة والقطاع العام[2].

2- سياسة تشغيل القوى العاملة بعد عام 1987:-

بدأت ملامح التغيير في سياسة تشغيل القوى العاملة في العراق تظهر عند مطلع عام 1987 لتأثر تلك السياسة بما ترتب على الاقتصاد العراقي من أعباء نتيجة ظروف الحرب العراقية – الايرانية , مع انخفاض العائدات النفطية نتيجة للتدهور الحاد في اسعار النفط عام 1986 من جانب ولضعف قدرة الانتاج والتصريف بسبب تلك الحرب من جانب آخر.

وقد ترتب على ذلك تراجع مطرد في نمو الصادرات في مقابل النمو المطرد في الواردات وكان نتيجة لذلك ان ازدادت الفجوة في ميزان المدفوعات فمعدلات التبادل بالنسبة للنفط انخفضت بسبب انخفاض اسعار النفط نسبة لارتفاع اسعار السلع التي تستورد, مما اضطر العراق الى الاستدانة من الخارج وشكلت ظاهرة تراكم الديون واحدة من اهم المشاكل ,وتتضح

1- وزارة التخطيط , هيئة تخطيط القوى العاملة , واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها, مصدر سابق, ص18-21.

2- طالب ابراهيم العقابي وآخرون , الموارد البشرية والتشغيل في العراق (الامكانات وآفاق المستقبل), وزارة التخطيط , البرنامج الانمائي للأمم المتحدة, 1997, ص47.

اهمية هذه الديون من حيث تأثيرها على تشغيل القوى العاملة من خلال تخفيض الانفاق العام الذي بدوره يؤثر على النشاط الاقتصادي .

لقد شهدت سياسة التشغيل في العراق عام 1987 تطورات مهمة وسريعة نتيجة للثورة الادارية والاقتصادية ,لإعادة تنظيم الاقتصاد العراقي وتشغيله ومعالجة السلبيات التي يعاني منها والقضاء على البطالة المقنعة .

ومن البديهي ان تتأثر سياسة التشغيل بالسياسة الجديدة واتجاهاتها ,حيث تحددت اهداف سياسة التشغيل بالآتي :-

أ- القضاء على البطالة المقنعة في أجهزة الدولة والقطاع العام ,وذلك بأن يتم تشغيل القوى العاملة وفقا لحاجات العمل الفعلية .

ب- ضمان الاستقلالية والمرونة لأجهزة الدولة في تقرير حجم القوى العاملة المطلوبة ونوعها بما يضمن اقتصادية التشغيل و الانتاج كما ونوعا .

ت- تحقيق المساواة في القوى العاملة من خلال تحويل العمال في اجهزة الدولة والقطاع العام الى موظفين بما يضمن ازالة التمايز في الجانب المعنوي .

ث- الربط بين زيادة الانتاج كماً ونوعاً وانعكاساته على رواتب العاملين واجورهم وتوفير الحوافز لزيادة انتاجية القوى العاملة تحقيقا لمبدأ الربط بين الاجر والانتاجية .

وفي ضوء هذه الاتجاهات يلاحظ ان التغيير الأساسي والجوهري الذي طرأ على سياسة التشغيل في البلد بعد عام 1987 هو ان مبدأ التشغيل الامثل للقوى العاملة من أجل تحقيق هدف زيادة الانتاجية ورفع كفاءة الأداء كان قد حل محل مبدأ التشغيل الكامل لتلك القوى والذي كان سائدا في سياسة التشغيل قبل عام 1987[1].

3- سياسة تشغيل القوى العاملة بعد 2003:-

تفاقم وضع البطالة في العراق بعد عام 2003 ,واصبحت ظاهرة خطرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية [2],على اثر الخراب الذي الحقته الحرب بالعديد من العناصر الاقتصادية واهمها العنصر البشري ,الذي اصبح متعطلا عن العمل خاصة بعد حل وحدات الجيش والشرطة وانحسار الانشطة الاقتصادية في معظم القطاعات الاقتصادية سواء الإنتاجية او الخدمية ,فضلا عن التزايد في معدلات نمو السكان التي ساهمت هي الاخرى بخلق

1- وزارة التخطيط , هيئة تخطيط القوى العاملة ,واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها, مصدر سابق , ص22-25 .

2- احمد عمر الراوي, البطالة في العراق –الواقع وتحديات المعالجة ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,جامعة المستنصرية, السنة الثامنة, العدد السادس والعشرون ,2010,ص8.

ضغوط على ايجا فرص عمل كافية [1].

قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ بفتح مراكز للتشغيل والتدريب المهني في بغدا والمحافظات الأخرى، الهدف الرئيسي منها زيا ة نسبة التشغيل في العراق وتدريب العاطلين لتهيئة قوى عاملة نشطة ومدربة، تعمل هذه المراكز كوسيط بين العاطلين عن العمل وأصحاب العمل، بعد أن يقوم العاطلون عن العمل بتسجيل أسمائهم في احد هذه المراكز والتي بدورها تقوم بتقديم الاستشارة لهم وتشجيعهم لكي يقوموا بالبحث عن عمل بأنفسهم، هذا وقد بلغ عد الأشخاص العاطلين عن العمل ممن قاموا بتسجيل أسمائهم في هذه المراكز لغاية 21 - 10 - 2004 , (554688) عاطل عن العمل تم تشغيل(147117) أي تم تشغيل ما نسبته (26.5 %) ,من إجمالي العاطلين المسجلين، هذه النسبة موزعة على مراكز التشغيل وكما في الجدول (9), وحرصت الوزارة خلال هذه المدة على التوجه المؤسساتي فعملت على تشكيل لجنة عليا للتشغيل عام 2006 تضم أكثر من (14) جهة رسمية وشعبية لها علاقة بأسباب تشكيلها، وحققت هذه اللجنة نجاحات في مجال تنشيط أجهزة التشغيل والتدريب وبا رت الى تقوية الصلة التنظيمية والفنية والاستثمار بمؤسسات القطاع الخاص الوطني، على وفق مبدأ الشراكة الاجتماعية في تنمية الموار الوطنية وتحديث وسائل الانتاج وتطوير إنتاجية هذه الموار [2].

ولقد ركزت هذه السياسة على العوامل المؤثرة في التشغيل، فأضفت على الواقع الاقتصا ي والاجتماعي ما يتطلب هدف النهوض بالعمل من تدخل فاعل ومؤثر وحد ت هذه السياسة ايضا مجالات المعالجة واوجه الإصلاح ولم تغفل الخصوصيات الديمغرافية ، والاجتماعية للعمل .

إن هذه السياسة لم تغفل الجانب التجاري وطالبت بانتهاج سياسة تجارية واضحة تدعم القطاع الخاص وتسهم في تحريك القطاعات الزراعية والصناعية والاجتماعية أيضا وتميزت هذه الوثيقة الوطنية للتشغيل باستيعابها لشراكة حقوق الإنسان وارتبطت بمعايير العمل الدولية ،وجسدت المبا ئ والحقوق الأساسية في العمل خير تجسيد البعد الاجتماعي في جوهر القضايا الاقتصا ية، وصممت بناءا مؤسسيا للتشغيل من خلال ا وار ووظائف ومستويات الاطراف المعنية، ورسمت طريقا واضحا لتنظيم وتوجيه القطاعات الاقتصا ية والاجتماعية

1- طارق عبد الحسين العكيلي ,البطالة والتشغيل في اقتصا ريعي معوق , كلية الا ارة والاقتصا , الجامعة المستنصرية , ص51 ,على الموقع الالكتروني : http//www.iasj.net

2- نوري محسن الحلقي ،ظاهرة البطالة و ور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الحد منها ،مجلة العمل والمجتمع ،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،العد (7-8)،2009،ص24.

جدول (9): نسبة المشتغلين من إجمالي العاطلين المسجلين من تاريخ افتتاح مراكز التشغيل ولغاية 21-10-2004

ت	مراكز التشغيل المفتوحة	تاريخ افتتاح المركز	نسبة المشتغلين من اجمالي العاطلين المسجلين في هذه الاقسام لغاية 21-10-2004 %
1	بغداد	2003-9-16	2,0
2	الموصل	2003-6-7	9,7
3	اربيل	2003-12-7	3,5
4	بعقوبة	2003-6-1	33,8
5	خانقين	2003-8-26	17,0
6	كركوك	2003-8-9	9,4
7	كربلاء	2003-12-23	78,1
8	النجف	2004-1-8	40,0
9	الديوانية	2003-12-29	50,6
10	السماوة	2004-1-7	5,2
11	الناصرية	2004-1-10	75,6
12	الكوت	2004-1-27	61,9
13	العمارة	2004-1-31	26,4
14	تكريت	2004-2-10	69,3
15	الفلوجة	2004-2-25	31,5
16	البصرة	2004-3-14	30,4
17	السليمانية	2004-2-10	0,9
18	الرمادي	2004-5-4	35,9
19	**المجموع**		**26,5**

المصدر:- محمد ناصر اسماعيل ,وآخرون, واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (1977-2004) , مجلة التقني, المنصور, المجلد الحادي والعشرون, العدد 6, 2008,ص114-115.

ومن الشركاء الاجتماعيين، وفقاً لخطة عمل لتنفيذ هذه السياسة ومتابعة وتقييم مخرجاتها[1] .

ومما جعل هذه الوثيقة أداة للتدخل والإصلاح وتصحيح المسارات التطبيقية ،فإنّها حددت مهمات جديرة بالاعتبار كان في مقدمتها[2] :

أ- تحسين كفاءات الموظفين على الصعيدين الوطني والمحلي لتمكينهم من توفير الخدمات الخاصة بسوق العمل بطرائق وأساليب حديثة .

1- كاظم شمخي عامر، الحوار الاجتماعي لتقرير السياسة الوطنية لتشغيل ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2011، ص13.

2- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وثيقة سياسة التشغيل الوطني 2010، ص6.

ب- تحسين مرافق وقدرات مؤسسات سوق العمل مع تقديم خدمات للباحثين عن العمل .

ت- تنشيط القطاعات التي تستخدم آلية تكثيف العمل (Labor intensive)من اجل توفير فرص عمل جديدة تستوعب الإعداد الهائلة من العاطلين ومن هذه القطاعات قطاع البناء والتشيد والقطاع الزراعي والتجاري .

ث- العمل على إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص ليتمكن من توفير فرص عمل جديدة من خلال الشراكة بالمشاريع التي تقيمها الدولة واخذ بعض من مهامها .

ح- توفير التمويل من خلال توسيع دور المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

ثالثا: التشغيل بحسب القطاعات الاقتصادية

تعد القوى العاملة احدى عناصر الانتاج بالرغم من أهمية الناتج المحلي الاجمالي في ايجاد فرص العمل ودوره في عملية التنمية الا ان القوى العاملة لها الدور الفاعل في زيادة الانتاج والانتاجية.

لقد اتسم مستوى التوظف الفعلي لقوة العمل في العراق بالتزايد طيلة المدة (1990-1997) اذ ارتفع من (2825,3) عامل ,عام 1990 الى (4168,3) عامل عام 1997 وبلغ معدل نمو العاملين اثناء هذه المدة (4,0%) ويرجع ذلك لزيادة فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني نتيجة التوسع الكبير في حجم النشاط الاقتصادي ,أما اثناء المدة (1998-2005) فقد بلغ عدد العاملين (3881,9) عاملا ,في عام 1998, وارتفع الى (6429,1) عاملا ,عام2005 ,ووصل عدد العاملين الى(6976843) عاملا ,عام 2006 ,و(105666) عاملا , عام 2010, واستمر الارتفاع حتى وصل (7973659) عاملا عام 2012, وعلى الرغم من هذه الزيادة فأنه ما تزال نسبة عدد العاملين الى السكان واطئة , ويعزى هذا الانخفاض في نسبة العاملين للسكان في العراق الى ارتفاع نسبة صغار السن الى مجموع السكان, بسبب ارتفاع معدلات الولادات ,كما وان القوى العاملة قد تأثرت بالحروب والاوضاع التي سادت في العراق .ويمكن بيان توزيع القوى العاملة قطاعيا وعلى مستوى (القطاع العام والخاص) وعلى النحو الآتي:-

1- قطاع الزراعة والغابات:

ان هذا القطاع لم يشهد تقدما ملموسا على الرغم من توفر متطلبات العمل فيه من اراضي صالحة للزراعة ومياه, لذا صار لزاماً على الدولة تطوير هذا القطاع عن طريق الاهتمام بتطوير الموارد البشرية , أي تطوير قدراتها وسلوكها ومفاهيمها , بحيث يتم ايجاد نوع من التوازن والتفاعل عن طريق التعليم, حيث نلاحظ تخرج اعداد كبيرة من الطلبة من الكليات

والمعاهد الزراعية ,حيث الكثير منهم لا يمارس العمل في مجال تخصصه, وهذا يعني ان هناك هدرا في الانفاق على هذا النوع من التعليم أذ اضمحلت قوة العمل المتخصصة لأنها لم تجد مجالات العمل المناسبة لكي تستطيع تطبيق الذي تعلمته اثناء الدراسة حتى لو توفرت فرص العمل والرغبة فيه ضمن مجالات الاختصاص فلم يتمكنوا من الاستمرار بالعمل .بسبب عدم وجو انظمة مناسبة للحوافز للاستمرار في العمل [1].

بلغ عد المشتغلين (895698) عاملا , عام 1990 وار ا الى (961482,4) عاملا عام 1996 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (1.8%) ويعو ذلك الاهتمام الكبير الذي ى الى ارتفاع عائدات القطاع الزراعي نتيجة لارتفاع شراء المحاصيل الزراعية مما ى الى تشجيع المزارعين الذين تركوا العمل في هذا القطاع من العو ة للعمل فيه نتيجة للربح الوفير الذي يحققونه من الانتاج الزراعي ,كما وار ا ت مساهمة العاملين في قطاع الزراعة والغابات اثناء المدة (1997-2003) من (977602,6)عامل عام 1997 الى (1055054,3) عامل عام 2003, وبمعدل نمو سنوي قدره (1,07%) , كما ان الزراعة في العراق توظف نحو (28%) من العمالة الوطنية في العام 2003 ويعيش على الزراعة نحو (32%) من اجمالي سكان العراق خلال السنة المذكورة [2] .اما المدة من (2004-2010) فقد ار ا ت من (1068221,3) عامل عام 2004 الى (114231.2) عامل عام 2010 محققا معدل نمو سنوي مركب قدره (26.9-%) , وكما في الجدول (10), وهذا نتيجة تزايد الاهتمام بالقطاع الزراعي والدعم الحكومي والمتمثل بتقديم القروض للمزارعين وشراء المنتجات الزراعية بأسعار مرتفعة, اما بالنسبة للسنوات (2011-2013) لم يتم الحصول على البيانات عن اعدا المشتغلين حسب القطاعات الاقتصا ية لهذه المدة والمتعلقة بالقطاعين العام والخاص .

2- قطاع التعدين والمقالع والاستخراج:

يعد هذا القطاع من القطاعات قليلة الامتصاص للبطالة بسبب كونه قطاع كثيف في راس المال[3] ويقوم على التقنية الحديثة , ولا بد له من توفر سوق كبير يكفي لاستيعاب منتجاته , كما

---

1 - عقيل حميد جابر الحلو, الاستثمار بالموار البشرية وعلاقته بالتشغيل والبطالة في الدول النامية, اطروحة كتوراه غير منشورة, الجامعة المستنصرية, 2008, ص 119-120.

2 - احمد عمر الراوي, مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ضوء المتغيرات الجدية, المجلة العراقية للعلوم الاقتصا ية , مركز راسات وبحوث الوطن, السنة الخامسة, العد 13, 2007, ص1.

3 - سحر قاسم محمد, الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصا المخطط الى اقتصا السوق, البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء, 2011, ص11.

وان التشغيل في هذا القطاع يرتكز على العمالة الماهرة والمتخصصة, وبعبارة اخرى يكون ذو اثر سلبي في البطالة لانخفاض حجم التشغيل فيه .

انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من (30738) عاملا عام 1990 الى (29364) عاملا عام 1996 بمعدل نمو سنوي مركب (0.6- %), ويعود هذا الانخفاض الى ظروف الحرب التي كان يمر بها البلد, وفرض العقوبات الدولية, وايقاف تصدير النفط الخام, لكنه ازداد اثناء المدة (1997-2003) فقد ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من (32887) عاملا عام 1997 الى (46982) عاملا عام 2003 بمعدل نمو مركب قدره (5.1%) هذ الارتفاع نتيجة زيادة تصدير النفط الخام بسبب العمل بمذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء والدواء عام 1997, اما اثناء المدة من (2004-2010) فقد ارتفع عدد العاملين من (49843) عاملا عام 2004 الى (70884) عاملا عام 2010 وبلغ معدل النمو المركب (5.5%) .

3- قطاع الصناعة التحويلية :

إن هذا القطاع من اكثر القطاعات السلعية استيعابا للعمالة, لذا يمكن ان يسهم بشكل كبير في توفير المزيد من فرص العمل في الاجلين المتوسط والطويل, خاصة اذا ما تم التركيز على الصناعات الصغيرة والحرفية [1] , كما تتجلى اهمية هذا القطاع بوصفه مؤشرا للتقدم التقني والتشغيل في استيعابه للقوى العاملة والتي لا تصل الى الربع من القوى العاملة الاجمالية[2] .

ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع من (216748) عاملا عام 1990 الى (244732.6) عاملا عام 1996 وقد حقق هذا القطاع معدل نمو سنوي مركب قدره (1.7%) اما اثناء المدة من (1997-2003) فقد شهد هذا القطاع تذبذبا في اعداد المشتغلين حيث كان (251722.7) عاملا عام 1997 ووصل الى (274532) عاملا عام 2003 , وانخفض معدل النمو السنوي المركب الى (1.2%) ويعود هذا التذبذب الى تضرر قطاع الصناعة في العراق نتيجة عدم القيام بمشاريع صناعية جديدة او تطوير المشاريع القائمة بسبب نقص الآلات والمعدات المستوردة اما الفترة من (2004-2010) فقد ارتفع عدد العاملين من (279913) عاملا عام 2004 الى (314858) عاملا عام (2010) وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (1.7%) .

1- منظمة العمل العربية , التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية, القاهرة, 2012, ص 62.

2- حسناء ناصر ابراهيم, مصدر سابق, ص 12.

4- قطاع الكهرباء والماء والغاز :

لقد حقق هذا القطاع ارتفاعا في عدد المشتغلين, اذ ارتفع عدد العاملين من (30807) عاملا عام 1990 الى (32766) عاملا عام 1996 وبلغ معدل النمو (0.9%) لكن هذه الزيادة المستهدفه في العمالة في هذا القطاع ستأتي نتيجة لتنفيذ الاهداف العامة لهذا القطاع, ثم ارتفع عدد العاملين اثناء المدة (1997-2003) من (31400) عاملا عام 1997 الى (34952) عاملا عام 2003 بمعدل نمو قدره (1.5%) , أما المدة من (2004-2010) فقد شهدت ارتفاعا في اعداد العاملين من (39313) عاملا عام 2004 الى (51924) عاملا عام 2010 وارتفع معدل النمو السنوي المركب الى (3.9%) .

5- قطاع التشييد والبناء :

انخفض عدد العاملين في هذا القطاع من (288242) عاملا عام 1990 الى (266544) عاملا عام 1996 بمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (1.8-%) , اما اثناء المدة من (1997-2003) فقد انخفض عدد العاملين من (263779.5) عاملا عام 1997 الى (260131) عاملا عام 2003 بمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (0.2-%) , اما الفترة من (2004-2010) ,اذ ارتفع عدد العاملين من (262711) عاملا عام 2004 الى (278803) عاملا عام 2010 وارتفع معدل النمو السنوي الى (0.8%) على الرغم من انخفاض نسبة العاملين في هذا القطاع لكنها تعد نسبة مرتفعة حيث يستطيع هذا القطاع استيعاب الاعداد الكبيرة من العمالة التي سوف تدخل سوق العمل مستقبلا, باعتماد مبدأ تكثيف العمل .

6- قطاع التجارة:

لقد شهد هذا القطاع ارتفاعا كبيرا في عدد العاملين حيث بلغ (381395) عاملا عام 1990 وارتفع الى (865038) عاملا عام 1996 محققا بذلك معدل نمو سنوي قدره (12.1%) وبعد ذلك ارتفع عدد العاملين من (1003326) عاملا عام 1997 الى (2419077) عاملا عام 2003 , وارتفع معدل النمو السنوي الى (13.1%) , اما اثناء المدة (2004-2010) فقد ارتفع من (2792824) عاملا عام 2004 الى (6536124) عاملا عام 2010 محققا معدل نمو سنوي مركب قدره (12.6%) , وهذا الارتفاع نتيجة الازدهار في قطاع التجارة .

7- قطاع النقل والمواصلات :

لقد شهد هذا القطاع انخفاضا طفيفا في عدد العاملين للمدة من (1990-1996) , وكان عدد العاملين (319043) عاملا عام 1990 وانخفض الى (313257) عاملا عام 1996 وبمعدل نمو سنوي مركب سالب قدره (0.3-%) , في حين ارتفع عدد العاملين (312436.6) عاملا عام 1996 وارتفع الى (330316) عاملا عام 2003 وارتفع معدل النمو السنوي المركب الى (0.8%) اما اثناء المدة (2004-2010) فقد ارتفع عدد العاملين من (335824) عاملا عام 2004 الى (367316) عاملا عام 2010 محققا معدل نمو سنوي مركب قدره (1.3%) .

8- قطاع المال والتامين :

أن هذا القطاع كثيف للعمل, كما ان مرونة التشغيل لراس المال فيه تعد مقبولة, اذ ارتفع عدد العاملين خلال المدة (1990-1996) من (45334) عاملا عام 1990 الى (50588) عاملا عام 1996 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (1.5%) , واستمر هذا الارتفاع حتى عام 1997 وارتفع (528212) عاملا ثم انخفض الى (74221) عاملا عام 2003 محققا معدل نمو سالب قدره (24.0-%), اما اثناء المدة (2004-2010) فقد ارتفع من (78527) عاملا عام 2004 الى (1586808) عاملا عام 2010 وارتفع معدل النمو السنوي المركب الى (52.3%) .

9- قطاع الخدمات :

استحوذ قطاع الخدمات على اعلى نسبة تشغيل للقوى العاملة في العراق اذ ارتفع عدد العاملين (617381) عاملا عام 1990 وارتفع الى (749271.7) عاملا عام 1996 وبعدل نمو قدره (2.7%) , في حين ارتفع عدد العاملين الى (766949) عاملا عام الى (97339) عاملا عام 2003 وارتفع معدل النمو السنوي المركب الى (3.4%) , اما اثناء المدة من (2004 -2010) , اذ ارتفع عدد العاملين من (1012574) عاملا عام 2004 الى (1245739) عاملا عام 2010 , بمعدل نمو سنوي مركب قدره (2.9%) , وهذا يعود إلى ان طبيعة العمل في هذا القطاع لا تحتاج الى مهارة عالية او تقنية معينة او مستوى تعليمي معين لدى اغلب النازحين من الريف يلتحقون للعمل في هذا القطاع [1].

1- انظر الملحق (4) ,تطور القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية والانشطة.

جدول (10) معدلات نمو القوى العاملة حسب الانشطة الاقتصادية في العراق للفترة (1990-2010) %

القطاعات الاقتصادية	1996-1990	2003-1997	2010-2004
الزراعة والصيد والغابات	1.8	1.07	-26.9
التعدين والمقالع والاستخراج	-0.6	5.1	5.5
الصناعة التحويلية	1.7	1.2	1.7
الماء والكهرباء	0.9	1.5	3.9
التشييد والبناء	-1.8	-0.2	0.8
النقل والمواصلات	-0.3	0.8	1.3
تجارة الجملة والمفرد	12.1	13.1	12.6
التمويل والتامين	1.5	-24.0	52.3
قطاع الخدمات	2.7	3.4	2.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (4).

ويبدو من الجدول اعلاه ان قطاع تجارة الجملة والمفرد قد استحوذ على اعلى نسبة نمو تشغيل ما بين القطاعات الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى , ويبدو ان هناك اختلالا في بنية قوة العمل ما بين القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في العراق, اذ يكون هناك تحولا في حركة العمالة من القطاعات الانتاجية وخاصة الزراعة نحو القطاعات الخدمية والتوزيعية, ويبدو ان هذا التحول كان سريعا وغير منسجم مع السياق التاريخي لعملية التنمية الاقتصادية التي يفترض ان يكون هذا التحول للعمالة من القطاع الزراعي الى القطاعات الاخرى , ويعزى ذلك الى الأسباب الآتية [1]:

أ- عدم تمكن قطاعات الانتاج الاخرى وخاصة الزراعة والصناعة من توفير فرص عمل جديدة تستوعب الداخلين الجدد الى سوق العمل.

ب- امكانية قطاع الخدمات على استيعاب اليد العاملة المتزايدة مقارنة مع القطاعات الاخرى.

ت- ان قطاع الخدمات لا يتطلب كفاءة فنية ومهارية وخبرة عالية مقارنة بقطاع الزراعة والصناعة.

ث- ان الدولة تسيطر على هذا القطاع فاعتمدت سياسة التوظيف لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة وبالتالي ارتفاع اليد العاملة في هذا القطاع.

ح- يعد قطاع الخدمات بانه اكثر واسرع ربحا , وذلك لسهولة الانتقال وسرعة الايراد وعدم

1- يحيى حمد حسن, مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوى للخصخصة , مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, العدد 15, 2005, ص58.

احتياجه الى كثافة راس مالية عالية [1] .

رابعا : توزيع قوة العمل بين القطاعين العام والخاص :

كانت سياسة التشغيل في العراق تركز على تشجيع العمل في القطاع العام بسبب هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي ولهذا يستوعب النسبة الاكبر من العمالة اثناء عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي, في حين انكفأت هذه النسبة اثناء عقد التسعينيات اذ ترك الكثير من العاملين وظائفهم, بسبب ظروف الحرب, في حين كان دور القطاع الخاص دورا محدودا في تلك المدة وارتفعت مساهمة هذا القطاع اثناء المدة (1998-2010) .

جدول (11)

الهيكل النسبي للمشتغلين في القطاعين العام والخاص في العراق للمدة (2002-2007)

القطاعات الاقتصادية	2002		2004		2007	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الزراعة والصيد والغابات	1.70	98.30	1.66	98.34	1.82	98.18
التعدين والمقالع والاستخراج	89.01	10.99	91.84	8.16	85.02	14.98
الصناعة التحويلية	31.91	68.09	33.26	66.74	35.92	64.08
الماء والكهرباء	100.00	0.00	88.59	11.41	91.60	8.40
التشييد والبناء	8.06	91.94	8.43	91.57	10.77	89.23
مجموع القطاعات السلعية	11.99	88.01	12.57	87.43	14.50	85.50
النقل والمواصلات	15.81	84.19	16.69	83.31	13.95	79.40
تجارة الجملة والمفرد	1.83	98.17	1.47	98.53	1.23	78.23
التمويل والتامين	48.46	51.54	45.60	54.40	50.14	44.27
مجموع القطاعات التوزيعية	4.97	95.03	4.14	95.86	2.80	74.03
قطاع الخدمات	70.69	29.31	68.38	31.62	83.35	32.30
المجموع الكلي	19.37	80.63	17.55	82.45	15.84	70.48

المصدر: وزارة التخطيط -الجهاز المركزي للاحصاء, قسم سياسات التشغيل.

1- وليد عبد المنعم عباس الدركزلي, مهند علي حسين المنعم , واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في استيعاب القوى العاملة في العراق للمدة من(1990-2009) , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد, المجلد 19, العدد 20, ب- ت , ص11.

يوضح جدول (11) الهيكل النسبي للمشتغلين للقطاعين العام والخاص والتي يتميز بهيمنة القطاع الخاص على النسبة الاعلى من المشتغلين اثناء المدة (2002-2007) حيث قدر المجموع الكلي لقوة العمل في العراق بقطاعيه العام والخاص بـ (5072811) عام 2002 , وارتفع الى (7664177) عام 2007, وكانت نسبة التشغيل للقوى العاملة في القطاع العام (19.3%) عام 2002 انخفضت الى (15.8%) عام 2007 كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في العراق شكلا ومضمونا بعد عام 2003 , في حين استحوذ القطاع الخاص على النسبة الاكبر والتي بلغت (80.6%) عام 2002 و (70.5%) عام 2007 , اذ كانت نسب التشغيل الاكبر في القطاع الخاص في كل من انشطة الزراعة والصيد وتجارة الجملة والمفرق بواقع (98%) لكل منهما, و (91%) في انشطة التشييد والبناء و (84%) في انشطة النقل والاتصالات, و(68%) في الصناعة التحويلية, في حين سجل القطاع الخاص مستويات تشغيل متدنية في كل من قطاع التعدين والمقالع والاستخراج (10%) والماء والكهرباء (0.00%) والقطاع الخدمات (29%) ووزعت نسب التشغيل مناصفة بين القطاعين العام والخاص في نشاطي التمويل والتامين, تعكس هذه النسب اهمية عمل القطاع الخاص ومدى قدرته على توسيع نطاق التشغيل في انشطة معينة قابلة للنمو والاستدامة.

وعند تحليل الهيكل النسبي لتوزيع القوى العاملة حسب القطاعين العام والخاص والانشطة الاقتصادية يمكن تأشير الاتي:

1- وجود اختلال هيكلي للعاملين بين القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية.

2- ان قوة العمل في العراق والتي تعمل في القطاع الخاص تبلغ اكثر من (80%) , والتي تتمركز في القطاعات السلعية والتي من بينها الزراعة والصناعة التحويلية والبناء والتشييد, بسبب ضعف الانفاق على القطاعات الانتاجية في هذا المجال , مما ادى الى قلة اعداد العاملين فيه مما يفسر هيمنة القطاعات التقليدية مثل الزراعة والخدمات على باقي القطاعات الاخرى, ففي قطاع الزراعة شكلت نسبة القطاع الخاص تقريبا (98%) من مجموع العاملين فيه مقابل (2%) في القطاع العام لاعتمادها على الايدي غير الماهرة وتخلف الاستخدام التكنلوجي في القطاع الزراعي, وكذلك الحال بالنسبة لنشاط تجارة الجملة والمفرق, ونشاط النقل والمواصلات التي تتجاوز نسبة العاملين فيه (80%) للقطاع الخاص من مجموع العاملين في هذه الانشطة مقابل (20%) للقطاع العام.

3- ارتفاع معدلات نمو العاملين ضمن نشاط الخدمات في القطاع العام والتي تبلغ (70%) نظرا لاستمرار التزام الدولة بتنفيذ اغلب المشاريع الخدمية غير المربحة من اجل الخدمة

العامة[1].

4- ارتفاع معدلات نمو العاملين ضمن نشاط التعدين والاستخراج في القطاع العام بواقع(89%) مقابل انخفاض العاملين في القطاع الخاص الى اقل من (11%) من مجموع العاملين , نظرا لهيمنة الدولة على القطاعات التحويلية .

5- انفرا القطاع العام لوحده في تشغيل قوة العمل ضمن نشاط الكهرباء والماء والغاز ضمن العقو الماضية , لكن الصورة تغيرت بعد احداث عام 2003 نظرا لتشغيل العديد من المولدات الخاصة لهذا النشاط تتراوح بين (8 و11%) خلال العامين (2004-2007).

6- ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في نشاط التشييد والبناء عما هي عليه في القطاع العام وهذا ما يمكن مشاهدته في اتساع رقعة البناء في مختلف المناطق بالرغم من ارتفاع اسعار موا البناء[2].

امسا: واقـــــــع البطالـــة في الاقتصاد العراقـي

اتصف الاقتصا العراقي لاسيما في النصف الثاني من عقد السبعينيات وحتى عقد الثمانينيات بتحقيق حالة الاستخدام الشامل ,بل وفوق الاستخدام الشامل, بسبب وفرة فرص العمل التي يوفرها الاقتصا العراقي ، بل ان سوق العمل كانت تشهد طلبا شديدا على القوة العاملة يقابله نقص واضح في العرض ، رغم وجو حالة مشخصة من العمالة الناقصة غير الظاهرة بشقيها العمالة الناقصة المقنعة والعمالة الناقصة الكامنة. فبعد الحرب العراقية الايرانية عام 1988 وتسريح اعدا كبيرة من العسكرين زا عرض القوة العاملة بشكل كبير في سوق العمل والتي كانت غير قا رة على استيعابهم وخاصة ان هناك عمالة عربية وافدة وضخمة كانت تشغل السوق مما زا من اعدا العاطلين. وبعد فرض الحصار الاقتصا ي تقلص حجم النشاط الاقتصا ي في القطر في القطاعين العام والخاص فتولدت حالة من البطالة الشديدة في اعقاب ذلك لان الحصار ا ى الى تضاؤل حجم الانفاق الحكومي وتوقف عمليات التنمية ، وكذلك توقفت كثير من المعامل وورش القطاع الخاص عن العمل بسبب نقص الموا الاولية المستورة. اضافة الى ان المصانع التي كانت قا رة على الاستمرار في العمل لكنها لم تكن قا رة على العمل بكامل طاقاتها ، كل ذلك زا من حجم البطالة المتفاقمة في العراق والتي كانت تز ا ايضا بدخول اعدا جديدة من العاملين الى سوق العمل بعد بلوغهم سن العمل او تخرجهم من الجامعات والمعاهد

1- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية, وثيقة سياسة التشغيل الوطنية, مصدر سابق ,ص44.

2- وزارة التخطيط, اللجنة الفنية لإعدا الخطة الوطنية الخمسية(2010-2014) ,قطاع التنمية البشرية, محور التشغيل والبطالة, مصدر سابق,ص18.

والتي لم توفر لهم فرص عمل.[1]

,وبعد فرض العقوبات الاقتصادية عام 1991 تقلص حجم النشاط الاقتصادي في القطر في القطاعين العام والخاص فتولدت من البطالة الشديدة في اعقاب ذلك وذلك لأن الحصار أدى الى تضاؤل حجم الانفاق الحكومي وتوقف عمليات التنمية , وكذلك توقفت كثير من المعامل وورش القطاع الخاص عن العمل بسبب نقص المواد الاولية المستوردة ,فضلا عن ان المصانع التي كانت قادرة على الاستمرار في العمل لكنها لم تكن قادرة على العمل بكامل طاقاتها, كل ذلك زاد من حجم البطالة المتفاقمة في العراق [2].إذ بلغ معدل البطالة (8.54 %)عام 1990 ثم ارتفعت الى (13.9%)عام 1996 إذ تعود اسباب البطالة في العراق الى الوضع الغير طبيعي الذي عاشه الاقتصاد العراقي ,وفي عام 1997 وصل معدل البطالة الى (15%) عند الذكور وعند الاناث (2.1%) ولكلا الجنسين(13.5%) ,ويعزى ذلك الى دخول إعداد كبيرة من النساء الى قوة العمل والى تسريح إعداد كبيرة من الافراد مما زاد من اعداد الباحثين والراغبين عن العمل من دون ان تكون هناك فرص عمل لاستيعابهم لأن الاقتصاد العراقي كان يعاني من انخفاض في ايراداته النفطية بسبب انخفاض الاسعار ومن قصور في جهازه الإنتاجي إذ كل الجهود كانت توجه نحو تغطية النفقات العسكرية, إلا ان الوضع تفاقم بعد احتلال العراق في العام 2003 ,ليزيد الاحتلال من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية .حيث ارتفعت نسبتها الى نحو(28.1%)من إجمالي القوى العاملة ,ويعود السبب في ذلك الى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما مرته الحرب للبنى التحتية ,وما اتبعها من اعمال تخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة ,إذ توقفت معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة نحو 192 شركة عامة كبيرة وانخفاض كبير في القدرات الإنتاجية النفطية نتيجة لتهالك المنشآت النفطية وحاجتها الى التطوير والاصلاح. إضافة الى ما تتعرض له من عمليات تخريبية كبيرة ومستمرة الأمر الذي جعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لاسيما النشاط الإنتاجي السلعي منه. هذه الفوضى الاقتصادية خلقت خللا في هيكلية الاقتصاد العراقي وشلته في نشاطه ,إذ لم يستطيع أن يحافظ على القوى العاملة فيه, فكيف يمكنه من خلق فرص عمل إضافية للشرائح الجديدة الداخلة الى اسواق العمل ومما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة حل عدد كبير من المؤسسات العامة[3],فضلا عن التزايد في

1- نداء حسين عبد الله , مصدر سابق ,ص 18-19.
2- المصدرنفسه,ص18-20 .
3- احمد عمر الراوي, البطالة في العراق –الواقع وتحديات المعالجة, مصدر سابق , ص8-9.

جدول(12)
معدل نمو البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2013)

السنوات	معدل البطالة %
1990	8,54
1991	11
1992	13,1
1993	16
1994	18,7
1995	12,9
1996	13,9
1997	13,5
1998	17,4
1999	20,2
2000	26
2001	26,6
2002	27
2003	28,1
2004	26,8
2005	17,97
2006	17,50
2007	15,34
2008	15,8
2009	15
2010	14,5
2011	11,1
2012	11,9
2013	11

المصدر:- خضير عباس حسين الوائلي, أثر الصدمات الاقتصا□ية في بعض متغيرات الاقتصا□ الكلي في العراق للمدة (1980-2011), رسالة ماجستير, كلية الإ□ارة والاقتصا□, جامعة كربلاء, 2012,ص136.
- وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء ,مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصا□ي والاجتماعي في العراق للمدة (2008-2012) ,مديرية الحسابات القومية ,2013,ص18.
- وزارة التخطيط ,□ائرة السياسات الاقتصا□ية والمالية, التضخم السنوي للاقتصا□ العراقي لعام 2013, قسم □راسات السوق , آذار 2014 , ص35.

معدلات نمو السكان التي ساهمت هي الأخرى بخلق ضغوط على ايجا فرص عمل كافية [1] , وقد تراجعت معدلات البطالة خلال السنوات 2004-2006 مقارنة ب 2003. إذ تراجع المعدل من(28.1%) العام المذكور الى (17.5%) خلال العام 2006 , وان كان هذا التراجع يشكل نسبة مهمة في الحد من ظاهرة البطالة إلا انه لم يشكل معالجة حقيقية للبطالة ؛ لأن معظم او جميع العمالة الموظفة لم تستوعبه القطاعات الاقتصا ية , وانما استوعبتها الأجهزة الأمنية . التي لا تؤشر أي تقدم حقيقي في تفعيل الاقتصا العراقي لأمتصاص ظاهرة البطالة[2] .

واستمر هذا الانخفاض حتى عام 2008 وبلغ (15.8%) ,يعو هذا الانخفاض الى الاستقرار الامني في بعض المحافظات ,وقيام الدولة ببعض السياسات لتخفيف البطالة , من أهمها فتح مراكز التشغيل والتدريب المهني وتوفير القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة [3], ثم انخفض الى مستوى أ نى عامي (2012 و2013) حيث بلغ (11.9% و11%) وكما موضح في جدول (12).

- اسباب البطالة في الاقتصاد العراقي:

1- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب , وتراجع الأ اء الاقتصا ي ,وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.

2- الحروب التي خاضها العراق خلال العقو الثلاثة المنصرمة والحصار الاقتصا ي الدولي الشامل على العراق, وتدني مستوى الانتاج والتنمية الى أ نى مستوى وتوجيه الدخل القومي نحو متطلبات الحروب[4].

3- الشلل التام الذي اصاب الكثير من القطاعات الاقتصا ية , فبلغت نسبة المنشآت المتوقفة عن العمل(90%) عام 2003 .

4- احجام الكثير من الصناعيين واصحاب رؤوس الاموال والشركات الاجنبية عن تنفيذ مشاريعها الاستثمارية اخل القطر او تأجيلها بسبب ما آلت اليه الأوضاع الأمنية بعد الاحتلال وتفشي الظواهر السلبية لدى البعض من سرقات وفسا ا اري والذي تفاقم بعد الاحتلال بشكل كبير جدا [5].

1- طارق عبد الحسين العكيلي ,البطالة والتشغيل في اقتصا ريعي معوق, مصدر سابق, ص51.

2- احمد كامل الناصح ,واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012 في العراق , المجلة العراقية للعلوم الاقتصا ية , جامعة بغدا , السنة التاسعة , العد الثامن والعشرون,2011,ص.7

3- فالح نغيمش مطر الزبيدي, مصدر سابق ,ص.8

4- عيا ة سعيد حسين, مصدر سابق ,ص.94

5- كامل علاوي كاظم, البطالة في العراق- الواقع الآثار – آليات التوليد وسبل المعالجة, كلية الا ارة والاقتصا , جامعة الكوفة ,2011, ص9.

5- هجرة الكفاءات والعقول العلمية العراقية وهروب رأس المال الوطني خارج العراق .

6- عدم استقرار النشاط الخاص بفعل الاضطرابات في السوق وتعرضه للاختناقات بفعل نقص المدخلات الإنتاجية او تطرف الإجراءات الضريبية والكمركية وعدم استقرار المناخ الاقتصادي.

7- الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق لمدة ثلاثة عشر عاما والذي أنهك الاقتصاد العراقي وفاقم من ازمة البطالة[1] .

8- الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ,يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يشكل النفط أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي واكثر من 90% من صادراته والمصدر الرئيس في تمويل الموازنة ،وعلى الرغم من هذه الأهمية الا انه لا يستوعب سوى 2% من قوة العمل، إضافة الى ان ما يحصل من نمو في القطاع النفطي لا يؤثر في التنمية في البلد التي يفترض ان تنمو القطاعات الأخرى ثلاثة أمثال النمو في القطاع النفطي حتى تستوعب القوى العاملة. وأن الاقتصادات الريعية بطبيعتها غير مولدة لفرص العمل، وهذا ما أدى الى تفاقم معدلات البطالة[2]

- الإجـراءات المناسبة لمواجهة البطالة

1- قامت الحكومة العراقية بمنح القروض الميسرة لتحقيق هدفين رئيسين هما التخفيف من حدة الفقر والبطالة لما لها من اثر في خلق فرص العمل ،وأدى هذا الإجراء الى ظهور أنماط جديدة للعمل والتشغيل المتمثلة في رفع قدرة العمل الذاتي لدى الشخص العاطل أو الذين يعملون لحسابهم الخاص من خلال اكتسابهم للمهارات والقدرة على استغلال مواردهم بكفاءة عالية لكون العمل التقليدي غير قادر على استيعاب العاملين لذا كان الاتجاه نحو العمل الذاتي والحر.

2- تنشيط مكاتب التشغيل في المناطق الحضرية مع إنشائها في المناطق الريفية بغية خلق فرص العمل في ظل تقلص فرص العمل الزراعية على ان لا تقتصر فرص العمل على القطاع العام، ان هذه الآلية إحدى آليات تخفيف الفقر الواردة في استراتيجية تخفيف الفقر في العراق من خلال خلق فرص العمل في الريف والمدينة [3].

3-دعم وتنشيط القطاع الخاص لكي يأخذ دوره الأساسي في العملية التنموية بما يمكنه من أعباه استثمار امواله المهاجرة لخلق فرص عمل قادرة على استيعاب القوى العاملة الفائضة نظرا لقدرة هذا القطاع من سرعة تحقيق استثمارات واسعة ومنتشرة في جميع المحافظات العراقية.

1- احمد عمر الراوي, البطالة في العراق –الواقع وتحديات المعالجة, مصدر سابق , ص10-.11

2- حسام الدين زكي بنيان ,ميادة رشيد , تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2002-2008) , مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 33, المجلد 9, البصرة , 2013, ص48-49.

3- كامل علاوي كاظم, مصدر سابق, ص 14-15.

4- إعطاء الأولوية في التوظيف للقوى العاملة العراقية في الاستثمارات الأجنبية من خلال إعطاء بعض التسهيلات والإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية التي توظف العمالة العراقية[1] .

5- المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في تقليص البطالة في العراق, تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة , أحد الانشطة الحيوية التي تعمل على دعم اقتصادات الدول وتخليصها من المشكلات ومنها البطالة , وذلك لما تؤديه هذه المشروعات من دور مهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص [2].

- آثـــــار البطالـــــــة

1- تهدد عملية الاستقرار الاجتماعي من خلال تفشي الاعمال غير المقبولة اجتماعيا والتسرب من الدراسة وانتشار الأمية, وانتشار الجريمة, بخاصة لدى الشباب العاطلين عن العمل إذ تشير احدى دراسات البرنامج الإنمائي حول العراق الى ان 85% من الجرائم التي تقع عند الفئة العمرية 10- 24 سنة هي لدى العاطلين عن العمل[3].

2- فقدان الأمن الاقتصادي للفرد والمجتمع , حيث يفقد العامل دخله الأساسي مما يعرضه وأسرته للفقر والحرمان .

3- تؤدي البطالة الى إهدار قيمة العمل البشري وخسارة في قيمة الناتج القومي الاجمالي لأنها هدر في الموارد البشرية .

4- تؤدي البطالة الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

5- تؤدي البطالة الى خفض مستويات الأجور نتيجة قبول العاطلين عن العمل لأجر أدنى من الأجر السائد مقابل الحصول على عمل مما يؤدي الى عدم التوازن بين الأجور والاسعار وتكاليف المعيشة[4].

1- احمد عمر الراوي, البطالة في العراق – الواقع وتحديات المعالجة ,مصدر سابق ,ص14.

2- حسام زكي بنيان ,ميادة رشيد كامل, مصدر سابق,ص75.

3- كامل علاوي كاظم, مصدر سابق, ص13.

4- مي حمدي عبد الله الشمري, واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, المعهد الطبي التقني , العدد السابع والثلاثون,2013,ص145.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا :- الاستنتاجات

استنادا الى ما تقدم ومن خلال استعراض نتائج تحليل اثر النمو الاقتصادي على التشغيل خلال المدة 1990-2013 , توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:-

1- ان الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي في العراق يعود الى النمو في إنتاجية القطاع النفطي (أي صادرات النفط الخام) فنمو حصيلة الصادرات النفطية (بفعل زيادة الانتاج والاسعار) هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي في العراق ,وهذ النمو لا يسمح بتوفير فرص تشغيل كافية(حتى بأفتراض استمراره بالتصاعد) لسبب بسيط وهو ان قطاع استخراج النفط هو من اقل القطاعات تشغيلا للأيدي العاملة.

2- ان قطاع المقالع والتعدين يشكل أعلى نسبة ومساهمة في الناتج المحلي الاجمالي إذ بلغت (83.1%) ؛ لذا كان وما يزال يمثل العامل الأساس والمهم في تغيير ناتج ونسبة مساهمة القطاعات السلعية خاصة ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية عامة , إذ إن ارتفاع أو انخفاض مساهمة القطاعات الاخرى غالبا ما يكون مرتبطا بتغير ناتج قطاع التعدين والمقالع بالدرجة الاولى.

3- استحوذ قطاع تجارة الجملة والمفرد على أعلى نسبة نمو تشغيل ما بين القطاعات الاقتصادية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ,إذ بلغت (13.1%), يعني هناك اختلالا في بنية قوة العمل ما بين القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في العراق, إذ يكون هناك تحولا في حركة العمالة من القطاعات الانتاجية وخاصة الزراعة نحو القطاعات الخدمية والتوزيعية , ويبدو ان هذا التحول كان سريع وغير منسجم مع السياق التاريخي لعملية التنمية الاقتصادية .

4- ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة, ودخول أعداد جديدة من العاملين الى سوق العمل بعد بلوغهم سن العمل أو تخرجهم من الجامعات والمعاهد والتي لم توفر لهم فرص عمل ,مما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة.

5- شهد الانفاق العام في العراق قفزات كبيرة تتمثل بالإرتفاع المستمر خلال مدة الدراسة , إذ كانت هذه الزيادة في النفقات في جانب كبير منها زيادة ظاهرية .

6- إن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى زيادة الانفاق العام من خلال زيادة الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري باتجاه توفير فرص عمل وزيادة حجم التشغيل في القطاعات الاقتصادية المختلفة , وعلى الرغم من ضعف (عدم المعنوية) معدل التشغيل في

المساهمة في رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كون الناتج المحلي الاجمالي للعراق يتركز على القطاع النفطي , والذي يعد غير مولد لفرص العمل أو منخفض الايدي العاملة , لذا فأن زيادة الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى ضعف فرص العمل وتتركز أغلبها في مجال الأمن والدفاع والتي تعد قطاعات خدمية ولا تسهم في العملية الانتاجية .

ثانيا :- التوصيات:

وبناءا على ما جاء من استنتاجات توصي الدراسة بما يلي :-

1- الحد من الدور الذي يؤديه القطاع النفطي بوصفه قطاعا حاكما للاقتصاد العراقي , إذ ان الناتج المحلي الاجمالي ونموه يرتبط أشد الارتباط بالتغيرات الحاصلة في هذا القطاع مما يبقى الاقتصاد تحت رحمة تحركات العرض والطلب لهذا المورد, وتقلبات الاسعار.

2- معالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي يعني زيادة ناتج وأهمية القطاعات الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي , وهذا بدوره سوف يزيد من مساهمة هذه القطاعات وخاصة السلعية في اجمالي الصادرات , ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية.

3- العمل على دعم وتفعيل قطاعات الزراعة والري والطاقة والبناء والتشييد والسياحة والارتقاء بالوضع المزري للبنى التحتية, لأن تفعيل هذه القطاعات هو شرط ضروري لخلق بيئة ملائمة لتشغيل نامٍ ومستقر يتجاوز بمراحل قدرات وامكانيات الحكومة العراقية.

4- انشاء وحدة لمكافحة الفقر والبطالة عن طريق توسيع شبكات الضمان الاجتماعي , بحيث تشمل معظم الأسر الفقيرة تضطر الى دفع اطفالها الى اسواق العمل لتوفير الدخل اللازم لها, وتحسين الوضع المعيشي المتردي التي تعاني منه أغلب الأسر العراقية , اضافة الى ذلك فأنه اصبح من واجب الجهات ذات العلاقة ان تقوم بتشجيع التعليم ووضع حلول ومعالجات لما يسمى بظاهرة (التسرب المدرسي),وايضا العمل على انشاء المشاريع المناسبة لظرفنا المعاصر واولى هذه المشاريع الاهتمام بالبنى التحتية للبلد والتي تتطلب أعداد كبيرة من الايدي العاملة الماهرة منها وغير الماهرة وفي مجالات مختلفة منها التشييد والبناء والكهرباء والماء.....إلخ.

5- ترشيد النفقات العامة عبر برنامج تقيد الانفاق الترفي وغير الضروري والتبذيري ومعالجة الخلل في الهيكل الإنفاقي, والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الانتاجية لما لذلك من أثر في تنويع القاعدة الانتاجية, وتوفير فرص العمل.

6- ضرورة تنويع الاقتصاد وذلك من خلال الاستفادة من الايرادات النفطية وزيادة الاعتماد على القطاعات الرئيسية كالزراعة والصناعة والتي تحتاج الى ايدي عاملة بصورة أكبر مما تؤدي الى المساهمة بنسب كبيرة إذا ما استغلت تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

المصادر والمراجع

ثانيا :الكتب العربية

1- إبراهيم مشورب, الاقتصاد السياسي, مبادئ- مدارس- انظمة , الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني ,بيروت , 2002.

2- أحمد بعلبكي, موضوعات وقضايا خلافية في تنمية الموارد العربية, الطبعة الاولى, دار الفارابي, بيروت, 2007.

3- أحمد عارف العساف ,. محمود حسين الوادي , التخطيط والتنمية الاقتصادية, الطبعة الاولى , دار المسيرة للنشر , عمان – الاردن ,2011.

4- آدم مهدي أحمد, الوجيز في الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي , الشركة العالمية للطباعة والنشر , القاهرة , ب ت .

5-أزاد أحمد سعدون الدوسكي ,وآخرون, واقع الاقتصاد العراقي مع الاشارة الى القطاع الموازي ,الطبعة الاولى, مطبعة هاوار , دهوك , 2008.

6- أسامة السيد عبد السميع, مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية, الاسباب, الآثار ,الحلول, الطبعة الاولى, دار الفكر الجامعي, الاسكندرية, 2008.

7- اسامة بشير الدباغ , أثيل عبد الجبار الجومرد , المقدمة في الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى , دار المناهج للنشر , عمان , 2003 .

8- اموري هادي كاظم, مقدمة في القياس الاقتصادي , دار ابن الاثير , جامعة الموصل ,2005.

9- أوجست سوانينبيوج , الاقتصاد الكلي , ترجمة خالد العامري, الطبعة الاولى, دار الفاروق, القاهرة, 2008.

10- ايرنيام , اساد تشايا, الكينزية الحديثة :تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد ,ترجمة عارف دليلة, دار الطليعة , بيروت, 1979.

11- باري سيجل , النقود والبنوك والاقتصاد, وجهة نظر النقديين, ترجمة طه عبد الله منصور, عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد, دار المريخ, الرياض, 1987.

12- بسام الحجار , عبد الله رزق , الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني, بيروت, 2010.

13- تأليف نخبة من الخبراء الاقتصاديين , دراسات حول الانظمة الاقتصادية العالمية , دار التعليم الجامعي للنشر , الاسكندرية ,2013.

14- توم جورمان , دليل المبتدئين الشامل الى علم الاقتصاد , ترجمة : إيمان عبد الغني نجم , الطبعة الأولى , كلمات عربية للنشر والترجمة , القاهرة ,2010 .

15- ج .أكلي, الاقتصاد الكلي , النظرية والسياسات, ترجمة عطيه مهدي سليمان , الجزء الاول, جامعة الموصل , مديرية مطابع الجامعة , 1980.

16- جيمس بلاكورد , الموجز في النظرية الاقتصادية , ترجمة أشرف محمود , دار زهران , عمان – الاردن , 2009.

17- جيمس جوارتيني , ريجارد ستروب , الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد , دار المريخ للنشر , السعودية , 1999.

18- حسام علي داوود, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الثانية, دار المسيرة للنشر, عمان, 2011.

19- حسن لطيف الزبيدي , النظم الاقتصادية المقارنة , الطبعة الاولى , النجف الاشرف , 2013.

20- حسين علي بخيت , سحر فتح الله , الاقتصاد القياسي, دار اليازوري , عمان , 2009.

21- خالد واصف الوزني, احمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, 1999 .

22- خبابة عبد الله , أساسيات في اقتصاد المالية العامة , مؤسسة شباب الجامعة ,الجزائر , 2009.

23- خميس خلف موسى الفهداوي , مازن عيسى الشيخ راضي , التنمية الاقتصادية , دار الكتب , النجف الاشرف , 2000.

24- رفعت المحجوب , المالية العامة , مكتبة النهضة العربية , القاهرة , 1990.

25- رمزي زكي , المشكلة السكانية وخرافة المالثوسية الجديدة , سلسلة عالم المعرفة, , العدد 226 , الكويت , 1990.

26- ـــــــ , الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة, سلسلة عالم المعرفة , العدد226, الكويت , 1998.

27- رونالد أيرنبرج , روبرت سميث , أقتصاديات العمل , ترجمة فريد بشير طاهر , مراجعة سلطان محمود سلطان, دار المريخ للنشر , الرياض , 1994.

28- زينب حسين عوض الله , سوزى عدلى ناشد , مبادئ علم الاقتصاد , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2004.

29- سامي خليل , النظريات والسياسات ,المالية والنقدية , الجزء الاول , شركة كاظمة للنشر , الكويت , 1982.

30- شيخي محمد , طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات, الطبعة الاولى , دار الحامد, عمان, 2012.

31- صادق مهدي السعيد, العمل وتشغيل العمال والسكان والقوى العاملة, الطبعة الثانية, مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية, بغداد, 1979.

32- صلاح الدين نامق , قادة الفكر الاقتصادي , دار المعارف , القاهرة , 1978.

33- طارق الحاج , علم الاقتصاد ونظرياته , دار صفاء للنشر, عمان , 1998.

34- طارق عبد الحسين العكيلي, اقتصاديات الموارد البشرية ,الطبعة الاولى, مؤسسة الوراق للنشر, عمان, 2007.

35- طه محمد بامكار , التخطيط والتنمية الاقتصادية في السودان , الطبعة الاولى , دار عزة للنشر , الخرطوم , 2012.

36- عبد الجبار عبود الحلفي, الاقتصاد العراقي –النفط- الاختلال الهيكلي- البطالة, مركز دراسات الخليج العربي, مطبعة البينة, جامعة البصرة , 2008.

37- عبد الحسين محمد العنبكي , الاصلاح الاقتصادي في العراق , مركز العراق للدراسات, دار الصنوبر للطباعة , بغداد, 2008.

38- عبد الرحمن يسري احمد , تطور الفكر الاقتصادي , الدار الجامعية , القاهرة , 2001 .

39- عبد الرزاق بني هاني, الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط والمتعدد, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان ,2014.

40- عبد القادر محمد عبد القادر عطيه , رمضان محمد أحمد مقلد, النظرية الاقتصادية الكلية , كلية التجارة , جامعة الاسكندرية , 2005.

41- عبد الكريم كامل أبو هات , النظم الاقتصادية , دار الكتب للنشر , بغداد , 2002.

42- عبد المطلب عبد الحميد, النظرية الاقتصادية , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2000.

43- عبد علي كاظم المعموري , تاريخ الافكار الاقتصادية , الطبعة الاولى , دار الحامد للنشر , عمان – الاردن , 2012 .

44- عبدالوهاب الأمين , مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى , دار الحامد للنشر , عمان – الاردن , 2002.

45- عبلة عبد الحميد بخاري, التنمية والتخطيط الاقتصادي, دار المريخ , الرياض, 2009.

46- عثمان ابو حرب ,الاقتصاد الدولي ,الطبعة الاولى , دار اسامة للنشر, عمان- الاردن , 2008.

47- عدنان داود العذاري ,الاقتصاد القياسي نظرية وحلول , مراجعة صادق علي الجبوري, الطبعة الاولى ,دار جرير , عمان, 2010.

48- علي عبد الوهاب نجا ,مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها, الدار الجامعية , الاسكندرية , 2005.

49- علي محمد خليل, سليمان احمد اللوزي, المالية العامة, الطبعة الاولى, دار زهران للنشر, عمان, 2013.

50- غازي محمود ذيب الزغبي , البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الاردن , الطبعة الاولى, عالم الكتب الحديث , عمان , 2009.

51- فايز ابراهيم الحبيب , مبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الرابعة , مطابع الفرزدق , الرياض , 2000.

52- فريدريك م .شرر , نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي , ترجمة : عُلى أبو عمشة , الطبعة الاولى , مكتبة الملك فهد , الرياض – السعودية , 2001 .

53- فليح حسن خلف , التنمية والتخطيط الاقتصادي , الطبعة الاولى , عالم الكتب الحديث للنشر , عمان , 2006.

54- كامل علاوي كاظم الفتلاوي , حسن لطيف الزبيدي , القياس الاقتصادي – النظرية والتحليل , الطبعة الاولى , دار صفاء, عمان, 2011.

55- كامل علاوي كاظم, البطالة في العراق- الواقع الآثار – آليات التوليد وسبل المعالجة, كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة ,2011.

56- كريمة كريم , جودة عبد الخالق, اساسيات التنمية الاقتصادية, الطبعة الثانية, دار النهضة العربية, القاهرة, 2007.

57- لبيب شقير , تاريخ الفكر الاقتصادي , دار النهضة , مصر- القاهرة , ب- ت.

58- مالكولم جبلز وآخرون , اقتصاديات التنمية, تعريب د. طه عبد الله منصور, عبد العظيم محمد مصطفى, دار المريخ, الرياض – السعودية, 1995.

59- مايكل ابدجمان , الاقصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة : محمد ابراهيم منصور , دار المريخ للنشر , الرياض – السعودية , 1988.

60- محمد دويدار , مبادئ الاقتصاد السياسي ,الجزء الاول ,مطبعة التوني ,الاسكندرية ,1993.

61- ـــــ , مبادئ الاقتصاد السياسي , دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2008 .

62- محمد صالح تركي القريشي , علم اقتصاد التنمية , الطبعة الاولى , دار أثراء للنشر , عمان , 2010.

63- محمد طاقة و حسين عجلان حسن, أقتصاديات العمل, الطبعة الاولى , دار أثراء للنشر, عمان , 2008.

64- محمد عبد العزيز عجمية ,وآخرون, التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق, الطبعة الثانية, دار الجامعة للطباعة, الاسكندرية, 2010.

65- محمد عبد العظيم الدكماوي, مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي) , الطبعة الاولى, مكتبة الفلاح للنشر, الكويت, 2013.

66- محمد علي زيني, الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل, الطبعة الثالثة , دار الملاك للفنون والنشر, مصر, 2009.

67- محمود الوادي وآخرون, الأساس في علم الاقتصاد, دار اليازوري , عمان, 2006.

68- محمود حسين الوادي وآخرون, مبادئ علم الاقتصاد, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2010 .

69- مدحت القريشي , اقتصاديات العمل, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان – الاردن , 2007

70- منى الطحاوي, اقتصاديات العمل , مكتب نهضة الشرق, القاهرة, 1984.

71- مدحت القريشي , التنمية الاقتصادية , نظريات وسياسات وموضوعات , الطبعة الاولى , دار وائل للنشر , الاردن , 2007.

72- مدحت القريشي , تطور الفكر الاقتصادي ,الطبعة الاولى ,دار وائل للنشر ,عمان , 2008.

73- نبيل جعفر عبد الرضا , تطور الفكر الاقتصادي , من افلاطون الى فريدمان, الطبعة الاولى ,مؤسسة التاريخ العربي للنشر, بيروت, 2012.

74- نجلاء عبد الحميد راتب , الاقتصاد والمجتمع , جامعة بنها , مصر , ب- ت .

75- نزار سعد الدين العيسى, أبراهيم سليمان قطف, الاقتصاد الكلي, مبادئ وتطبيقات, الطبعة الاولى, دار الحامد, عمان, 2006.

76- هاري كلجيان , والاس أوتس , مقدمة في الاقتصاد القياسي- المبادئ والتطبيقات, ترجمة المرسي السيد حجازي وعبد القادر محمد عطية, مراجعة حمد بن سليمان البازعي , الطبعة الاولى, جامعة الملك سعود, السعودية , 2001.

77- وديع طوروس, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, المؤسسة الحديثة للكتاب, طرابلس, 2010 .

78- وليد اسماعيل السيفو, أحمد محمد مشعل, الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق ,الطبعة الاولى, دار مجدلاوي للنشر, عمان ,2003.

79- وليد عبد الحميد عايب, الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي, الطبعة الاولى, مكتبة حسن العصرية, بيروت, 2010.

ثالثا : الرسائل و الاطاريح

1- خالد حمادي حمدون, أثر الخصخصة في معدلات التضخم وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في تجارب دولية مختارة, اطروحة دكتوراه ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل, 2006.

2- خضير عباس حسين الوائلي, أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011), رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, 2012.

3- سـلام كـاظـم شـانـــي, تحليـل العـلاقـة بـين المـوازنـة العـامـة و الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009,رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء, 2011.

4- عامر عمران كاظم المعموري ,دراسة تحليلية للعلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1970-1994),رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة , 2000 .

5- عقيل حميد جابر الحلو, الاستثمار بالموارد البشرية وعلاقته بالتشغيل والبطالة في الدول النامية, اطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة المستنصرية, 2008.

6- قيس ناظم غزال, أثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة , اطروحة دكتوراه ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة الموصل ,2003.

7- مصطفى بن ساحة ,اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ,رسالة ماجستير في تخصص تجارة دولية , الجزائر ,2011.

8- الهام وحيد دحام منذور , فاعلية أداء السوق المالي والقطاع المصرفي في النمو الاقتصادي , رسالة ماجستير ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء ,2006.

9- وائل سالم جميل, العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق, رسالة ماجستير ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد, 2006.

رابعا: البحوث والدراسات

1. ابراهيم عباس جاسم, دور النشاط الفندقي في خلق وتوفير فرص العمل والتشغيل في العراق للفترة (2000-2007), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد السابع والثلاثون, 2013.
2. احمد صدام عبد الصاحب, هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1999-2007) دراسة تحليلية استقرائية, مجلة الخليج العربي , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة البصرة, المجلد 42, العدد(1-2), 2014.
3. احمد عباس عبد الله المحمدي, البطالة في الدول العربية -الاسباب والمعالجات , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, السنة الخامسة, العدد الخامس عشر, جامعة الانبار, 2007.
4. احمد عمر الراوي, البطالة في العراق –الواقع وتحديات المعالجة ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,جامعة المستنصرية, السنة الثامنة, العدد السادس والعشرون ,2010.
5. احمد عمر الراوي, مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ضوء المتغيرات الجدية, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , مركز دراسات وبحوث الوطن, السنة الخامسة, العدد 13, 2007.
6. احمد كامل الناصح ,واقع البطالة في المحافظات والتوقعات المستقبلية للعمالة لسنة 2012 في العراق , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , جامعة بغداد, السنة التاسعة , العدد الثامن والعشرون,2011.

7. بتول مطر الجبوري , دعاء محمد الزاملي, دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2011) مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 16, العدد 1 , 2014.
8. توفيق عباس المسعودي, دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء(العراق دراسة تطبيقية) , مجلة العلوم الاقتصادية, العدد 26, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, المجلد السابع, 2010.
9. جلال شيخ العيد , د. عيسى بهدي , قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاراضي الفلسطينية للفترة(1996-2011), مجلة الباحث, العدد 11, جامعة قاصدي مرباح ورقلة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , الجزائر , 2012.
10. جمال عزيز فرحان العاني , علياء حسين خلف الزركوش, العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية(العراق إنموذجا), مجلة الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية ,السنة السادسة والثلاثون ,العدد سبعه وتسعون,2013.
11. حسام الدين زكي بنيان ,ميادة رشيد , تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (2002-2008) , مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 33, المجلد 9, البصرة , 2013.
12. حسناء ناصر إبراهيم, البطالة وخلق فرص العمل إحدى تحديات الوضع الراهن , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, جامعة بغداد , العدد19 ,2009.
13. خليل اسماعيل ابراهيم , آثار تطورات النفقات العامة في مستويات الاسعار خلال مدة الدراسة (2005-2011) , المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك , جامعة بغداد , مجلد 4, العدد 1 , 2012.
14. دادن عبد الغني, بن طجين محمد عبد الرحمان, دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2008), مجلة الباحث, العدد10, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة قاصدي مرباح, الجزائر, 2012.
15. رحيم حسين , سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم, الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية, جامعة محمد البشير الإبراهيمي, الجزائر, السنة العشرون, العددان 61-62 , 2013.
16. رحيم كاظم حسن, قياس اثر التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الاجمالي في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, المجلد 19, العدد 72 ,2013 .

17. ــــ , قياس اثر بعض المتغيرات التكميلية على الإنتاج الزراعي في العراق, مجلة جامعة ذي قار ,العدد الخاص, المجلد 5 , 2010.

18. رواب عمار, غربي صباح, التكوين المهني والتشغيل في الجزائر , الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية, كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ,جامعة محمد خيضر ,الجزائر, 2011.

19. سامي عبيد التميمي , الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق, الواقع والتحديات مع نظره لقانون الاستثمار الاجنبي لسنة 2006 , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الكوفة, المجلد الثاني, العدد 9, 2008.

20. سحر قاسم محمد, الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق, البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للحصاء والابحاث, .2011

21. سميرة العابد , زهية عباز, ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات, مجلة الباحث, الجزائر ,العدد 11, 2012.

22. طالب ابراهيم العقابي وآخرون , الموارد البشرية والتشغيل في العراق (الامكانات وآفاق المستقبل), وزارة التخطيط , البرنامج الانمائي للأمم المتحدة , 1997.

23. عبد الجبار محمود العبيدي, البطالة بين اشتراطات البيئة التقنية والخطل السياسي والاجتماعي, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد, المجلد 19, العدد71, 2011.

24. عبد الحميد قرومي, عبد القادر شلالي, انعكاسات العولمة على مسألة البطالة والتشغيل – موقف التيارات النيوليبرالية, مقالة مقدمة الى مجلة حوليات جامعة الجزائر, معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير, يومي 13-14, الجزائر, 2011.

25. عبد الله نجم عبد الشاوي , عامر احمد محمد, دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق(دراسة ميدانية) , مجلة الادارة والاقتصاد, السنة الرابعة والثلاثون, العدد التاسع والثمانون, 2011.

26. علي حسين المشهداني, ناجي ساري فارس, دراسة واقع السكان للسنوات (1960-2010), مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة, العدد 33, مجلد 9, 2013.

27. علي سيف علي المزروعي, أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009), مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ,المجلد 28 العدد الأول , 2012 .

28. علي عباس فاضل, اثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع اشارة للعراق, وزارة المالية, الدائرة الاقتصادية, 2010.

29. عيادة سعيد حسين, البطالة في الاقتصاد العراقي :اسبابها- وسبل معالجتها, مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 4, العدد 8, 2012.

30. غيداء صادق سلمان, واقع البطالة في البلدان العربية, المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,جامعة الانبار, السنة الخامسة, العدد الثالث عشر , 2007.

31. فارس كريم بريهي, الاقتصاد العراقي فرص وتحديات(دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, جامعة بغداد , العدد 27, 2011.

32. فالح نغيمش مطر الزبيدي, البطالة والتنمية البشرية في العراق-اسباب وانعكاسات للمدة(1990-2009),المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, جامعة المستنصرية, السنة السابعة , العدد التاسع عشر, 2009.

33. فلاح ثويني , وحيدة جبر, دراسة في مشكلة البطالة ,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ,المجلد 3 , العدد 11 , 2006.

34. كاظم شمخي عامر، الحوار الاجتماعي لتقرير السياسة الوطنية لتشغيل ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2011.

35. كمال عبد حامد آل زيارة, تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق, مجلة جامعة أهل البيت, العدد الخامس عشر, السنة العاشرة , كربلاء , 2014.

36. محمد جلال مراد, البطالة والسياسات الاقتصادية, جمعية العلوم الاقتصادية السورية, دمشق,2008.

37. محمد ناصر اسماعيل ,وآخرون, واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من (1977-2004) , مجلة التقني, المنصور, المجلد الحادي والعشرون, العدد 6, 2008.

38. محمود جاسم عباس , النمو الاقتصادي المؤشرات الاساسية في الاقتصاد العراقي (1970-2008) , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , جامعة النهرين , العدد 27 , ايلول , 2011.

39. مسعي محمد, سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو, مجلة الباحث, العدد 10 , الجزائر, 2012.

40. مي حمودي عبد الله الشمري, واقع واسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, المعهد الطبي التقني , العدد السابع والثلاثون,2013.

41. نداء حسين عبد الله, واقع البطالة في العراق, بحث مقدم الى المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية للحصول على شهادة الدبلوم العالي في الاحصاءات التطبيقية , بغداد, 2006.

42. ندوة هلال جودة, د. رجاء عبد الله عيسى, العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق, مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة البصرة ,المجلد 12, العدد 3, 2010.

43. نوري محسن الحلقي ،ظاهرة البطالة ودور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الحد منها ،مجلة العمل والمجتمع ،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،العدد(7-8)،2009.

44. وليد عبد المنعم عباس الدركزلي, مهند علي حسين المنعم , واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في استيعاب القوى العاملة في العراق للمدة من(1990-2009) , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد, المجلد 19, العدد 20, ب- ت.

45. يحيى حمود حسن, مستقبل سوق العمل العراقية في ضوء الدعوى للخصخصة , مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, العدد 15, 2005.

خامسا: التقارير المحلية والدولية

1. البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للأحصاء , النشرة السنوية لسنوات مختلفة.
2. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء, 2010.
3. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء , 2011.
4. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي, المديرية العامة للاحصاء, 2012.
5. جمهورية العراق, وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء, خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014) ,بغداد,2009.
6. علي حمدي, سياسات وآليات دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية, ورقة عمل مقدمة للمنتدى العربي الثاني للتنمية والتشغيل -نحو حماية اجتماعية وتنمية مستدامة, الرياض, 24-26 فبراير 2014.
7. محمد محمود الإمام, منظمة العمل العربية, التنمية والتشغيل, ورقة عمل مقدمة للمنتدى العربي للتنمية والتشغيل, قطر, 15-16 تشرين الثاني 2008.
8. منظمة العمل العربية , التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية, القاهرة, 2012.
9. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الأرقام القياسية 2009- 2013 .
10. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للأحصاء – مديرية الارقام القياسية 1989-2008 .
11. وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للأحصاء ـ مديرية الحسابات القومية.

12.وزارة التخطيط , الجهاز المركزي للإحصاء ,مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2008-2012) ,مديرية الحسابات القومية ,2013.

13.وزارة التخطيط , دائرة السياسات الاقتصادية والمالية, التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013, قسم دراسات السوق , آذار 2014.

14.وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء , قسم سياسات التشغيل.

15.وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء, اللجنة الوطنية لسياسات السكانية, حالة سكان العراق 2010, التقرير الوطني اول حول حالة السكان في اطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والاهداف الانمائية للالفية , صندوق الامم المتحدة للسكان, اشباط 2011.

16.وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, مديرية احصاء السكان والقوى العاملة, مسح التشغيل والبطالة في العراق للفصل الثالث لعام 2008.

17.وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, مديرية احصاء السكان والقوى العاملة, المسح الرابع للتشغيل والبطالة لعام 2006.

18.وزارة التخطيط, اللجنة الوطنية لإعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014,مسودة ورقة قطاع التنمية البشرية, محور التشغيل والبطالة, الاصدار الثاني, 2009.

19.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء, تقرير البنك المركزي العراقي – لسنوات مختلفة .

20.وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء ,قسم سياسات التشغيل لسنوات متفرقة.

21.وزارة التخطيط, دائرة السياسات الاقتصادية والمالية, تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010, بغداد, 2011.

22.وزارة التخطيط, هيئة تخطيط القوى العاملة , واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها, دراسة رقم 952, بغداد, 1992.

23.وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وثيقة سياسة التشغيل الوطني 2010.

سادسا: المؤتمرات والندوات

1- حاجي فطيمة , متطلبات واساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الاروجزائرية , بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية , المركز الجامعي برج بوعريريج, الجزائر , 2011.

2- حافظ عتب, تطوير مكاتب التشغيل وأقسام التوجيه المهني ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل, منظمة العمل العربية ,المركز العربي لتنمية الموارد البشرية, الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب طرابلس: 11 – 13/ 7/ 2005.

3- زكية مقري , نعيمة بحياوي , المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية , بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة , الجزائر , 2011.

4- سرير عبد الله رابح , سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة , بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة الجزائر , 2011.

5- سميرة عبد الصمد, لويزة فرحاتي, سياسات التشغيل ودورها في تحسين الأداء وتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات, بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الدولي بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة باتنة , الجزائر ,2011.

6- منظمة العمل العربية, مؤتمر العمل العربي, نحو سياسات رشيدة للأستخدام في الوطن العربي, الدورة العاشرة, بغداد, 6-16 آذار 1982.

سابعا: المصادر الاجنبية

1-Bradley R. Schiller, "the macroeconomy today ", twelfth edition ,MC graw-hill ,new york, 2010.

2-Campbell R. McConnell , Stanley L. Brue, "Macroeconomics, principles, problems, and policies", sixteenth edition , Mc graw-hill, new york, 2005.

3- Campbell R.mcConnell ,Stanley L. Brue, "macroeconomics ,principles, ,problems, and policies", seventeenth, edition, MC graw -hill ,new york, 2008.

4- David c.colander , macroeconomics , Hildmsixth edition , mc graw hill , new york , 2006.

5-E. wayne nafziger, " Economic Development " , fourth Edition, Cambridge university press, America, 2006.

6-Irvin B. tucker, "Economics for todays world", fifth Edition, thmson south-western, Canada ,2008.

7- j. Bradford Delong ,Martha L. olney ,"Macroeconomics", second edition , MC graw hill ,Singapore,2009.

8- joseph G. Nellis , David parker ," principles of Macroeconomics ", prentice hall , England , 2004.

9- Michael Burda, Charles wyplosz, "Macroeconomics", fifth edition, oxford university press, Britain, 2009.

10- michael Melvin, William Boyes,"principles of macroeconomics", south- western , cengage learning , 2011 .

11-Paul A . Samuelson , William D. Nordhaus , " Macroeconomics"
1 nineteenth Edition ,MC graw–Hill ,new york ,2010.

12- Richard T. froyen ,Macroeconomics(theories and policies) , ninth edition, pearson prentice hall-america ,2009.

13-Robert j.Barro,"Macroeconomics ,Amodern approach" ,Thomson ,south- western,china,2008.

14- Roger A. Arnold, "economics", 8 edition , Thomson south-western, china, 2005 .

ثامنا: شبكة المعلومات الدولية

1- دوناتو رومانو , الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة , المركز الوطني للسياسات الزراعية, دمشق ,2003 ,على الموقع الالكتروني: http://almajd.synthasite./02.php

2- طارق عبد الحسين العكيلي ,البطالة والتشغيل في اقتصاد ريعي معوق , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , على الموقع الالكتروني: http//www.iasj.net:

ملحق(1) ناتج محلي الاجمالي في العراق حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية لمدة من 1990-2013 (مليون دينار)

ت	الأنشطة الاقتصادية	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
1	زراعة وغابات وصيد	4613.3	6629.1	22872.7	49864.0	333524.2	1378274.3	1208982.3	1276367.1
	تعدين ومقالع	36408.8	19236.1	53288.7	168308.4	890354.3	4216753.6	3711820.0	11156499.2
2	نفط خام	36326.4	19166.1	53115.8	167951.7	890014.4	4215918.0	3710428.5	11152807.8
	الأنواع الأخرى من تعدين	82.4	70.0	172.9	356.7	339.9	835.6	1391.5	3691.4
3	صناعة تحويلية	2058.7	1358.0	3302.6	8541.2	24622.4	93291.6	65335.3	98440.0
4	كهرباء وماء	247.5	172.1	302.6	486.8	1100.9	2701.5	8642.6	13467.8
5	بناء وتشييد	1693.2	905.1	3229.6	8762.9	10701.7	30302.3	13765.7	54511.2
6	نقل ومواصلات وخزن	2103.9	2971.3	7344.2	21520.3	119867.7	579223.0	577587.4	1068951.9
7	تجارة جملة ومفرد وفنادق وما شابه	3454.7	3799.3	14640.4	37689.8	206274.3	215054.6	670157.9	613080.3
	مال وتامين وخدمات عقارات	2781.2	3299.1	5077.6	16923.8	33045.9	84069.1	152717.0	260636.1
8	بنوك وتأمين	1748.9	2042.4	2966.8	5029.3	12422.1	38419.9	70016.5	84985.2
	ملكية دور سكن	1032.3	1256.7	2110.8	11894.5	20623.8	45649.2	82700.5	175650.9
	خدمات تنمية الاجتماعية وشخصية	4115.7	5953.3	7845.0	14252.6	50389.6	129411.7	156575.4	627837.2
9	حكومة عامة	3823.5	5424.6	6851.7	10258.8	31394.5	93399.8	116479.4	364891.0
	خدمات شخصية	292.2	528.7	993.3	3993.8	18995.1	36011.9	40096.0	262946.2
	مجموع سب الأنشطة	57477	44323.4	117903.4	326349.8	1669881.0	6729081.7	6565583.6	15169790.8
	ناقصاً: رسم خدمة محتسب	1550.5	1871.8	2795.0	4702.9	11555.2	33598.8	64659.0	76646.8
	ناتج محلي الإجمالي	55926.5	42451.6	115108.4	321646.9	1658325.8	6695482.9	6500924.6	15093144.0

ت	الأنشطة الاقتصادية	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
1	الزراعة والغابات والصيد	1868379.8	2482616.5	2327277.2	2863495.0	3512658.6	2486865.5	3693768.0	5064158.0
	التعدين والمقالع	11752599.0	26936449.4	41849981.4	30816987.2	29044563.4	20372293.8	30855992.8	42529152.0
2	النفط الخام	11746242.9	26926753.9	41834912.0	30799376.2	29021398.8	20349772.0	30808541.6	42379784.7
	الأنواع الأخرى من التعدين	6356.1	9695.5	15069.4	17611.0	23164.6	22521.8	47451.2	149367.3
3	الصناعة التحويلية	147484.9	301635.4	455994.7	609807.2	624346.2	303724.2	937681.6	971031.3
4	الكهرباء والماء	22231.1	29224.5	46236.4	74076.9	78943.6	64717.8	441590.8	588352.9
5	البناء والتشييد	90968.4	157120.9	226986.0	484693.1	673870.4	217314.3	682851.2	2685034.7
6	النقل والمواصلات والتخزن	1393204.4	2056678.7	2390507.0	2609799.2	3238286.9	2284317.3	4428750.4	5887625.9
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	888248.8	1391580.4	1730504.6	2620931.2	2545856.0	1915353.3	3246559.7	4198765.4
	المال والتامين وخدمات العقارات	267731.4	321702.8	359874.8	410322.3	477602.5	390794.1	3691292.3	5475744.6
8	البنوك والتأمين	88249.4	136378.3	167097.8	206536.5	255211.7	160787.3	317318.6	520867.9
	ملكية دور السكن	179482.0	185324.5	192777.0	203785.8	222390.8	230006.8	3373973.7	4954876.7
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	772958.3	906167.7	971877.3	1004254.6	1046536.7	1859095.9	5520751.8	6511223.5
9	الحكومة العامة	453655.6	543184.6	577874.7	595087.2	593726.2	1332373.9	4542026.4	5252510.9
	الخدمات الشخصية	319302.7	362983.1	394002.6	409167.4	452810.5	526722.0	978725.4	1258712.6
	مجموع سب الأنشطة	17203806.1	34583176.3	50359239.4	41494366.7	41242664.3	29894476.2	53499238.6	73911088.3
	ناقصاً: رسم خدمة محتسب	77958.6	119163.7	145539.5	179798.2	219736.9	308687.6	263879.9	377489.7
	الناتج المحلي الإجمالي	17125847.5	34464012.6	50213699.9	41314568.5	41022927.4	29585788.6	53235358.7	73533598.6

ت	الأنشطة الاقتصادية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1	الزراعة والغابات والصيد	5568985.7	5494212.4	6042017.7	6832552.1	8366232.4	9918316.8	10403599.9	10742378.0
	التعدين والمقالع	53030897.0	59274337.1	87521201.0	56563771.6	73569919.4	115999413.1	127208797.6	126750469.8
2	النفط الخام	52851810.9	59018094.5	87166401.2	55998048.1	72905000.1	115256423.7	126435557.5	125534072.1
	الأنواع الأخرى من التعدين	179086.1	256242.6	354799.8	565723.5	664919.3	742989.4	773240.1	1216397.7
3	الصناعة التحويلية	1473218.3	1817913.8	2644173.0	3411291.9	3678714.6	6132760.8	6817592.6	7288007.5
4	الكهرباء والماء	779387.5	972816.6	1843678.3	2312350.1	2909700.5	3443117.8	3692309.7	3991117.7
5	البناء والتشييد	3449743.6	4928470.3	6585819.2	5633715.1	10263151.0	10358530.0	18983168.8	22738507.6
6	النقل والمواصلات والتخزن	6742912.0	7333112.6	8573606.0	8519812.6	9452250.0	10175883.9	11882622.6	15063335.5
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	6349971.6	6973333.7	8392556.4	10308751.8	12458719.9	14115747.4	14325934.2	17688334.8
	المال والتامين وخدمات العقارات	7945806.5	10864645.4	13429784.4	13379542.7	15367648.2	17955240.4	19160845.8	22143181.6
8	البنوك والتأمين	690307.3	1542182.6	2402803.4	1131869.0	2064162.8	2794734.0	3711979.0	5926976.0
	ملكية دور السكن	7255499.2	9322462.8	11026981.0	12247673.7	13303485.4	15160506.4	15448866.8	16216205.6
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	10726238.4	14302388.3	23410748.4	23843822.1	27038403.2	30518824.6	40917582.1	43242532.4
9	الحكومة العامة	8966599.0	12297928.1	21126065.9	21232924.0	23976870.6	27065262.7	35576017.8	37730970.6
	الخدمات الشخصية	1759639.4	2004460.2	2284682.5	2610898.1	3061532.6	3453561.9	5341564.3	5511561.8
	مجموع حسب الأنشطة	96067160.6	111961230.2	158443584.4	130805610.0	163104739.2	218617834.8	253392453.3	269647864.9
	ناقصاً: رسم خدمة محتسب	479205.8	505416.8	1417522.8	163423.0	1040173.7	1290727.4	1484791.6	2252250.9
	الناتج المحلي الإجمالي	95587954.8	111455813.4	157026061.6	130642187.0	162064565.5	217327107.4	251907661.7	267395614.0

المصدر : وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للأحصاء - مديرية الحسابات القومية

ملحق (2) تطور ناتج قطاعات الاقتصادية بالأسعار ثابتة (1988=100) لمدة من 1990 -2013 (مليون دينار)

سنوات	زراعة وغابات وصيد	تعدين ومقالع	صناعة تحويلية	كهرباء وماء	بناء وتشييد	نقل ومواصلات وتخزن	تجارة جملة ومفرد وفنادق وما شابه	مال وتأمين	قطاعات خدمية	إجمالي ناتج محلي
1990	2861.8	22586.1	1277.1	153.5	1050.4	1305.1	2143.1	1084.9	3193.5	35655.7
1991	1435.2	4164.6	294.0	37.3	196.0	643.3	822.5	442.2	1560.9	9595.9
1992	2694.7	6278.1	389.1	35.7	380.5	865.2	1724.8	349.5	1172.9	13890.6
1993	1909.7	6445.9	327.1	18.6	335.6	824.2	1443.4	192.6	1001.4	12498.6
1994	2157.1	5758.5	159.2	7.1	69.2	775.3	1334.1	80.3	459.3	10800.2
1995	1974.8	6041.9	133.7	3.9	43.4	829.9	308.1	55.0	250.8	9641.6
1996	2048.4	6289.0	110.7	14.6	23.3	978.6	1130.4	118.6	410.5	11124.2
1997	1757.8	15364.9	135.6	18.5	75.1	1472.2	844.3	117.0	1106.6	20892.1
1998	2242.0	14102.8	177.0	26.7	109.2	1671.8	1065.9	105.9	1142.9	20644.1
1999	2646.3	28711.9	321.5	31.2	167.5	2192.2	1483.3	145.4	1163.4	36862.7
2000	2363.0	42493.2	463.0	46.9	230.5	2427.2	1757.1	169.7	1182.6	51133.2
2001	2498.4	26888.0	532.1	64.6	422.9	2277.1	2286.8	180.2	1054.0	36204.0
2002	2568.6	21238.8	456.6	57.7	492.8	2368.0	1861.7	186.6	927.9	30158.7
2003	1371.7	11236.7	167.5	35.7	119.9	1260.0	1056.4	88.7	1152.3	16488.8
2004	1604.7	13404.9	407.4	191.8	296.7	1924.0	1410.4	137.9	3864.2	23241.9
2005	1606.3	13490.2	308.0	186.6	851.7	1867.6	1331.8	165.2	3637.0	23444.6
2006	1152.8	10977.8	305.0	161.3	714.1	1395.8	1314.5	142.9	3722.4	19886.6
2007	869.3	9378.4	287.6	153.9	779.8	1160.2	1103.3	244.0	3737.9	17714.5
2008	931.1	13487.8	407.5	284.1	1014.9	1321.3	1293.4	370.3	5307.2	24417.6
2009	1083.3	8968.2	540.9	366.6	893.2	1350.8	1634.5	179.5	5722.3	20739.3
2010	1294.7	11384.9	569.3	450.3	1588.2	1462.7	1927.10	319.4	6242.9	25239.5
2011	1453.5	16999.6	898.7	504.6	1518.0	1491.3	2068.6	409.6	6694.3	26005.2
2012	1437.6	17577.7	942.1	510.2	2623.1	1641.9	1979.6	512.9	7788.7	35013.8
2013	1457.3	17195.3	988.7	541.4	3084.8	2043.5	2399.7	804.1	8066.3	36581.1

*القيم بسعر الكلفة .المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (1و3).

ملحق (3) رقم قياسي لأسعار مستهلك في عراق لمدة من 1990-2013

سنوات	رقم قياسي لأسعار مستهلك 1988 =100
1990	161.2
1991	461.9
1992	848.8
1993	2611.1
1994	15461.6
1995	69792.1
1996	59020.8
1997	72610.3
1998	83335.1
1999	93816.2
2000	98486.4
2001	114612.5
2002	136752.3
2003	181301.7
2004	230184.1
2005	315259
2006	483074.4
2007	632029.8
2008	648891.2
2009	630713.8
2010	646208.1
2011	682366.6
2012	723692.5
2013	737121.4

المصدر:-

وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الأرقام القياسية 1989 - 2008.
وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الأرقام القياسية 2009- 2013 .

ملحق (4) تطور قوى عاملة حسب الانشطة الاقتصادية لمدة (1990-2010)

قطاعات الاقتصادية	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
زراعة وصيد وغابات	895698	896963.8	907925	917599	930485.6	943061	961482.4	977602.6	995995	1000165
تعدين ومقالع والاستخراج	30738	29131	28254	28690	29311	29734	29364	32887	33478	35246
صناعات تحويلية	216748	215503	219864	222781	229818	238978	244732.6	251722.7	250783	252612
ماء وكهرباء	30807	29009	27341	29507	31874	33454	32766	31400	31091	5376
تشييد وبناء	288242	287224	276405	276438	272131	269168	266544	263779.5	259974	257941
نقل ومواصلات	319043	316194	314494.5	314909	312120.5	313608	313257	312436.6	312832	313589
تجارة جملة ومفرد	381395	432574	490819.6	561173	646442.0	747586	865038	1003326	1162833	1350224
تمويل وتأمين	45334	47216	47812	46475	47599	47277	50588	528212	55028	631455
قطاع خدمات	617381	653038	666519	681542	707328	739977	749271.7	766949	779948	831902
مجموع كلي	2825386	2906853	2979434	3079114	3207110	3362843	3513044	4158315	3881962	4678510

قطاعات الاقتصادية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	*2008	2009	2010
زراعة وصيد وغابات	1015039	1029205	1042049.5	1055054.3	1068221.3	1081552.7	1095051	1108716.74	18578	1136563	114231.2
تعدين ومقالع والاستخراج	39345	41743	44285	46982	49843	52879	56099	59516	52056	66985	70884
صناعات تحويلية	260959	264079	269255	274532	279913	285399	290993	296697	100794	308441	314858
ماء وكهرباء	32503	33066	33643	34952	39313	41726	43350	45037	45165	53372	51924
تشييد وبناء	257187	255048	257577	260131	262711	265316	267947	270604	26797	275997	278803
نقل ومواصلات	314279	319535	324881	330316	335842	341461	347174	352982	64325	364891	6536124
تجارة جملة ومفرد	1571947	1814938	2095346	2419077	2792824	3224316	3722472	4297594	46403	5728136	367316
تمويل وتأمين	62668	66304	70151	74221	78527	83084	87904	93004	48334	104110	1586808
قطاع خدمات	864521	899370	935624	973339	1012574	1053391	1095853	1140027	942175	1233788	1245739
مجموع كلي	4418447	4723288	5072811	5468605	5919769	6429123	6976843	7664177	1344627	9272283	1056668

المصدر: وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للاحصاء,قسم سياسات التشغيل لسنوات متفرقة.

* فقط للقطاع العام

ملحق (5) متغيرات الاقتصادية لمدة (1990-2012)

السنوات	اجمالي النفقات	معدل نمو الانفاق %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو الناتج %	عدد السكان	معدل نمو السكان %	أعداد التشغيل	معدل نمو التشغيل %
1990	14179	-	55926.5	—	17890000	-	2825386	-
1991	17497	23.4	42451.6	-24.1	18419000	3.0	2906853	2.9
1992	32883	87.9	115108.4	171.2	18949000	2.9	2979434	2.5
1993	68954	109.7	321646.9	179.4	19478000	2.8	3079114	3.3
1994	199442	189.2	1658325.8	415.6	20007000	2.7	3207110	4.2
1995	690784	246.4	6695482.9	303.7	20536000	2.6	3362843	4.9
1996	542542	-21.5	6500924.6	-2.9	21124000	2.9	3513044	4.5
1997	605802	11.7	15093144	132.2	22044600	3.0	4158315	18.4
1998	920501	51.9	17125847.5	13.5	22702000	3.0	3881962	-6.6
1999	1033552	12.3	34464012.6	101.2	23382000	3.0	4678510	20.5
2000	1498700	45.0	50213699.9	45.7	24086000	3.0	4418447	-5.6
2001	2079727	38.8	41314568.5	-17.8	24813000	3.0	4723288	6.9
2002	2703645	30.0	41022927.4	-0.7	25565000	3.0	5072811	7.4
2003	1982548	-26.7	29585788.6	-27.9	26340000	3.0	5468605	7.8
2004	32117491	152.0	53235358.7	79.9	27139000	3.0	5919769	8.3
2005	26375175	-17.9	73533598.6	38.1	27963000	3.0	6429123	8.6
2006	33487877	27.0	95587954.8	30.0	28810000	3.0	6976843	8.5
2007	39031232	16.6	111455813.4	16.6	29682000	3.0	7664177	9.9
2008	59403375	52.2	157026061.6	40.9	31895000	3.0	6804993	-11.2
2009	52567025	-11.5	130642187	- 16.8	32105000	3.0	9272283	36.3
2010	64351984	22.4	162064565.5	24.1	32481000	2.8	1056668	-88.6
2011	78757666	22.4	217327107.4	34.1	33339000	2.6	7915666	64.9
2012	90374783	14.8	251907661.7	15.9	34207000	2.6	7973659	0.7

المصدر: - البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للأحصاء , النشرة السنوية لسنوات مختلفة.
- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للأحصاء, مديرية الحسابات القومية .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء تقرير البنك المركزي العراقي –لسنوات مختلفة .
- وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للأحصاء, قسم سياسات التشغيل لسنوات متفرقة.
- معدل النمو البسيط احتسب من قبل الباحثة .

ABSTRACT

This thesis depend upon hypothesis ,refer that the effect of economic growth in Iraq is limited upon the incremental of employment in Iraq. because the Iraq economy is rental economy depend on the oil sector , which is contain the high percentage of the national product in Iraq.

Also, the oil sector depend on high technology. So that, the percentage of the employment is very low.

In addition , we saw from the research average of the increase in the total national product refer to increase in the general expenditure, through the increasing in the investment expenditure , which is effect the levels of employment in all the economic sectors .

So the national product depend upon the oil sector . therefore , ther is a low dependent between the increase in the national product and the employment in Iraq. Finally , as aresult of this study , we refer that the Iraq economy must be depend upon the industrial and agricultural sectors, because the capacity of this sectors is very high.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

& Scientific Research

KARBALA University

College of Administration & Economics

Economic growth effect measurement over employment in Iraq for (1990-2013)

thesis submitted to the council of the college of Administration and Economics University of Karbala is partial fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Science of Economics

By:

Fatima Turky Neamah Mousaa

Supervised By

sistant Prof.Dr. Raheem kadim Hassan Alsharia

2015 A.D KARBALA ***1436 A.H***